كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

623

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 13 تشرين الاول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

من سيعوض
النازحين المشردين
06

توزيع المازوت
حقل التجريب
08

«التغيير والتحرير»
في مؤتمرها الثاني
12

النحل السوري
قيمة مطلقة
20

الافتتاحية

الرّهان على المستقبل..

تستمر الأوساط المتشددة في الطرفين المعومين للصراع السوري، مع اقتراب «جنيف»، في رهانها على الماضي.. فلجهة متشددي النظام، يتم تقديم «دعاية ديمقراطية» حول ضرورة استشارة السوريين في الذهاب إلى جنيف مرفقة بحجم كبير من التشكيك بجدواه إن عقد، وحتى بانعقاده من الأساس. وتتراوح مواقف الجهة المقابلة من متشددي المعارضة السياسية بين الرفض العلني، وبين التشكيك بالجدوى، وبين القبول مع اشتراط غير مباشر لحضور دول خليجية بعينها للمؤتمر باعتبارها «ضامناً».. وتستند مجمل مواقف المتشددين إلى رؤية خاطئة لكل من التوازن الدولي ونتائجه الإقليمية والداخلية من جهة، وللمزاج الجديد لدى أغلبية السوريين الراغبين بالخروج من عنق الزجاجة والراغبين بتغييرات حقيقية وجدية، من جهة أخرى.

فإذا كان انعقاد «جنيف–2» بغض النظر عن مكانه الجغرافي فعلياً، والقادم كضرورة حتمية، هو تعبير عن عجز السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها في سورية، وبحثها بالتالي عن تسوية تمكنها من تحصيل القليل الممكن، فإن ما ينبغي الانتباه إليه هو أن «واشنطن» لن تقف في عجزها عند هذا الحد، بل هي ماضية إلى المزيد منه ومن التراجع، ما سينعكس تقهقراً للجهات والقوى والدول المتحالفة معها سياسياً، وأيضاً لأولئك المتحالفين معها موضوعياً بمعنى التوجه الاقتصادي– الاجتماعي الليبرالي، وإن بشكل غير معلن.

إن تركيز المتشددين على كل ما من شأنه أن يعيق جنيف، أياً كانت الحجج والذرائع الظاهرية التي يبررون من خلالها تخوفهم أو عدم ثقتهم بجدواه، إنما يعكس في جوهره عدم امتلاكهم أية برامج حقيقية، سواء لحكومة الوحدة الوطنية المقبلة أو لكيفية إدارة المرحلة الانتقالية أو لشكل سورية المستقبل، ويعكس لدى جزء من هؤلاء خشية عميقة من خسارة موارد النهب القديمة أو المستجدة التي خلقتها الأزمة، وهم لذلك لا يراهنون على المستقبل ولكن على الحاضر الذي يتشبثون به بأقصى طاقاتهم..

ينبغي هنا إعادة التأكيد على أن لمؤتمر جنيف من حيث الجوهر ثلاث مهام أساسية متسلسلة ومترابطة، هي: إيقاف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف من أي مصدر كان، وإطلاق العملية السياسية السلمية، وله مبدأ واحد أساسي هو الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً. ولذلك فإن رافضي جنيف ومعرقليه والمتلكئين تجاهه سواء من المراهنين على «قوة» أمريكا أو من المراهنين على استمرار نهبهم عبر استمرار «إحراق سورية من الداخل»، أو من المراهنين على الانقسامات الثانوية ضمن المجتمع السوري إنما يراهنون على الماضي أو الحاضر في الوقت الذي يتجه فيه فهم حركة التوازن الدولي المستمرة، واستيعاب التحول العميق في مزاج السوريين نحو مصلحتهم بالذات، باتجاه الرهان على المستقبل..

إن الرهان على المستقبل يتطلب منطقياً من كل من يدعي الوطنية السورية في الداخل والخارج العمل الدؤوب والمخلص على كسر جميع الانقسامات الثانوية من طائفية وقومية ومن «معارضة» و«موالاة» وغيرها، باتجاه توحيد صف السوريين في وجه الأعداء الخارجيين وامتداداتهم الداخلية من قوى النهب والفساد والتكفير– الرافضين عملياً للحل السياسي– على أساس برامج عمل لاحتواء التحولات المترتبة على جنيف، ولاسيما استقطاب الخائفين، أو المترددين حيال العملية السياسية. فإذا كان التغير يسير موضوعياً، فعلى القوى الوطنية السعي للتغيير، أي محاولات التحكم باتجاهات التغير لتكون صعوداً وإلى الأمام.

العيد لنا إذا أبقيتمونا أحياءً..

رويترز

رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثها إلى سورية

يتوجه أعضاء المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بنداء عالمي إلى كل القوى الداخلية والإقليمية والعالمية لفك الحصار على المدن والمناطق السورية وتحديداً حلب التي يجري فصلها بشكل مقصود عن باقي المناطق السورية بما يهدد وحدة البلاد وينذر بكارثة إنسانية كبرى.

ويرى المؤتمر أنه ينبغي تحييد طرق التموين عن الصراع المسلح الجاري في البلاد، وبذل كل الجهود المطلوبة في هذا الاتجاه.

كما يتوجه المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون وإلى المبعوث الدولي إلى سورية السيد الأخضر الإبراهيمي بخصوص ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب والجائرة ذات النتائج المعيشية الكارثية والمفروضة عملياً على الشعب السوري تحت يافطة استهداف النظام في سورية، والتي أثبتت التجارب السابقة في إيران والعراق أن لا جدوى منها في تحقيق أهدافها المعلنة.

إن الحصار الاقتصادي المفروض على سورية مخالف نصاً وتطبيقاً للقانون الدولي، وإنه لمن واجب المنظمة الدولية أن تنهض بمسؤولياتها القانونية في رفعه، ولاسيما فيما يتعلق بالنقل البحري والبري والجوي الذي يعيق وصول البضائع المطلوبة لاستمرار عيش الشعب السوري المنكوب منذ ثلاثين شهراً بأزمة وطنية شاملة، تنطوي على انعكاسات اقتصادية.

ويؤكد المؤتمر أيضاً أن انحياز الأمم المتحدة لطرف واحد من أطراف المعارضة السورية له ضرر بالغ على الخروج الآمن من الأزمة السورية، والتي شكلت سياسات الإقصاء والتمييز والتهميش أحد أسبابها الرئيسية، وبالتالي تصبح الأمم المتحدة بهذا المعنى مسؤولة عن إعادة الوضع في سورية إلى المربع الأول عبر تكريس سياسة الحزب الواحد التي تجاوزها الدستور السوري الحالي.

■ دمشق 2013/10/5

المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

«وجع ورق»

تعا نتعلم نختلف من دون مسبات وتهم جاهزة..
تعا نتعلم نختلف من دون ما نقتل بعض ونفظع ببعض..
تعا نتعلم نختلف.. وبنفس الوقت نتفق على هداك يللي جاي من أقاصي الأرض ومن خارج التاريخ لحتى يقتلني أنا وياك ويقتل أرضنا وتراثنا وأحلامنا.. وحتى وجودنا
أخي متل ما «عندكم» «عنا».. في مين ما بدوا أحكي أنا وياك.. ما بدوا نحكي كلنا مع بعض.. تعا نشوف ليش؟ ومين المستفيد، أنت وأنا، ولا هو؟ وكمان ليش وكيف؟ بتقلي دم.. بقلك دم.. بتقلي تعا نشوف كيف فينا نوقف الدم.. بقلك تعا نجرب..!
أخي أنت بتقول بدك سورية وأنا بقول بدي سورية.. تعا نشوف أي سورية بدنا، سورية يللي كنا بنعرفها بمدنها وضيعها وسهولها وجبالها وبحرها وأنهارها وطيبة قلوب ناسها ومحبتهم ومواقفهم العامة، ولا سورية يللي ما حتتعرف علينا بحقدنا وضغائنا الجديدة وتدميرنا إلها، ولا سورية يللي لازم نحدد وين كانت غلط ووين صح..
تعا نشوف ع شو مختلفين وشو فينا نحلحل من اختلافنا.. ويللي ما بينحل اليوم بنشوف كيف فينا نحلوا بعدين ونحدد أيميت وكيف..
تعا نشوف.. وبدون هيك لح نضل عميان وتاركين الكل يتاجروا فينا وبدمنا يللي ما رح يوقف لحتى نروح كلنا.. وبحس أنو ما لازم نروح.. لازم نبقى سوا..

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال المسرحون.. مصير مجهول؟

يقول المثل الشعبي «شو بدي أتذكر منك يا سفرجل كل عضه بغصه»، هذا حال العمال مع الحكومة الحالية وما سبقها من حكومات، ومازالت تستقوي على الفقراء عموماً والعمال خاصةً في مجمل ما تتخذه من إجراءات تعتبرها إنجازات بالنسبة لها، ومنها الشعار القديم الجديد الذي ترفعه الحكومة المتمثل بمكافحة الفساد والفاسدين، من أجل تطهير الإدارات والمؤسسات الحكومية من شر أعمالهم، وعبثهم بالمقدرات على غير وجه حق كما يقال، وعلى أساس هذا التوصيف تقوم بإصدار البلاغات والكتب التي تشير فيها إلى تسريح العمال الفاسدين كعقوبة لهم على ما فعلته أيديهم، ولكن السؤال المشروع هو: أي فساد يجري ومكافحته وأي فاسدين تتم معاقبتهم؟.

الفساد الكبير قد استوطن في بلادنا خلال عقود من الزمن وأصبح يشكل ظاهرة عامة داخل جهاز الدولة وخارجه، وهو أحد مراكز القوى التي تلعب دوراً سياسياً خطراً في الحياة العامة للبلاد باعتباره يشكل إحدى بوابات العبور للقوى المعادية لوطننا في الخارج، وموقف قوى الفساد الكبير هذا مبني على أساس التقاء المصالح مع القوى الخارجية، وهنا مكمن الخطورة التي يحملها توسع نفوذ ودور الفساد الكبير على القضية الوطنية وعلى الاقتصاد الوطني برمته وتجربتنا مع السياسات الليبرالية التي «شرعنت» الفساد الكبير مازالت حاضرة إلى الآن يحصد شعبنا السوري العظيم أثارها الكارثية، وسيستمر يعاني الويلات طالما أن القوى العابثة بمقدراته تصول وتجول دون محاسبة حقيقية لها تعيد للشعب ما تم سرقته منه علناً من ثروته المفترض أن يكون له فيها النصيب الأكبر باعتباره هو المنتج الحقيقي لها.

الفساد الصغير الذي توجه له سهام المكافحة الآن كما تقول الحكومة في بلاغاتها، هو نتيجة للفساد الكبير المستشري في كل مفصل من المفاصل ومكافحته واجبة، وضرورية، ولكن في سياق مكافحة من أوجد التربة الصالحة لانتشاره التي لا يمكن أن ينمو فيها فساد طالما هناك من يكافحه عبر الأدوات السياسية والديمقراطية التي تمكّن الشعب من الدفاع عن مصلحته، وحقوقه، حيث تم الاعتداء لمصلحة قوى الفساد الكبير الذي يملك حريته الكاملة في تحقيق مصالحة والدفاع عنها بشتى الطرق مسنوداً بجهاز الدولة المخترق في معظمه لمصلحتهم.

إن معظم العمال المسرحين تم تسريحهم وفقاً للمادة«137» من القانون الأساسي للعاملين والذي يشترط في عملية التسريح تشكيل لجنة تتحقق من الاتهام الموجه للعامل وبعدها إن ثبت عليه ما يدينه، يحول للقضاء ولكن ما هو معمول به على الأغلب يتم التسريح على أساس المقترح المقدم من المدراء إلى الوزراء إلى رئيس الوزارة الذي يصدر قرار التسريح بدليل أن رئاسة الوزراء أصدرت قرارات عودة للعمال المسرحين إلى عملهم بعد أن رفعوا تظلماتهم إلى جهات مختلفة، بشرط موافقة إداراتهم، وهذا الشرط المطروح بمثابة إبلاغ بعدم عودتهم إلى العمل، مع العلم أن حالات التسريح الجارية في معظمها لا علاقة لها بمسألة مكافحة الفساد.

إن قضية العمال المسرحين دون وجه حق في عهدة النقابات، والمفترض أن تدافع عن حقهم المشروع بالعودة لعملهم الذي كفله لهم الدستور طالما لم يدنهم القضاء بما أدعي عليهم «جرم الفساد».

متى يتم الحد من بؤر الفساد؟

■ عامل من الإسكان

إن تعاون المواطن العامل لا يزال دون مستوى الطموح في الكشف عن منابع الفساد في مختلف الإدارات، في وقت اعتمد فيه العامل الشريف على أنه المرتكز الأساس لإيصال المعلومة التي يمكن من خلالها الكشف عن بؤر الفساد الإداري.

الحكومة تحفظ درسها عن «ظهر قلب» كلما كان الحديث عن الفساد لتقول: «الحكومة لا تملك العصا السحرية للقضاء على الفساد والمفسدين في مؤسسات ودوائر الدولة، ما لم يكن المواطن متفاعلاً معها، والعين الراصدة التي ترى مكامن الفساد».

والسؤال هو: ما الذي يضمن عدم كشف اسم أي عامل، يقدم المعلومات التي يمكن أن تدل عليهم؟!.

وهذه إحدى حالات الفساد التي نقدمها للحكومة بدلاً عن العصا السحرية، فمع اقتراب موسم تشكيل لجان الشراء في مؤسسة الإسكان العسكري، وخلافاً لكل مؤسسات وشركات القطاع العام في مؤسسة الإسكان العسكري تشكل لجان الشراء على الشكل التالي:

- رئيس اللجنة من الفئة الأولى حتى لو كان لا يفقه شيئاً عن المواد.
- عضو مالي حصراً من القسم المالي.
- عضو من بقية الفئات أحياناً فني.

بهذه الحالة عناصر قسم المالي حتماً سيكونون في اللجان بأعدادها الثلاثة، أي أن العناصر نفسهم يتبادلون سنة بعد أخرى، فنجد عدد سنوات عضوية البعض منهم أو أي رئيس في لجنة المشتريات أكثر من نصف سنين خدماته!!.

يجري هذا وكأن المحاسب في بقية الأقسام والمشاريع والمعامل ليس محاسباً مالياً بنظر الجهابذة أصحاب القرارات والتعاميم، فلذلك تبدأ رحلة التنقلات إلى القسم المالي لكي يخطّوا بالنجاح في عضوية اللجان، وليس غريباً أن الكثيرين من رؤوساء اللجان وبعد أكثر من عشرات السنين في رئاسة اللجان يصبحون مدراء الإمداد بعد أن نالوا الثقة من بعض مدراء الفروع، علماً أن شهادات البعض منهم مخالفة للقوانين والأنظمة والنظام الداخلي أيضاً.

المضحك المبكي أن بعض المدراء إما شهاداتهم «الشريعة أو التاريخ أو علم الاجتماع» بينما القوانين والنظام الداخلي يحتم على مدير الإمداد أن يكون حاصلاً أما على شهادة التجارة والاقتصاد أو الحقوق!!.

أحد المدراء هنا «الكل بالكل»، فيقوم بتشكيل لجان استلام، وتعيين أمناء المستودعات أيضاً من معارفه والمقربين له، لذلك يبقى السؤال: لماذا لا يعين رئيس لجنة الشراء أو العضو كل خمس سنوات، بين تعينه الأول والثاني على أقل تقدير، لا أن يكون سنة في اللجان والأخرى استراحة محارب؟!.

والأنكى من هذا أنهم في بعض الفروع يمارسون التجارة وإدارة الإمداد ولجنة الشراء، فترى شراء المواد الرئيسية من تجار، لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة، فأين تكافؤ الفرص والسعر المخفض مادام مدير الإمداد ينظم فواتير التجار المزعومين بيديه، وفي مكتبه وعلى عينك يا تاجر؟ علماً أن بعض هؤلاء من تجار «الشنتة» ذوي الحظوة عند الإدارة العامة لمؤسسة الإسكان العسكرية على حد زعمهم، وبما أن الفساد أصبح قانوناً في المؤسسة كما في غيرها من المؤسسات، يتم الحديث علناً في نهاية العام عما كسبه كل عضو باللجان، فيقسم أحدهم أنه لم يوفر سوى قيمة سيارة، أي توفير وليست سرقة"! والآخر لم يدَّخر سوى محل بحي شعبي، والثالث بناء بيت «قد الحال بالضيعة»، والكل يلومون المدراء الذين يشاركونهم نسبة الفساد.

أخيراً نسأل: أليس من حل لسرقات هؤلاء على حساب الوطن والمواطن؟.

عمال فندق أمية بلا رواتب منذ أشهر

إن معاناة عمال الفنادق تتمثل بتجاهل أغلبية أصحاب العمل وإداراتها لأحكام المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، بالرغم من مرور ست سنوات على صدوره، وهو المتعلق بتعديل توريد ضريبة المنشآت السياحية، وضريبة الرواتب والأجور للعاملين فيها، حيث أخرجها من أحكام القانون رقم 24 الخاص بضريبة الدخل، وهذا التجاهل يصب في مصلحة أصحاب العمل كونهم يقومون بجباية ضريبة الدخل على أساس القانون ذاته، ويسددونها للدوائر المالية على أساس المرسوم 51، ما سبب أضراراً مادية لعمال القطاع السياحي، وأدى إلى أن أثرى أصحاب العمل على حساب العمال، هذا ما قاله محمد إبراهيم رئيس اللجنة النقابية في فندق أمية في لقاء سابق معه.

■ ياسر حاج حسين

إن من أهم المشاكل التي تواجه معظم العمال في القطاع الخاص التأخير في تسديد أجورهم من أصحاب العمل، بما يمكن العامل من الاستمرار في تأمين احتياجاته المعيشية، وللأسرة التي يعيلها في وقت تتصاعد فيه الأسعار بشكل جنوني وغير متوازن، الأمر الذي يزيد من معاناة العاملين في القطاع السياحي.

وعلى الرغم من المطالبات المتكررة سواء من النقابة أو من العمال أنفسهم ما تزال إدارة فندق أمية ترتكب مخالفات واضحة بحق العمال من تأخير بتسديد أجورهم لأكثر من عدة أشهر إضافة إلى حسم 30% من أجور العمال الشهرية، وعدم منح العمال الزيادات الدورية، وإلغاء وجبات الطعام والنقل واللباس، وعدم الالتزام بتسجيل العمال في مؤسسة التأمينات وعدم تسديد اشتراكات العمال في النقابة وصندوق المساعدة والتكافل.

قام مكتب نقابة عمال السياحة بجولة تفتيشية مشتركة شاملة على الفندق للوقوف على المخالفات بحضور مدير ومفتشي العمل، إلا أن صاحب العمل ومن ينوب عنه في غيابه «فركوها» قبل وصول اللجنة، ومع ذلك استمرت اللجنة بجولتها لتكتشف أن واردات الفندق ممتازة، لكن المستثمر مصمم على عدم الالتزام بتسديد الأجور الشهرية، وتراكمها لأكثر من ثلاثة أشهر، وعدم الالتزام بمنح العاملين الزيادة الدورية، وكذلك عدم وجود بطاقات عمل للعمال، وعدم وجود نظام داخلي، وبالتالي تم تنظيم الضبوط اللازمة بهذه المخالفات، وتم تسطير مذكرة شاملة بهذه المخالفات والمشاهدات مع المقترحات وإرسالها لوزارة العمل لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحق صاحب الفندق.

فهل تتحرك الوزارة سريعاً بناء على تلك المخالفات من أجل العمال، أم أنها ستترك العمال مع مصيرهم تحت رحمة رب العمل؟!.

تسريح 1500 عامل من وزارة الكهرباء.. لمصلحة من؟!

كان من الطبيعي أن تستمر أزمة تسريح العمالة في القطاع الخاص، والتي اشتدت أكثر في العام 2013على خلفية الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تشهدها سورية، لتشكل أزمة كبرى إلى جوار أزمات المواطن السوري المترافقة معه من الخبز والمازوت والبنزين والكهرباء والمرور وارتفاع الأسعار الجنوني، إلا أن أزمة التسريح تعد أشد الأزمات قسوةً، لأنها ترتبط بلقمة العيش وكرامته، وتنعكس بآثارها على المجتمع السوري بكل أجياله.

■ ريم علي

إن ما هو غير طبيعي أن تنتقل عدوى التسريح من القطاع الخاص الذي شهد عمليات تسريح عمالة بشكل واسع النطاق، ولا سيما في قطاعات السياحة والمصارف والفنادق ومكاتب السفر وشركات الطيران، إلى القطاع العام الذي من المفترض به حماية العمال وصون حقوقهم في هذه الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، علماً أن رواتب الموظفين في كلا القطاعين، قلّصت بمعدل الثلث بسبب التضخم.

الغريب في حالة التسريح التي نحن بصددها، والتي شملت 1500 عامل من وزارة الكهرباء أنها جاءت بالتزامن مع افتتاح رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي لمشروع النادي السياحي للعاملين في قطاع الكهرباء بدمشق، والذي وصفه بالتنموي والخدمي والاجتماعي كنتاج عمل تشاركي بين وزارة الكهرباء واتحاد العمال، حيث بدأت الحكومة بتوظيف أموال المنظمات الشعبية والنقابات المهنية في دورة التنمية الوطنية، وتوطينها باستثمارات خدمية نوعية اقتصادية ذات بعد اجتماعي، لما تستوعبه من عمال، وما تحققه من تشاركية ما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع الأهلي، أي تناقض هذا بين القول والفعل؟!.

نعم في الأسبوع الماضي قامت وزارة الكهرباء بفصل 1500 عامل من عمال قمع المخالفات بحجة أن الوضع الأمني الحالي، لا يسمح بقمع المخالفات، في وقت كان هؤلاء العمال يقومون بأداء واجبهم الوظيفي على أكمل وجه في المناطق الآمنة، أو حتى في بعض الأحيان في الأماكن الساخنة أيضاً، حيث قاموا بضبط مئات المخالفات وبخاصة الاستجرار غير المشروع للطاقة، و قدمت هذه المخالفات للمديريات العامة الشاهدة على ما قدمه العمال طيلة عملهم الوظيفي.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما ذنب هؤلاء العمال الذين ذاقوا الأمرَّين للحصول على هذه الفرصة من العمل، ومن ثم بجرة قلم يتم تسريحهم دون النظر لوضعهم؟!

التناقض والمحيِّر أكثر في قضية المسرحين، أنه في الوقت الذي قامت وزارة الكهرباء بفصل هؤلاء العمال أعلنت عن مسابقة لتعيين عمال جدد، وبعدد يفوق أعدادهم.

فلمصلحة من جاء سلوك وزارة الكهرباء.. أفيدونا؟!.

وزير العمل يجتهد في حديثه فيزيد الطين بلّة!

يجمع الباحثون والمختصون أن التعليم الفني والمهني يشكل أساساً للحركة التربوية المعاصرة، فمن خلاله يتمكن المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية، بما يتفق مع مطالبه وحاجاته على هيئة برامج مكثفة لتخطيط القوى العاملة، هذه البرامج هي عادة جزء من برامج التنمية الشاملة لا يمكن إغفاله البتَّة، بل أن بقية البرامج التنموية الأخرى تقوم عليه، وطالما أن النظام التعليمي ينظر إليه على أنه كل متكامل من الأجزاء والعناصر المتفاعلة التي تؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، فإن التاريخ والسياسة والإدارة كل ذلك هو من عناصر هذا النظام التعليمي بشقيه الفني والمهني، كلما أمكن زيادة كفاءته منهجاً وأهدافاً وتطبيقاً وتقويماً.

■ محرر الشؤون النقابية

من هنا ليس من اختلاف حول مدى تلبية التعليم الفني والتدريب التقني والمهني لاحتياجات مشروعات التنمية من القوى العاملة، والبحث عن مصادر العرض والطلب وحجم الفجوة بينهما، وبالتالي المشكلات التي يواجهها خريجو مؤسسات التعليم الفني والتدريب التقني والمهني في سورية.

إنما الاختلاف حين يدعو وزير العمل الدكتور حسن حجازي في محاضرة له ضمن دورة إعداد الكوادر النقابية والعمالية التي يقيمها مكتب العمال إلى «ضرورة إعادة النظر في التعليم المهني والتقني وإعطائه حقه، وتوفير الوسائل اللازمة لتخريج طلاب خالقين لفرص العمل، وليس طالبين لها» وليبرر الوزير كلامه بمنطق مخالف للتنمية البشرية قائلاً: «وذلك أن أصحاب المهن هم الأكثر عملاً والأوفر حظاً» ومؤكدا أن «الوزارة ستقوم بتقديم التمويل اللازم في هذا الشأن».

فهل بهذه الطريقة نتجه نحو اقتصاد المعرفة سواءً على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل؟!.

إن التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال المؤسسات التعليمية والبحثية، سيسهم إيجابا وبصفة رئيسة في التوجه الصحيح والمخطط باتجاه اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على الإبداع والابتكار الفني والتقني والمهني، وعليه لا بد من الوقوف على واقع تلك المعاهد من حيث التخصصات التي تقدمها ومستوى خريجيها في تغطية احتياجات مجالات التنمية المتعددة، ومدى إمكانية تلك المعاهد في إعداد خريجين لتلبية احتياجات، وليس ربط ذلك في قضية الأوفر حظاً، وإنما بإدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التعليم الثانوي والمهني والفني وتجسيرها بالتعليم العالي وربطهما باحتياجات سوق العمل، وتأمين تجاوبه مع التغيرات والمتغيرات العلمية والثقافية والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة!!.

من الأرشيف العمالي

من سوق عكاظ حتى سوق الحميدية

■ أبو فهد

المصلحة الوطنية قضية هامة، والطبقة العاملة حريصة كل الحرص على المصالح الوطنية، وثبات الموقف الوطني السوري محط فخر لكل عامل ولكل وطني شريف، ولهذا علينا جميعاً أن نتعاون من أجل الدفاع عن الثوابت الوطنية، واليوم نلاحظ أن القوى الحاقدة بدأت تلملم صفوفها بإعطاء المبررات للولايات المتحدة الأمركية للتدخل في سورية كما حدث في العراق، وها هو فريد الغادري أمين عام «حزب الإصلاح» يدعو «المعارضة الوطنية» لإجتماع في واشنطن لدراسة إمكانية تغير النظام في سورية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن القوى التي لا تعجبها مواقفنا الوطنية بدأت تتحرك، ولهذا علينا أن نعد بيتنا الداخلي لمواجهة كل الاحتمالات، وأن نتصدى لكل المحاولات الرامية لتغيير سورية من الداخل.

إن معالجة الوضع الاقتصادي باتت من الأولويات التي يجب أن نعمل على تصحيحها ومعالجتها بشكل صحيح بما يخدم المصلحة الوطنية العليا في البلاد، ونحن العمال نتساءل: أين الإصلاح؟ وكيف يمكن أن ينعكس على تحسين الوضع المعاشي للعاملين بأجر، واليوم نفاجأ بأن أبناءنا غدوا ضحية للشعارات ولتطبيقها الخاطئ؟ فعندما يبعد أكثر من 30% من طلاب العلمي نتيجة المعدلات العالية التي حددت القبول الجامعي، والتي ترافقت مع افتتاح الجامعات الخاصة والتعليم المفتوح والموازي، كما تناست الجهات المسؤولة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمالنا، فوسطي الأجر في سورية 60 ألف ليرة سورية سنوياً وتكاليف الدراسة في الجامعة المفتوحة تصل إلى 75 ألف ليرة سورية، زيادة على دخل العامل ليسجل ابنه في التعليم المفتوح، وعليه أن «ينهب» 100 ألف ليرة سورية ليؤمن متطلبات استمراره على قيد الحياة، وهذا يعني أن عليه أن «ينهب» 115 ألف ليرة سورية الحد الأدنى اللازم لتجديد قوة عمله هو وأسرته، فأين شعار مكافحة الفساد؟ ولهذا فمن الضروري إعادة النظر في مجمل السياسات التي تعمل على تقويض الإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

وهناك قضية هامة من المفيد الإشارة إليها وهي موقفنا في الحركة النقابية من الانتقال إلى اقتصاد السوق، في المصطلح أي اقتصاد هو اقتصاد السوق بدءاً من سوق عكاظ حتى سوق الحميدية. فممثلو اقتصاد السوق والسوء يطالبون بالانتقال إلى حرية السوق، لكي يتمكنوا من السيطرة على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، فمن يملك المال يملك السلطة، ولهذا يجب أن لا نكون أداة في أيدي هذه القوى، ولنا في الحركة النقابية برامجنا التي يجب أن ندافع عنها، والتي تمثل مصالح عمالنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

■ قاسيون العدد 207 تشرين الأول 2003.

من الذاكرة

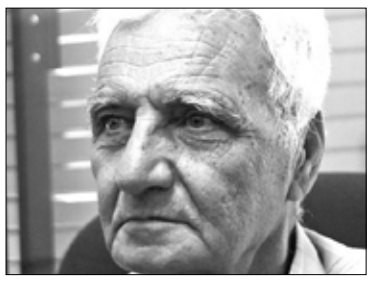

■ محمد علي طه

الوديعة... والراية

شاركت مع المئات من أعضاء الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في مؤتمرها الثاني الذي جاء تتويجاً لنضال وعمل جاد طيلة عامين كاملين، وقد أنجز المؤتمر بنجاح مهامه وأقرّ وثائقه.

ولا بدّ من التنويه إلى الأداء الجيد لإدارة أعمال المؤتمر، والنتائج الهامة التي توصّل إليها والتي تُثبت أن الجبهة الشعبية هي جزء فاعل من المعارضة الوطنية، والتي يشعر أعضاؤها بالاعتزاز وعن جدارة بدورهم الذي يقومون به إلى جانب كل الوطنيين لتخرج بلادنا الغالية من الأزمة الراهنة القاسية.

وفي مشروع أهداف ومبادئ برنامجية واستراتيجية، كانت الفقرة التي تحمل عنوان «تداعيات الأزمة ومسؤولية الخروج منها» هامة ولافتة، فقد وضعت الأصبع على الجرح: «إن وصول الوضع في البلاد إلى حالة استعصاء يؤكد أن كل القوى «النظام– المعارضة– الحركة الشعبية» في حالة أزمة، ولا يمكن الخروج منها إلا بتوافقات وطنية توقف نزيف الدم، وحلول تعزز الوحدة الوطنية، وتمنع التدخل الأجنبي» و «إن الجبهة تتبنى كل المطالب المحقة للحركة الشعبية السلمية، والمطلوب من كل القوى الوطنية الدفاع عنها» هذا التحليل الصائب لواقع الحال دفعني إلى استعراض مراحل من نضال جسدها الحزب الشيوعي السوري على كل مساحات الوطن منذ تأسيسه عشية الثورة السورية الكبرى في ظرف تاريخي بدأ بانتهاء الاحتلال العثماني الذي أعقبه تكالب الاستعمار الانكليزي والفرنسي على احتلال بلاد العرب.

فمن يوم التأسيس في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام 1924 وحتى يومنا هذا خاض الحزب مسيرته الحافلة بالبذل والعطاء والتضحيات، والنجاحات والإخفاقات، وظل رغم كل المصاعب يحمل رايته التي انتقلت من جيل البناة الرواد الأوائل إلى أجيال الشيوعيين المتتابعة على طريق كرامة الوطن والمواطن:

«أجيالكَ الموصولُ مدُّ مسيرهمْ
خَبِروا النضالَ فألهبوا عزمَ الجموعِ
سكَنوا قلوبَ قلوبنا وتصدّروا
صدرَ الكفاحِ ومزّقوا ليلَ الدموعِ»

ومن واجب الوفاء، وبخاصة ونحن على مشارف الذكرى التاسعة والثمانين لولادة حزبنا، أن نذكر بكل الاحترام والتقدير نضال وعمل وتضحيات كل من وضع لبنة في صرح الحزب، فكفاحهم وفداؤهم وديعةٌ وسلاحٌ بأيدينا لنواصل الدرب المجيد الذي شقّوه أمامنا. وما زلت أذكر جيداً أحد القرارات التي أقرتها اللجنة المركزية في اجتماعاتها أواسط عام 1956.

لقد جاء في مقدمة القرار «تنفتح أمام حزبنا اليوم إمكانيات فعلية كبرى كي يكون حزباً جماهيرياً قوياً».

إن أمل كل الشيوعيين القدامى كبير في أن يجسد الرفاق الشباب في حزب الإرادة الشعبية اليوم هذا القرار.

صحنايا: مطالب محقّة والإمكانات متوفّرة.. وما من مجيب!

أضحت بلدة صحنايا، الصغيرة نسبياً، والتي تحولت اليوم إلى تجمّع بشري أساسي في ريف دمشق الغربي، نهباً لنقص الخدمات وللفوضى الإداريّة، وذلك نتيجة للظروف الصعبة المحيطة بها من جهة، ولفساد بعض المفاصل الإدارية وتصدّيها للحلول الشعبية المقترحة من جهة أخرى.

■ محمّد الذياب

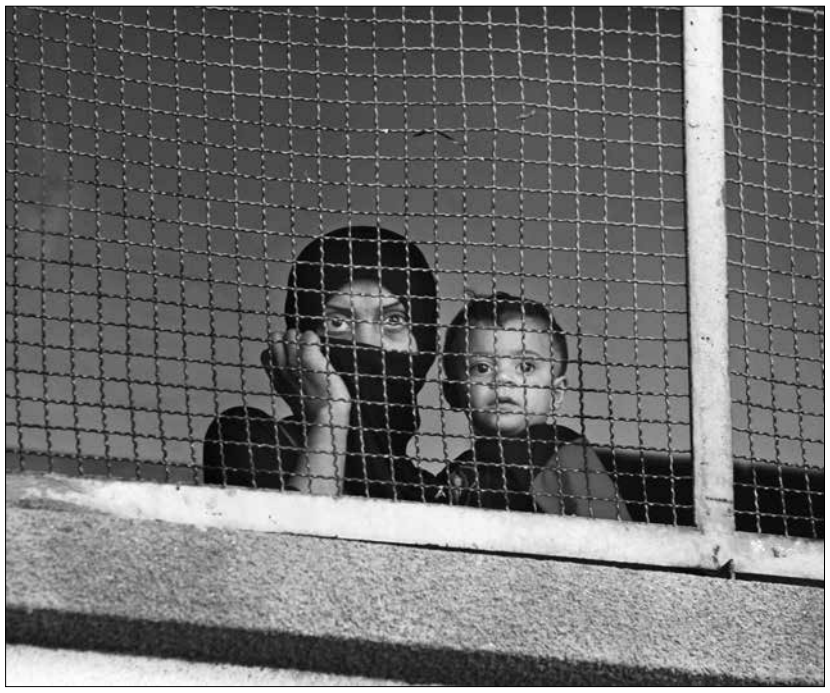

بالرغم من أن عدد سكان بلدتي صحنايا والأشرفية تجاوز الـ100 ألف نسمة، نتيجة نزوح أهالي المناطق الملتهبة المجاورة إليها، من داريا وسبينة، بشكل أساسي، إلا أن البلدتين لا تزالان تفتقدان إلى الكثير من الخدمات الأساسية. وقد يتفهّم الناس غياب تلك الخدمات في حال عدم توفّر الإمكانيات لحلها، في ظل الظروف الحاليّة الصعبة التي تمرّ بالبلاد، ولكن الأمر يصبح غير مقبول، إذا توفّرت إمكانيات الحل وتمّت إعاقته من جهات فاسدة ومنتفعة من الأزمة.

الكثافة السكّانية التي تعاني منها بلدتا صحنايا والأشرفية موخراً شكّلت لكثير من الفاسدين مصدراً للنهب والتكسّب من خلال الأزمات المعيشية المستمرة

دوائر ضرورية غير موجودة

كانت بلديّة صحنايا قد بدأت منذ 17 عاماً بإنشاء بناء، مكوّن من 3 طوابق فنيّة، بمساحة450 متر، لكي يكون مجمّعاً استهلاكياً للبلدة، ولا يزال البناء على الهيكل حتى اليوم، باستثناء الطابق الأرضي، الذي عمل مجلس البلديّة الحالي على إكسائه، منطلقاً من مبادرة شعبية من الأهالي ليتم إنشاء فرن ومستوصف ضمنه.

وتم تشكيل وفد من الأهالي والمجلس البلدي لإنشاء فرن ومستوصف للبلدة، وقابل الوفد النائب الاقتصادي لإنشاء الفرن، وحصل على الموافقة منه، وأوصى النائب بإرسال المعدّات اللازمة لعمل الفرن، ريثما يتم إكساء الطابق الأرضي، وبالفعل تم تجهيز الفرن، وهو على وشك الانطلاق خلال الفترة المقبلة.

وتعاني صحنايا تاريخياً من غياب دوائر أساسية لحياتها اليومية، يقول أبو نضال «70 عاماً»، من أهالي صحنايا، لـ«قاسيون»: «ليس لدينا مكتب توثيق عقاري «طابو» ولا دار جباية «مالية»، ولا محكمة لصحنايا»، وكان أهالي صحنايا يلجؤون إلى داريّا، التي تعد المدينة الأكبر في الريف الغربي، لحل القضايا المرتبطة بهذه الدوائر، واليوم توقفت هذه الدوائر عن العمل لأسباب أمنيّة وعسكرية، «فلماذا لا يجري إحداث هذه الدوائر في بلدة صحنايا؟ طالما أن هذه البلدة تضّم معظم سكان ونازحي الغوطة الغربية؟» يتساءل أبو نضال، ويضيف: «لقد اقترحنا على البلدية أن تمنح الطوابق الثلاثة من بنائها إلى الدوائر المذكورة، ووافقت البلديّة على الاقتراح، وهي على استعداد للمباشرة في إكسائها، ولكن ما من مجيب، فالوزارات المعنيّة لا تهتم بإحداث هذه الدوائر، ولا تعير بالاً لحل مشاكلنا».

وعلمت «قاسيون» أن الوزارات ذات الصلة بهذا الموضوع، هي وزارة الإدارة المحليّة والعدل والمالية، لذا فإن إحداث هذه الدوائر أصبح في عهدتها، طالما أن المباني جاهزة، وتحت الطلب.

ابتزاز بيروقراطي يثير تساؤلات

إن الكثافة السكّانية التي تعاني منها بلدتا صحنايا والأشرفية تشكّل لكثير من الفاسدين مصدراً للنهب والتكسّب من خلال الأزمات المعيشية، فمشروع الفرن على سبيل المثال لاقى إعاقات كثيرة، قبل أن ينجح، من أشخاص مرتبطين ببؤر فساد وظيفي وإداري في البلدة وخارجها، حسبما أفاد عضو من المجلس البلدي لـ«قاسيون».

إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فبعد أن قابل الوفد المكوّن من الأهالي والبلدية المسؤولين المعنيين من وزارة الصحة، وحصلوا على موافقة لإحداث مستوصف في المبنى المذكور آنفاً، قامت البلدية بإكساء جزء من الطابق الأرضي كي يكون المستوصف المفترض، وبعد أن أصبح المبنى جاهزاً اشترطت مديرية صحة ريف دمشق نقل ملكيّة المبنى إلى وزارة الصحة، مقابل تقديم المعدّات اللازمة والموافقة عليه كمستوصف، وهو أمر يتعذّر قانونياً، بحسب بلدية صحنايا، التي رأت بالموضوع عرقلة شبيهة بما جرى وقت إنشاء الفرن.

تواطؤ معلن...

ويرى بعض أبناء البلدة أن مصدّر الإعاقة هم عاملون في مجال الصحّة الخاص، على صلة بمديرية صحة ريف دمشق، من الذين تنخفض أرباحهم من إحداث مستوصف عام في صحنايا يعالج الناس مجّاناً.

وفي سبيل حل قضاياهم، بادر أهالي صحنايا إلى إحداث خمس دوائر أساسية، هي فرن ومستوصف وطابو ومالية ومحكمة، بالتعاون مع البلدية التي قدّمت مبنى كبيراً وكاملاً لهذه الدوائر، إلا أن البيروقراطية أصبحت سلاحاً بيد بعض الفاسدين، ممن تتناقض مصالحهم مع مصالح الغالبية الساحقة من الأهالي، الأمر الذي يتطلّب من الجهات المعنيّة الوقوف إلى جانب الأهالي وتلبية مطالبهم المشروعة والمحقّة.

حدث في كرناز

■ مراسل قاسيون- حماة

شهدت الفترة القريبة الماضية اندلاع معارك عنيفة بين قوات من الجيش العربي السوري ومجموعات مسلحة قامت بمهاجمة تسع نقاط عسكرية في المنطقة الممتدة بين قرى تل ملح والجلمة الواقعتين على طريق حماة وصولاً إلى بلدات الحماميات وكرناز وكفرنبودة وانتهاء بالشيح حديد وتل القبو.

وتمكن قوات الجيش بمساعدة كل من قوات الدفاع الوطني وأهالي قرية كرناز من حسم هذه المعارك لمصلحتها حيث طردت المسلحين من هذه المناطق بعد أن كبدتهم خسائر كبيرة في الأرواح، إلا أنه وبعد انتهاء هذه المعارك قامت مجموعات ترتدي اللباس العسكري بأعمال نهب وسرقة كبيرة طالت كرناز ومحيطها. وشملت المسروقات وفقاً لشهادات آتية من داخل «كرناز» من الأهالي ما يلي: في الفترة الأخيرة الممتدة من 25 /2013/9 إلى 2013/9/30:

– سرقة حوالي 40 جراراً زراعياً مختلفة الأنواع.
– سرقة حوالي 45 محركاً سكانياً لآبار ارتوازية.
– تدمير الآبار التي سرقت محركاتها.
– نهب عدة محلات تجارية و قتل من يعارض السرقة.
– نهب عدة منازل و قتل أربع نساء و طفل عمره شهران.
– حرق عدة منازل و سرقة الأبواب و النوافذ و كل ما فيها من محتويات.

مما يدعو للتساؤل لمصلحة من، ومن تخدم مثل هذه الأفعال؟

وردتنا مادة صحفية مطولة وهي عبارة عن رد على مقال منشور في صحيفة «قاسيون»- العدد 621 تحت عنوان «مديرية الأوقاف باللاذقية.. ديون وفساد وأشياء أخرى»، وعملاً بحق الرد ننشر المقال مع شيء من الاختصار وذلك لضرورات تحريرية تتعلق بالحجوم المتاحة.

مديرية أوقاف اللاذقية.. مالها وما عليها

كثيرون الذين يرددون «الأملاك الوقفية كثيرة، ووزارة الأوقاف من أغنى الوزارات في القطر، وأين أموال الوقف وريعه العظيم....». وعند سؤال مدير أوقاف اللاذقية المهندس فواز صوفي عما يشاع عن غنى الأوقاف بالمال والعقارات، وعن الفساد الذي أشيع عن استثمار أموال الوقف أفادنا مشكوراً بما يلي: «الأوقاف بالفعل تملك عقارات كثيرة ومتنوعة وتكاد تكون بالفعل من أغنى الوزارات بأملاكها ولكن مع الأسف أفقر الوزارات بالمردود المادي لهذه العقارات، لأن معظم هذه العقارات قديمة جداً مؤجرة بأجارات قديمة ولمدة طويلة ولأن الشاغلين والمستثمرين ينظرون إلى الوقف وكأنه مؤسسة خيرية لمساعدة الناس ومد العون لهم، فلا بأس أبداً أن يدفعوا أبخس الأجارات ولا بأس أيضاً أن يماطلوا في تسديد ما يتوجب عليه فالوقف للجميع.

وانطلاقاً من كثرة الشكوى من الموظفين الدينين من انخفاض رواتبهم «من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف ليرة» فقد أطلقت وزارة الأوقاف مشكورة مشروعاً جديداً لاستثمار أملاك الوقف وذلك بمشاركة رؤوس أموال قوية تعرض عليها أصولاً تساهم في استثمار الوقف وتم تسهيل شروط التعاقد لكل من يريد استثمار عقار من الوقف مع توفير كامل الحماية لهذه العقارات من الاعتداء عليها أو غصبها لعظيم قدسيتها وحرمة التفريط بها، لذلك نحن ندعو المتعهدين والشركات للمساهمة في إقامة منشآت عمرانية كبرى فوق الأراضي الموقوفة في المدينة والريف وذلك بعد إزالة المنشآت البسيطة القديمة التي كانت عليها مع ضمان حق الشاغلين لها، بهذا الإجراء سيتم تحويل العقارات المؤلفة من طابق وطابقين إلى أبراج تجارية عملاقة ليعود ريعها للأوقاف ولخير المجتمع ولكل من ساهم في استثمارها.

كما وجهت وزارة الأوقاف إلى ضرورة إعادة تقييم بعض العقارات القديمة، والاهتمام بالتقييم القانوني الدوري كل ثلاث سنوات، وتم بالفعل تبني الحد الأدنى من القيمة الفعلية لأي عقار وأعيدت عملية التقييم وفق جداول وزارة العدل ومن خلال لجنة متخصصة من وزارة العدل بالتعاون مع لجنة تحديد الهبات في الأوقاف، التي قدمت العون والمراعاة للجميع وخاصة إذا وجد من بين المستأجرين موظفون قائمون بالشعائر الدينية وهم الذين وجد الوقف من أجلهم، فلما شعر البعض بإكرامهم.. صار يصيح الحقوا الفساد الذي أزكمت رائحته الأنوف. وتتعاون الإدارة الآن مع هيئة الرقابة بكل قوتها لدحض هذة الترهات وستكون النتائج المثلجة للصدر قريبة ومعلنة.

وفي خطوات إجرائية باتجاه استثمار الأملاك الوقفية في اللاذقية أعلنت مديرية أوقاف اللاذقية طرح المخازن العائدة لمشروع السلام مقابل المحافظة الجديدة للاستثمار وبدأت فعلاً بترخيص برج المرتضى التجاري الحديث في شارع بغداد، خلف مبنى الإفتاء الذي تم افتتاحه هذا العام، ولاتزال تسعى مديرية الأوقاف إلى طرح عقارات أمام المستثمرين لبناء مشاريع استثمارية جديدة وفق صيغة عقدية يتم الاتفاق عليها بين المستثمر كممول والأوقاف التي ستقدم الأرض أو العقار، وقد أشير إلى مواقع مميزة في المدينة كسوق التجار، وأماكن ملاعب حطين وتشرين في اللاذقية ومبنى الفنون التشكيلية باللاذقية وهناك فسحة أرض أخرى في مشروع شريتح، وأخرى في حي الزراعة، وعقارات في الكاملية مقابل باب المرفأ الشمالي، وعقارات كثيرة في البهلولية وجناتا وجبلة ممكن مراجعة المديرية بشأنها، ومشروع البرج التجاري مقابل مصبغة الثلج الأبيض في سوق التجار، وكل هذه المشاريع يشرف عليها المكتب الفني للأوقاف الذي تم تجهيزه حديثا منذ سنتين رغم كل الظروف الصعبة التي تعصف ببلدنا وهو من أفضل مكاتب الدراسات والتنفيذ على مستوى المحافظة، حيث ضم قسم التأهل والتدريب الذي يساهم في تدريب المهندسين والموظفين من جميع دوائر المحافظة وهو القسم الأول في المحافظة بشهادة مديرية التأهيل والتدريب، وفيه قسم الآثار الجديد الذي بدأ بتحقيق المخطوطات القديمة وصيانتها ووضع خطة لصيانة آثار المحافظة الدينية والحفاظ عليها، وقسم الزراعة الذي سيحدث في الأيام القادمة على موسم الزراعة ليساهم في زراعة الحدائق في المساجد والعقارات الوقفية على أسس حديثة ليساهم في رئة اللاذقية الخضراء، وقسم المعلوماتية الذي يساهم في افتتاح موقع إلكتروني يزيد من التفاعل بين الأوقاف والمستثمرين والمراجعين.

كما نوه مدير الأوقاف إلى أمور صرف استجرار في المساجد والكنائس أنها كانت مجاناً بمرسوم جمهوري ثم أصدرت وزارة الكهرباء ووزارة الأوقاف مجتمعتان قانوناً يحدد شرائح لكل معبد حسب مساحته منعاً من السرقات الجانبية من المعابد، وتم ملاحظة أحد المهندسين الذين يتصدرون لمنع السرقات في المعابد أنه متهم باستجرار الكهرباء في بيته بشكل غير مشروع، فأدركنا أنه من الفساد أن يتصدر لهذا الأمر فتم إبعاده عن هذا العمل ونقله من المديرية ليكون عبرة لمن سواه».

في خطوات إجرائية باتجاه استثمار الأملاك الوقفية في اللاذقية أعلنت مديرية أوقاف اللاذقية طرح المخازن العائدة لمشروع السلام مقابل المحافظة الجديدة للاستثمار وبدأت فعلاً بترخيص برج المرتضى التجاري الحديث في شارع بغداد، خلف مبنى الإفتاء الذي تم افتتاحه هذا العام

تعقيب المحرر:

كنا نتمنى على السيد مدير الأوقاف باللاذقية أن يخصّ الجريدة بردّ مباشر على ما ورد في المقال المنشور بالعدد «621» ذي العنوان «مديرية الأوقاف باللاذقية ـ ديون وفساد وأشياء أخرى..»، كما هو مألوف ومتعارف عليه، وليس بطريقة توظيف مقابلة صحافية أجريت معه واسترسل من خلالها بذكر «انجازات» مديرية الأوقاف في مجال عملها ويعتبرها «ردّاً». كنا نتمنى أن ينفي ظاهرة الاستجرار غير المشروع للتيار الكهربائي بنسبته الكبيرة والتي فاقت 60% من دور العبادة. أو يفنّد الديون المستحقة بذمة الأوقاف لمصلحة شركة كهرباء اللاذقية وغيرها من الجهات العامة. أو يرفض ما ورد في المقال عن الهدر والتسيّب في أموال الأوقاف..

جاء في معرض «ردّه» بأن «الشاغلين والمستثمرين ينظرون إلى الوقف وكأنه مؤسسة خيرية، فلا بأس أن يدفعوا أبخس الإيجارات، ولا بأس أيضاً أن يماطلوا في تسديد ما يتوجب عليهم». وهذا صحيح، ولكن السؤال: من أشاع هذا النوع من الثقافة في أوساط الشاغلين؟ أليس القيمين على مديرية الأوقاف تاريخياً من خلال محاباة المعارف والأصدقاء والأقارب.. في مجال استثمارهم لعقارات الأوقاف؟ ترى، لو كان القيمون على الأوقاف يتحلّون بالمسؤولية التي تدفعهم إلى صون أملاك الأوقاف المؤتمنين عليها، هل كانت تلك «الثقافة» هي المنتشرة دون غيرها؟ وهو الذي يعترف بالتقصير التاريخي بقوله: «من الخطورة الكبيرة والخسران المبين لكل أبناء المجتمع التفريط بالمنشآت وعدم استثمارها بشكل حضاري وجيد».

ماذا فعلت مديرية الأوقاف في مجال «التفريط» بإداراتها المتعاقبة؟

في كل الأحوال، نترك للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مهمة استكمال تحقيقاتها بخصوص الملفات المثارة..

قضيت 8 أشهر، منذ أن انفجرت سيارة مفخخة ضمن تجمع سكني في حي شرقي ركن الدين، ما أدى حينها إلى تضرر المباني المحيطة والسيارات المتواجدة في المكان، ومنذ ذلك الحين ورغم «وعود» قطعت لأصحاب العقارات والممتلكات في ذلك المكان بالحصول على «تعويض مادي يقدر بحوالي 30%» من حجم الأضرار عبر محافظة دمشق، لم يحصل هؤلاء على «قرش سوري واحد»، وقاموا بدفع التكاليف كلها من حسابهم الخاص، بحسب ما قاله بعض سكان المنطقة.

ثمانية أشهر.. واللجنة لم تجتمع بعد!

«من سيعوض النازحين والمشردين؟»

■ خاص- قاسيون

صحيفة «قاسيون» زارت مكان التفجير الذي حدث منذ حوالي الـ8 أشهر، والتقت بعض المتضررين، حيث قال أحد أصحاب المحلات الواقعة ضمن أكثر الأبنية تضرراً، إنه «بعد الحادثة قمنا بتقديم الأوراق المطلوبة لمحافظة دمشق، وقدرت الأضرار لبنائين في المنطقة بحوالي 20 مليون ليرة سورية، وعلى ذلك زارت لجنة فرعية من محافظة دمشق المكان وسجلت الأضرار وتم فتح ضبط شرطة مسجل بالحادثة وموثق بالصور».

اللجنة وعدت بالتعويض خلال 40 يوماً

وجميع من التقتهم «قاسيون» في المنطقة، أكدوا ما قاله صاحب المحل المتضرر، مشيرين إلى أنهم وبعد أن سئموا المطالبة بحقهم، أنفقوا مدخراتهم أو لجؤوا للدين من أجل إصلاح ما تضرر، رغم الأحوال الاقتصادية الصعبة.

وتابع المشتكون إن «محافظة دمشق وعدتنا بأن يكون التعويض خلال 40 يوماً، بنسبة حوالي 30%، إلا أن ذلك لم يحدث» مضيفين أن «رد المحافظة هو ذاته منذ 8 أشهر، وهو أن اللجان المكلفة بالدراسة لم تجتمع بعد».

وأردفوا «عندما كنا بأمسّ الحاجة للتعويض لم تقدم لنا المحافظة إلا الوعود، في حين هناك مناطق أخرى تم إصلاح أبنيتها على حساب محافظة دمشق فوراً، عدا عن المباني الحكومية التي يتم إصلاحها على الفور» مشيرين إلى أنه «حتى اليوم لا نسمع سوى تصريحات بصرف تعويضات وبأرقام خيالية دون أن نعرف من المستفيد منها».

وكان مدير الشؤون المالية في محافظة دمشق، نصوح النابلسي، قد أكد سابقاً أنه «تم رفع الجداول التي تم استكمال وثائقها لغاية النصف الأول من 2013 على دفعتين، حيث تم رفع أعداد المتضررين في الربع الأول من العام الحالي وكان عددهم قليلاً، على أن يتم صرف جزء من تعويضات المتضررين التي تم حصرها والمقدرة مبالغها بـ34 مليون ليرة عن الربع الأول من 2013 والتي تم حصرها وإجراء الكشف الحسي عليها».

في حين، كان قد أشار نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات ورئيس لجنة إعادة الإعمار الوزير عمر إبراهيم غلاونجي، أيار الماضي، إلى الجداول الخاصة بالربع الأول من عام 2013 للتعويضات المستحقة مشيراً إلى بلوغها نحو 7,5 مليارات ليرة سورية منها نحو 5,514 مليارات ليرة سورية تعويضات مستحقة للمواطنين.

تعويضات مستحقة غير محوّلة!

وكشفت مصادر في محافظة دمشق الأسبوع الماضي، عن أنه سيتم قريباً صرف تعويضات للمتضررين عن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2012 والبالغة 212 مليوناً، إضافة لجزء من تعويضات الربع الأول من 2013 التي تم حصرها وإجراء الكشف الحسي عليها، بإجمالي مبالغ مقدارها 246 مليوناً، إلا أنه وبحسب هذه المصادر، لم يتم حتى الآن تحويل المبالغ لحساب اللجنة الفرعية بدمشق تمهيداً لصرفها متوقعة إرسالها خلال أيام.

وبلغ عدد الطلبات الواردة إلى اللجنة الفرعية بمحافظة دمشق 12 ألفاً و835 طلباً تم استيفاء أوراقهم الثبوتية منذ بدء الأزمة حتى الشهر التاسع، مبينة اقتراح رصد مبالغ لهم بحوالي 2 مليار و315 مليوناً و300 ألف ليرة، مشيرة إلى حصر 3288 طلباً تم إجراء الكشف الحسي على ممتلكاتهم التي تعرضت للتخريب.

مَنْ يحصر أضرارهم؟

«القضية ليست محصورة بأهالي منطقة ركن الدين بدمشق ولا أهالي دمشق وحدهم، فهناك الكثير من المواطنين الذين لم يحصلوا على التعويض، وبعد انقضاء وقت طويل دون الحصول عليها لم يعد هذا التعويض ملحاً كما كان عليه من قبل»، بحسب ما عبر عنه أحد المواطنين مفضلاً عدم ذكر اسمه، والذي تابع إنه «هناك الكثير من المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم جراء الأحداث الأخيرة، وتسببت لهم بخسائر مادية كبيرة، لا يستطيعون حتى الخروج من مناطقهم كي يقوموا بتسجيل خسائرهم للحصول على تعويض».

وأردف «هناك مناطق بالكامل تحتاج إلى إعادة إعمار من أساسها، وخسائر المواطنين فيها أصبحت بنسبة 100%، وخاصة في المناطق المنكوبة التي شهدت أو مازالت تشهد معارك، ومع ذلك تم اشتراط في الأضرار التي تفوق قيمتها 5 ملايين ليرة، أن تعرض على رئاسة مجلس الوزراء للنظر بها!».

وقد طُلب من الوزارات المعنية أن تقدم للجنة الإعمار اقتراحاتها في شأن الحزمة التي يمكن أن تتخذها الدولة لمساعدة المواطنين أصحاب الخسائر التي تزيد قيمتها عن 5 ملايين ليرة.

هناك مناطق بالكامل تحتاج إلى إعادة إعمار شامل وخسائر المواطنين فيها 100% ومع ذلك يتم التعامل معها بعقلية «شرط استكمال الأوراق والموافقة»!

محاصرون ومشردون دون تعويض!

وتابع «الأضرار المادية ليست كل ما يجب تعويض المواطنين عنها، فهناك أمور أخرى أكثر إلحاحاً في الوقت الحالي، وخاصة للمناطق التي تتعرض للحصار ويعاني سكانها الجوع والمرض ومنها مناطق ضمن دمشق وريفها، عدا عن مواطنين آخرين نزحوا من محافظاتهم يفترشون الحدائق والأرصفة داخل دمشق، غير قادرين على تزويد محافظاتهم بالثبوتيات اللازمة لتحديد الأضرار وقيمتها وكيفية حدوثها ضمن الوثائق المطلوبة، وكل ما يريدونه حالياً هو تأمين مسكن يأويهم من الشتاء القادم».

وأضاف «اللجان الفرعية المكلفة بدراسة المعلومات الواردة في طلبات المواطنين المتضررين ليست قادرة على وضع قيمة الضرر والتعويضات في المناطق المتأزمة جداً في دمشق، رغم أن هؤلاء من هم بحاجة إلى حلول إسعافية، في حين يكون إعلان صرف التعويضات لأهالي دمشق المتضررين من أحداث معينة على سبيل المثال وسط تجاهل أمرهم، ما قد يؤدي إلى تذمرهم».

تعويضات 2012 تصرف في 2013

وبحسب ما أعلنته «محافظة دمشق» شباط الماضي، فقد بدأ صرفها الدفعة الأولى من قيمة التعويضات المالية للمواطنين المتضررين، والتي بلغت أربعين مليون ليرة سورية، شملت جميع المواطنين الذين تقدموا بطلباتهم لغاية 15 حزيران 2012 وبلغ عدد الطلبات المستفيدة حوالي 612 طلباً كانوا قد تقدموا بها حتى التاريخ استناداً إلى المستندات والوثائق، على أن يتم الحصول على التعويض بموجب شيك رسمي مصدق أصولاً ويصرف من «مصرف سورية المركزي» وبشكل شخصي حصراً.

وكان المستفيد الأكبر من الدفعة الأولى للتعويضات، المتضررين في منطقة القصاع، حيث وصلت نسبتهم إلى 75% من مجموع المواطنين الذين استفادوا من تعويضات هذه الدفعة، بعد أن وقعت عدة حوادث في منطقة القصاع، ما أدى إلى سقوط ضحايا وتضرر مبان، أضخمها كان تفجير استهدف مقراً أمنياً شهر آذار العام الماضي.

وبحسب المحافظة فإن ما نسبته 30% من قيمة الأضرار، تصرف للمتضرر الذي تزيد قيمة أضراره على 300 ألف ليرة، ويصرف مبلغ 100 ألف ليرة سورية للمتضرر الذي تتراوح قيمة أضراره بين 250– 300 ألف ليرة، كما يصرف للمتضرر 40% إذا كان مبلغ أضراره 250ألف ليرة، وعن الأضرار التي تزيد نسبة التعويض فيها عن 1,5 مليون ليرة سورية يتم رفع جداول خاصة من المحافظات إلى اللجنة المركزية للنظر فيها وتدقيقها عن كامل ملفاتها، على أن يتم التعويض بعد تقديم ثبوتيات تتضمن ضبط شرطة مصدق أصولاً، وملكية للعقار أو السيارة.. ، وصورة هوية وطلباً خطياً.

وقد وافقت الحكومة السورية مؤخراً على تشميل الفلسطينيين بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم بسبب الأزمة أسوة بالمواطنين السوريين.

المهجرون والمحاصرون والبطاقة التموينية..!

كانت وما زالت غالبية القوانين والقرارات والتعليمات النافذة لها تتعامل مع المواطن كمتهم حتى تثبت براءته وذلك من خلال تعقيداتها والبيروقراطية والوساطة بينما تتيح للفاسدين الكبار ممارسة الفساد دون أن تتم محاسبتهم وإن تم كشفهم غالباً ما يتم نقلهم وترقيتهم وتقع برأس الصغار..

■ مراسل قاسيون

وقبل الأزمة كان الحصول على المواد المدعومة بالبطاقة التموينية يتم بصعوبة كبيرة، أمّا الآن فقد تضاعفت كثيراً وازدادت الحاجة لها بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار نتيجة الأوضاع الأمنية ونقص المواد والفساد، في الوقت الذي تطالعنا الحكومة العتيدة بأن المواد متوفرة في منافذ البيع، والأنكى من ذلك أنه تم رفع أسعار السكر والرز المدعومين بنسبة الثلثين، علماً أنه منذ سنوات ألغي الشاي والزيت من البطاقة نهائياً.

بين الحصار والمنع

أمّا المواطنون المحاصرون في المناطق المتوترة أو التي تخضع لسيطرة المسلحين فهم محرومون من الاستفادة منها إمّا لغياب المؤسسات والعاملين فيها بعد أن نهبت، أو لعدم تمكنهم من الذهاب فرادى إلى المناطق الآمنة بسبب خطورة ذلك على حياتهم والاستلام حصرياً بيد صاحب العلاقة. وعلى سبيل المثال كلفت حوالي 700 أسرة من بلدة الشميطية الواقعة في ريف دير الزور الغربي مختارهم باستلام موادهم وحصل على موافقة المحافظ السابق والمكتب التنفيذي للمحافظة وحصل على موافقة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمدير العام للمؤسسة الاستهلاكية، لكنه بعد ذلك فوجئ بتوقيف ذلك بسبب قرار أمني صدر منذ أكثر من شهر يمنع تسليم المواد بشكل جماعي، فقدم كتاباً إلى تلك الجهة الأمنية منذ شهر ولم يحصل على رد إلى الآن علماً أن المواطنين لم يحصلوا على حصصهم منذ أشهر على الأقل، وخاصةً أن رفع سعر السكر والرز المدعوم سيكلف هذه الأسر الآن مبالغ طائلة أخرى.

حلم الحصول على «بدل فاقد»!

أمّا المواطنون المهجرون من مناطق التوتر والذين خرجوا بأرواحهم وثيابهم فقط، ودمرت بيوتهم وحرقت وفقدوا كل وثائقهم ومن بينها بطاقة التموين وهم بالآلاف، وحاولوا الحصول على بدل فاقد عن كل الوثائق فقد سهّلت لهم وزارة الداخلية ذلك بالسماح لهم بإجراء ضبط شرطة في أماكن تواجدهم بغض النظر عن مكان الواقعة، وبناءً على ذلك حصلوا على الشهادات التعليمية والعلمية وغيرها، وعند مراجعة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت التعليمات بمنع ذلك وبعد المطالبة جرى تعديلها من قبل عمليات الوزارة واتخذ قرار بتسهيل ذلك، لكن فوجئ المواطنون أن طلبهم سيذهب من الوزارة إلى محافظاتهم للحصول على موافقة اللجنة الفرعية فيها والمكونة من مديريتهم وعضو المكتب التنفيذي المختص وغيرهم، ولا يمكن إرساله بالفاكس لأن اللجنة الفرعية تشترط الحصول على نسخة مصدقة من الضبط وليس صورة عنه، وهو ما سيستغرق وقتاً طويلاً بينما معاناة المواطنين المهجرين تزداد سوءاً يوماً عن يوم!.

الازدواجية بين الوزارة والمحافظة؟

فلماذا هذه الازدواجية بين الوزارة والمحافظة؟ والشيء الذي يلفت الانتباه أن البعض يبرر هذا التعقيد والتشديد بأن الدعم بالبطاقة التموينية يكلف الدولة 23 مليار ليرة سنوياً وكأن المواطنين كلهم لصوص أو نصابون ومحتالون، وحتى وإن وجد بعض ذوي النفوس الضعيفة وهم مؤكد قلة بالنسبة للفاسدين الكبار وحجم نهبهم، فهذا لا يبرر هذه المعاملة للمواطنين الذين سحقتهم الأزمة وهم من الفقراء المسحوقين الذين يطالبون بحقوقهم..

إننا نتوجه إلى الوزير المختص ورئاسة مجلس الوزراء وكل المسؤولين بإصدار القوانين والقرارات والتعليمات اللازمة بالسماح لهؤلاء المواطنين بالحصول على مخصصاتهم وبطاقاتهم بأسرع وقت ممكن وتقديم كل التسهيلات اللازمة لتخفيف معاناتهم وتعزيز ثقتهم بالوطن والمحافظة على كرامتهم.

«ضاحية الحايك» صورة لواقع عمل المجلس البلدي في اللاذقية

نهضت الضاحية المذكورة فوق مرتفع جميل كما هي عليه الحال في البلدة القديمة سنجوان. وقد تم تشييدها طبقاً للمخططات والدراسات الصادرة عن أصحاب الشأن، دون أي تجاوز، لا من قبل منفذي المشروع ولا من المواطنين. إلا أن ذلك لم يرقْ للمجلس البلدي في اللاذقية ولا للقسم التابع له في سنجوان، لأن التنفيذ طبقاً للقانون يفضي إلى إغلاق «أبواب الرزق» بوجههم، وهذا في قواميسهم غير وارد.

■ غازي خير بك

وعليه، كان لا بدّ من معاقبة المنشأة المذكورة بحرمانها من الخدمات مطلقاً، إذ لا شوارع معبّدة، لا أرصفة، والحفر وأكوام التراب في كل مكان، وفي فصل الشتاء تتحول السيول القادمة من أماكن أكثر ارتفاعاً إلى أنهار تجتاح شوارع الضاحية المذكورة، بسبب غياب المصارف التي تستوعب هذه السيول. والأنكى من ذلك كله، هو معاقبة هذا التجمع السكني بالحبس، حيث أن الطريق المخصصة له لم يتم فتحها، وساكنو الحيّ يسلكون إليه من زقاق تابع لحيّ مجاور. إذ يكفي أن يضع مواطن سيارته أمام منزله ليسدّ الطريق إليهم.

لقد تقدم المواطنون بالعديد من الشكاوى حول الموضوع ذاته إلى مجلس بلدية اللاذقية، الذي حوّلها بدوره إلى قسم الصيانة– سلة مهملات الفرع– فكان مصيرها الاختفاء وعدم الردّ، في عملية توزيع أدوار: «نحن نحيل إليكم وأنتم ادفنوا ما لا يعجبكم»!

إنه لمن الخطير النظر إلى سلوك مؤسسة بهذا الحجم، تقوم على تنظيم محافظة بكاملها على أن يندرج في إطار التقصير أو الإهمال، لا بل إنه سلوك منظم مدروس يعرف أهدافه جيداً ويتوخّى نتائجها.

إن سلوك التخريب والإفساد هذا على درجة كبيرة من الخطورة في أية مؤسسة تعتمد الاستهتار بالمواطن والوطن عقيدةً، وتجاوز القانون والقفز عليه سلوكاً، والانتقام من تضحيات الشرفاء مبدأ، وإلا كيف نفهم جرأة المجلس البلدي في اللاذقية على محاصرة مقبرة الشهداء بثمانية أبنية مخالفة، بقصد حرمان من ضحّوا بحياتهم في سبيل وحدة وطنهم وشعبهم حتى من أن يدفنوا في التراب الذي سقطوا من أجله!

إن كسر إرادة الفساد والفاسدين والعمل لتكون إرادة القانون فوق الجميع، يجب أن يكون هدفاً مقدساً يعادل في أهميته الحرب على الإرهاب.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

هل تعمل وزارة العدل منفردة ومنعزلة؟

نشطت وزارة العدل مؤخراً ضمن برنامج الإصلاح القضائي على وضع الخطط الآنية والمباشرة والمستقبلية لتعديل وتحديث القوانين وإعادة الحياة وبث الروح في الجسم القضائي, فشكلت اللجان اللازمة لذلك وعُقدت الاجتماعات وباشرت اللجان المختصة عملها بمشورة أو بدونها للوصول إلى الغاية المنشودة، وكانت إحدى اللجان مهمتها إعداد قوانين خاصة بسرقة النفط وحول الأطفال الذين يتم تجنيدهم في منظمات إرهابية، ومن الملاحظ أن قانون العقوبات العام نص صراحة على هذين الفصلين ونخشى ما نخشاه أن استحداث قوانين خاصة لمواضيع هي في الأساس منطوية تحت قوانين قائمة قد تؤدي إلى فوضى قانونية غير مقبولة.

إن قانون العقوبات العام فيه من الفصول التي تجرم الاعتداء على الأملاك العامة والثروات وفصول تجرم تجنيد الأطفال في منظمات إرهابية وما يشمل الواقع الحالي بشكل كامل لذلك أرى أن الأهمية تكمن في تعديل النصوص القانونية المتعلقة بهذين الفصلين وليس العمل على استحداث تقنين جديد.

كما أن هناك قانوناً خاصاً متعلقاً بالجرائم الواقعة على سرقة الثروات الباطنية، ومن الضروري تشديد العقوبة لمن يسرق الثروات الباطنية وإذا عدل هذا القانون مع المواد الموجودة في قانون العقوبات العام يمكن أن تصل العقوبة إلى الإعدام. ومن المؤكد أن قانون العقوبات هو الأهم وإذا كانت هناك ضرورة تستوجب السرعة بوضع مواد تتعلق بهذا الصدد فالسرعة يجب أن تكون بتعديل المواد الموجودة في قانون العقوبات. إن القوانين السورية عامة وشاملة وهي تتحدث عن جميع الوقائع والجرائم كما إن العبرة ليست في القوانين لأن القوانين موجودة لكن العبرة في النفوس وفهمها للقانون المكتوب ولروح القانون وقدرة هذه النفوس على تطبيق هذه القوانين!!.

فهل يمكن القول بأن وزارة العدل تعمل بشكل «منفرد ومنعزل» عن جميع الجهات القانونية، وفي الأيام القليلة الماضية صدر عن وزارة العدل بواسطة المحامي العام بدمشق قرار يقضي بالسماح لأطراف الخصومة القضائية بالتبليغ بواسطة الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول «SMS» وذيل القرار بأنه لوزير العدل إصدار التعليمات التنفيذية اللازمة لذلك. وكان لصدور هذا القرار الصدى الكبير أولاً في نفوس المتخاصمين السلبي منها والإيجابي, وثانياً لدى المحامين. من حيث المبدأ هذا النوع من التبليغ مفيد جداً ومنتهى التقدم باستخدام التطور التقني في أمور القضاء. ولكن أما كان الأجدر بالوزارة أن تعمل على إصدار قانون التوقيع الالكتروني قبل الدخول في تفصيل الكتروني قضائي قد يجلب الفوضى القانونية.

مازوت الشتاء.. تحدٍ جديد يواجه الحكومة وآليات التوزيع في حقل التجريب

■ أروى المصفي/ قاسيون

رفعت الحكومة سعر البنزين، وتتقدم المقترحات لرفع سعر المازوت والغاز المنزلي، وسط تخلي الكثير من السوريين عن الوقود الأساسي للتدفئة أي المازوت خلال الأزمة، فإن الكثير منهم يقتطع خلال عام كامل من دخله، أو يخزن راتب شهر كامل، أو يستدين ليؤمن «مازوتات» الشتاء ولكن الكثير من هؤلاء لم يحصلوا في الأعوام الماضية على ما ادخروا للحصول عليه بعد أن أمنت فوضى التوزيع وسمسرة التهريب تامين حاجة السوق غير النظامية قبل تأمين حصتهم..ارتفع سعر مادة المازوت هذا العام عن العام الماضي بمقدار الضعف تقريباً، ومن المتوقع أن يشكل هذا الارتفاع رادعاً للكثير من الأسر السورية عن استجرار حصتها من المادة خلال موسم الشتاء، بسبب سوء الحال المعيشية لنسبة كبيرة من المواطنين السوريين مع ارتفاع أسعار مستلزمات الشتاء بالمجمل وتضاعف أسعار بقية السلع والمواد اليومية وغيرها، إلا أن عملية التوزيع لمن يؤمن مبالغ التدفئة تبقى عبئاً إضافياً يثقل السوريين..
وتصل تكلفة المازوت على العائلة السورية الواحدة في حال حصلت على كمية 400 ليتر وفي حال بقي السعر النظامي الحالي عند مستوى 61 ل.س /ليتر، إلى 24400 ل.س.

توزيع الحكومة: بطاقات.. دفاتر عائلية.. محطات.. «لا جديد»

بادرت الحكومة ممثلة بوزارة النفط وشركة سادكوب إلى تطمينات متكررة كما في كل عام حول حرصها على تأمين مازوت التدفئة لهذا العام واتباعها أساليب وآليات تضمن وصوله للجميع، مخصصة كل عائلة بكمية 400 ليتر عبر دفتر العائلة بسعر 61 ل.س/ ليتر، وإن اختلفت الأساليب المتبعة في كل محافظة وفق ما تقرره لجنة المحروقات فيها.
وبدأت مديريات محروقات في بعض المحافظات بعملية توزيع مازوت التدفئة منذ حوالي شهر، ومنها محافظة درعا ومحافظة دمشق وريفها، في حين شهدت محافظات طرطوس وحماة العام الماضي معاناة حقيقية في توزيع المادة وذلك لعدم حصول العديد من القرى على مخصصاتهم بسبب التلاعب والمحسوبيات، فيما لم تخل منطقة بطبيعة الحال من التلاعب بالكميات الموزعة بتوزيع أقل من الكمية المقررة أو نقلها للسوق..
ومع التجارب غير المرضية التي مر بها المواطن السوري مع تأمين مازوت الشتاء، تبدو مظاهر التخوف والقلق من تكرار معاناته على مدى عدة سنوات، بسبب السيناريوهات غير الفاعلة التي اتبعتها الحكومة وخاصة بعد ارتفاع سعر المادة لأضعاف مضاعفة وصولاً إلى سعرها الحالي.. فماذا تخطط الحكومة في دمشق التي تبلغ بالعدد الكبير من السكان الذي يؤمها اليوم أكثر حالات الفوضى والنقص..

400 ليتر لكل عائلة في دمشق

ومن جانبها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أوضحت دورها فيما يتعلق بعملية توزيع المازوت، بتوزيع مراقبين على المحطات والخزانات للإشراف على التوزيع وتفريغ صهاريج المازوت الواردة إليها، وتنظيم محاضر أصولية بذلك.
أما محروقات دمشق فحددت من جانبها مراكز وكميات المازوت المقرر توزيعها للعائلات ضمن مناطق المحافظة بمحطة جنوب غرب الميدان ومحطة مساكن برزة، وبمعدل 400 ليتر/ عائلة، بسعر 61 ل.س/ ليتر متضمنة أجور النقل.
وتوجد في دمشق 13 محطة وقود تحتوي على المازوت، و25 خزاناً منتشراً في الأحياء لبيع المازوت مباشرة للمواطنين، والحكومة تنحصر بمحطتين..

و200 ليتر في الريف !!

وانطلاقاً من كون محافظة ريف دمشق الأكثر تشتتاً مناطقياً وكبر مساحتها الجغرافية، توجهت «قاسيون» إلى مديرية المحروقات فيها بالاستفسار عن خطط العام الحالي لتوزيع مادة المازوت.
وقال مدير محروقات ريف دمشق علي غانم إن «عمليات توزيع مازوت الشتاء لهذا العام تتم وفق آليتين متكاملتين، تبدأ بقيام كل أسرة بالتسجيل عبر دفتر العائلة في البلدية التابعة لها على كمية 200 ليتر كدفعة أولى، لتحصل على قسيمة إشعار بالتسجيل، ثم تقوم البلدية بتنظيم جداول بالمسجلين لديها وترسلها لمديرية المحروقات، التي تقوم بدورها بتخصيص محطات لتوزيع المادة تحت إشراف لجان مختصة والمجالس المحلية، ليتم تدقيق جداول التنفيذ، حيث لا يتم إرسال طلبية للمحطة إلا بانتهائها من توزيع الكمية الأولى وفق الجداول المسلمة لها».
وأضاف غانم إنه «يمكن أيضاً التسجيل في فرع محروقات ريف دمشق مباشرة، وذلك للمناطق القريبة من دمشق، حيث يتم تلبية الطلبات من مركز توزيع قطنا الذي تم زيادة سعته التخزينية إلى 255 ألف ليتر».
ولفت علي إلى «وجود 105 سيارات مرخصة تعمل على إيصال المازوت للمنازل».

خصوصية المنطقة و«عدالة التوزيع»

وفيما يتعلق بالمناطق الباردة والكميات المخصصة لها، أوضح مدير محروقات ريف دمشق أن «من مهام لجنة المحروقات متابعة الكميات التي تحتاجها كل منطقة في كل الأوقات، وستتخذ اللجنة ما هو ملائم لتلبية حاجة المناطق الباردة وذلك بتوزيع الكميات الشهرية على كامل المحطات والفعاليات حسب خصوصية كل منطقة»، منوهاً إلى أن «عدالة التوزيع هي البوصلة التي نعمل وفقاً لها ونسعى لتحقيقها في كل المناطق».
وحول الرقابة ومتابعة التنفيذ، قال علي إن «مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعتبر الجهة الوصائية في عملية الرقابة، لكن لجنة المحروقات فعّلت الرقابة على مستوى المحافظة بدءاً من وصول المادة للمحطة مروراً بعملية التوزيع عبر القوائم حتى إرسال الطلب مجدداً».
وكان رئيس عمال نقابات النفط علي مرعي حذر من أزمة مازوت كبيرة ستشهدها محافظة ريف دمشق خلال الشتاء القادم، إن لم تسرع «شركة محروقات» بإيجاد مقر لفرعها وخزاناتها بدلاً من مقرها وخزاناتها المخربة في منطقة القدم، والتي كانت تستوعب مئات الملايين من الليترات وتسد حاجة المحافظة كلها، معتبراً قرار الحكومة تخصيص كل عائلة بـ 400 ليتر مازوت، لن يقدم ولن يؤخر في حال عدم التصدي لهذه المعطيات التي تسببت بأزمة الشتاء الماضي التي حرمت خلالها النسبة العظمى من المواطنين من مازوت التدفئة، فعدد الطلبات المسجلة يومياً كان يصل إلى 4 آلاف طلب، على حين لم تتح الإمكانات سوى تلبية ألف طلب يومياً، أي كان هناك ثلاثة آلاف طلب تتراكم يومياً ولم تُلب إلا حاجة جزء يسير من المواطنين المسجلين.

آخر أخبار النفط ومشتقاته..

بلغ معدل إنتاج النفط في سورية خلال النصف الأول من العام الجاري، 39,398 برميل يوميا، فيما أفاد وزير النفط سليمان عباس، أيار الماضي، أن الحظر على النفط السوري والأحداث التي تمر بها البلاد، أديا إلى انخفاض كمية النفط المنتج في سورية من 380 ألف برميل إلى 20 ألف برميل يومياً.
وتعرض قطاع النفط منذ بدء الأزمة إلى خسائر كبيرة جراء عقوبات اقتصادية أحادية الجانب فرضت عليه، في حين يسيطر مسلحو المعارضة على جزء كبير من الآبار النفطية المتركزة في الشمال الشرقي في سورية، وفقا لتقارير إعلامية، فيما ذكرت وزارة النفط في وقت سابق أن حجم خسائرها المادية المباشرة وغير المباشرة فاقت الـ500 مليار ليرة.
وبررت الحكومة السورية رفع أسعار المشتقات النفطية ومنها المازوت إلى زيادة تكاليف تأمينه بسبب ارتفاع سعر القطع وانخفاض قيمة الليرة السورية في ظل العقوبات الاقتصادية، حيث ذكر رئيس الحكومة وائل الحلقي سابقا أن «سعر ليتر المازوت قبل الأزمة كان يكلف الدولة 14 ليرة وتبيعه بـ 7 ليرات، في حين يكلفها اليوم 200 ليرة وتبيعه بـ 60 ليرة، أي أنها كانت تدعمه قبل الأزمة بنسبة 100 %واليوم تدعمه بنسبة 500%»، مبيناً أن «سياسة الحكومة هي تأمين الموارد التي تفي من خلالها بمتطلبات المواطنين».

احتار السوريون من يصدقوا..

«لجان محروقات» أم تصريحات حكومية؟!

كثرت مخاوف شرائح واسعة من السوريين - بعد رفع الحكومة أسعار مادة البنزين إلى 100 ل.س لليتر الواحد - من قرار لاحق يرفع أسعار المازوت، خاصة وأن الشتاء على الأبواب، فهكذا درجت العادة الحكومية التي لا تكتفي برفع أسعار مادة نفطية واحدة بعينها، بل إن مشاريعها وطموحاتها تتلخص في البحث عن الموارد السريعة والسهلة، عبر زيادة أسعار المشتقات النفطية بالجملة، أو «بالقضم التدريجي» للدعم، عبر زيادة أسعار المواد المدعومة على اختلافها، بهدف ردم فجوة الموارد المتناقصة، وتمويل الموازنة العامة..

■ حسان منجه

بعد حديث مصادر في لجان محروقات لصحيفة شبه رسمية عن دراسة حكومية لرفع سعر ليتر المازوت إلى 75 ليرة بالتوازي مع رفع سعر اسطوانة الغاز إلى 1300 في 7 تشرين الأول من عام 2013، أتى نفي حكومي، مشيراً إلى عدم دقة هذه الإشاعات كما وصفوها، الأول على لسان وزير الاقتصاد بعد 24 ساعة من هذا الحديث، حيث نفى الوزير خضر أورفلي، نية الحكومية زيادة أسعار الغاز والمازوت والكهرباء، ليزيده تأكيداً في 9 تشرين الأول من الشهر ذاته، حديث لرئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، يعتبر فيه أن ما يشاع عن رفع لسعر المازوت عار عن الصحة، نافياً كل ما يقال عن تخلي الحكومة عن سياسة الدعم، فمن يصدق السوريون لجان محروقات التي تعد الدراسة لرفع سعر المازوت؟! أم أن عليها تصديق التصريحات الحكومية النافية لدراستها جملة وتفصيلاً؟!..

نفي حكومي مسحوب الدسم

النفي الحكومي ليس ذا قيمة كما وصفه متابعون للوضع الاقتصادي، فكثيرة هي التصريحات التي نفت فيها جهات حكومية قرارات مماثلة، ليفاجأ السوريون باتخاذها بعد حين، فهل تأخذ الحكومة قراراها المنفي على حين غرة، ودون سابق إنذار، كما فعلت مع قرار رفع سعر البنزين إلى 100 ل.س لليتر؟! كلها أسئلة تبقى في ذمة الحكومة، إلا أن التحليل يوصلنا إلى أن هناك دراسة تعد فعلاً لرفع أسعار المازوت على أقل تقدير، ما تحدثنا عنه في جريدة «قاسيون» منذ أكثر من شهرين، مستندين في ذلك إلى قرار توزيع مازوت التدفئة السنوية للأسرة بـ 60 ليرة للتر الواحد، والذي وصف بالسعر المدعوم في حينه، مما يعني أن الحكومة تحضر في أروقتها لمازوت غير مدعوم، عبر زيادة أسعاره فوق الـ 60 ل.س لليتر الواحد..

قرارات تتنافى والبيان الحكومي

رفع أسعار المشتقات النفطية وفق هذه الدراسة، إذا ما تم إقرارها، سيعني تحرير أسعار تلك المشتقات فعلياً، سواءً اعترفت الحكومة أم لم تعترف، فأسعار المشتقات النفطية في حينها ستباع بما يوازي أسعار مثيلاتها في الأردن ولبنان، والذي يتنافى مع سياسة التسعير الإداري التي تدعي الحكومة السير فيها؟! ويتنافى مع البيان الحكومي، الذي التزم باستمرار دعم المواد الأساسية وحوامل الطاقة ما دام الخلل مستمراً بين الأجر وضرورات المعيشة، وينسف مقولات الحفاظ على البعد الاجتماعي للسياسات الحكومية، لا بل إن من حق السوريين التساؤل عن الـ 615 مليار ليرة سورية، التي تم لحظها في مشروع موازنة العام 2014 لدعم المشتقات النفطية والمواد التموينية بعد رفع أسعار البنزين، والسكر والرز المقنن، وما سيتبعه من قرارات لاحقة ستطال المازوت والغاز وسواهم!!.. فما المبرر من إقرارها؟ وأين سيتم صرفها بعد كل ما اتخذ وسيتخذ من قرارات تطال أسعار المواد المدعومة؟!

«فرنكات الوفر»: رفع أسعار السكر والأرز المقنن للمرة الثانية في عام واحد!

قد يرى البعض أن انتقاد قرار «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» رفع أسعار كيلو الأرز والسكر المقنن إلى 25 ل.س للكيلو الواحد بالمجحف وغير المبرر، فأسعار السوق الملتهبة، تبيح –وفق هذا المنطق– محظورات رفع أسعار المواد المدعومة على اختلافها، إلا أن القضية لا ترتبط برفع السعر فقط، والذي سيقف عائقاً بوجه تأمين هاتين المادتين بالسعر المقنن للأسر التي ترزح تحت خط الفقر، بل بالتبرير المرافق له أيضاً، حيث أوضح رئيس العمليات في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق، أن رفع سعر هاتين المادتين جاء على خلفية ارتفاع أسعار الرز والسكر المستورد، ونتيجة الحصار الاقتصادي، ويضاف إليها تأثيرات أسعار القطع، ولكن ما صحة هذه الادعاءات ما دام الخط الائتماني مع إيران مفعّل منذ أشهر عديدة؟!

وماذا عن الخط الائتماني؟!

يشيد مدير عام المؤسسة الاستهلاكية هاجم الذيب في حديث صحفي سابق بالدور الإيجابي للخط الائتماني الإيراني، حيث أوضح أن الخط الائتماني مع إيران يعتبر أحد الوسائل المهمة بيد مؤسسات التدخل الإيجابي لكسر حدة ارتفاع الأسعار، وعبره ستقوم المؤسسة الاستهلاكية باستيراد الرز والسكر... مضيفاً أن دفع قيمة البضاعة المستلمة –وفق الخط الائتماني مع إيران– سيتم حسب سعر صرف الدولار الرسمي، إذاً لا تأثير للحصار الاقتصادي أو لأسعار القطع الأجنبي المتغير على أسعار السكر والرز المستورد، ولا أعباء إضافية ستتحملها الحكومة حالياً من وراء دعم هاتين المادتين، بل إن الخط الائتماني وفّر جزءاً من الدعم المفترض على هاتين المادتين، والبالغ نحو 30 مليار ليرة سورية سنوياً حسب التصريحات الحكومية قبل القرار الحالي، لأن الخط الائتماني سهل إجراءات توريد المواد والسلع من إيران عبر هذه الاتفاقية..

3 مليارات ل.س «الوفر» الافتراضي!

لا يحقق القرار الحكومي الحالي رقماً مالياً مهماً، فإذا ما وزعت الحكومة عبر البطاقات السنوية 200 ألف طن من السكر المقنن سنوياً، فإن ما ستجنيه من إيرادات مالية لن يتعدى المليارين ليرة، وهذا ينطبق على الأرز أيضاً، فلن تتجاوز الكميات الموزعة من الأرز عبر البطاقات التموينية الـ 100 ألف طن سنوياً، بما سيوفر مليار ليرة فقط، أي أن إجمالي «الوفر» الحاصل لن يتعدى حدود 3 مليار ليرة، وبما لا يتجاوز 10% من إجمالي الدعم المفترض، إلا أن التأثير السلبي لهذا القرار على الشرائح الفقيرة، والتي تعيش تحت خط الفقر بشكل أخص سيكون كبيراً، خاصة أن سكر ورز المؤسسات في كثير من المناطق يباع للتجار الذين سيرفعون سعره أكثر بعد رفعة «العشر» ليرات!!

المحتاجون لمساعدات غذائية في سورية يقدرون بالملايين حالياً، ويزداد عددهم يومياً، حيث تشير إحدى الدراسات الأممية إلى أن أكثر من 8 ملايين سوري سيكونون بحاجة إلى تلك المساعدات الغذائية في عام 2014، أي أن مثل تلك القرارات ستؤثر عليهم دون أدنى شك، فهذه الزيادة «الطفيفة» بحسب توصيف البعض ستمنع بعض الشرائح الفقيرة من امتلاك تلك السلع، وستوصل استهلاكها منها إلى الحدود الدنيا، على الرغم من كونها من أساسيات السلع الاستهلاكية والضرورية..

زائد ناقص

«مجرد فرنكات»

أكد حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة أن الإجـراءات التدخلية التي اعتمدها المصرف المركزي في إنفاق القطع الأجنبي على أغراض التدخل للجم الارتفاعات الحاصلة في سعر الصرف لم تكلف الخزينة العامة للدولة شيئاً يذكر من المخزون الاستراتيجي بل استعمل المركزي من خلالها اقل القليل أو ما يعرف بالعرف المصرفي «فرنكات».

ويأتي هذا التصريح، في الوقت الذي أكد فيه وزير الاقتصاد والتجارة الأسبق الدكتور نضال الشعار أن الحكومة الرشيدة سخرت أكثر من 700 مليون دولار في عام 2013 لوحده بهدف تخفيض سعر صرف الدولار..

■■■

المشكلة بالتوقيت

أوضح رئيس «جمعية حماية المستهلك» عدنان دخاخني أن رفع سعر ليتر البنزين لـ 100 ليرة، يعتبر قرارا متسرعا وليس في وقته حالياً، مبيّناً أن هذا الارتفاع سيقابله ارتفاعات في جميع المواد، ما يشكل عبئاً على حياة المستهلك السوري يضاف على ما قبلها.

■■■

20 ألف برميل فقط

أشار رئيس «الاتحاد المهني لنقابات عمال النفط والثروة المعدنية» غسان السوطري إلى انخفاض إنتاج النفط من 400 ألف برميل يومياً، إلى 20 ألف برميل، مشيرا إلى أن إنتاج البلاد من النفط لا يتجاوز 5% فقط..

■■■

كذبة بيضا

أوضح مصرف سورية المركزي، أن الآلية التي يتم من خلالها تنظيم عمليات الاستيراد، عبر قوننة منح إجازات الاستيراد إلى الحد الذي يتلاءم مع احتياجات السوق من المواد والسلع، قد ساهم إلى حد كبير في تخفيف الضغط على سوق القطع الأجنبي، وهو ما أدى إلى استقرار سعر الصرف عند مستوى أخفض نسبيا، متجاهلاً دور الخط الائتماني الإيراني الذي تكفل بتوريدات الغاز والنفط ومشتقاته، وبعض المواد الغذائية الأساسية، بما يخفف الطلب على العملات الصعبة «الدولار بشكل أساسي» لغايات الاستيراد..

■■■

خطط تكتيكية

أكد عماد الأصيل معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه رغم الظروف القاسية نعمل ضمن خطط تكتيكية بديلة لتأمين ما تم تخريبه ولتأمين جميع مستلزمات المواطنين من خلال مشاريع صغيرة وبديلة تكون إسعافية في الوقت الحالي وبأسرع وقت ممكن..

أبعد من بنزين.. أقرب «للمؤامرة»

■ عشتار محمود

بصراحة لن «نكبر» كثيراً من شأن رفع أسعار البنزين.. والسبب واضح وبسيط أننا أكثرنا القول بأن ما لم يستطع الليبراليون إنجازه في أوقات السلم، ينجزونه «بوقاحة» في وقت الحرب..

«ما علاقة الليبراليون والحرب برفع البنزين، ولماذا تكيلون لهم المذمة مع كل تفصيل؟!» قد يقول قائل..

حصلت حكومات الأزمة المتعاقبة الموارد من رفع أسعار المحروقات بشكل أساسي، وكل المواد المدعومة، وليس من التهرب الضريبي المقدر عادة بـ 150 مليار ل.س، أو القروض المتعثرة لكبار المقترضين التي يبلغ حجمها 233 مليار ل.س بمصادرة أملاكهم إن امتنعوا عن السداد وتحديداً غير المنتجين منهم، أو من ملايين الدولارات للسوق السوداء وعملائها، أو من أموال الفساد التي تشكل نسبة 30% من الدخل الوطني كما كررنا وسنكرر..

الحكومة برفعها لأسعار البنزين فإنها ستحصل على 170 مليار ل.س، وستوفر 43 مليار ل.س من هذه الزيادة، وكانت الرفع السابق من 65 ل.س/ليتر إلى 75 ل.س/ليتر قد حقق وفراً 17 مليار ل.س فقط..

وذلك انطلاقاً من «كمية استهلاك 1,7 مليار ليتر ، بكلف استيراد 1,2 $/ ليتر أي حوالي 180 ل.س/ليتر بسعر صرف 150».

بالتالي فإن الحكومة لن تحصل موارد جدية من رفع أسعار البنزين، إذاً ما الغاية من استهداف دعم المحروقات.. «هذا القطاع الضخم الذي تحتكر الدولة حتى الآن استيراده وتوزيعه والذي قد يحقق ربحاً مقداره 2,1 مليار دولار في العام لبيع المازوت والبنزين بنسبة 20% ربح في حال خصخصته واستمرار الاستيراد فقط» قد تكون الصورة اتضحت، من يضع السيطرة على توزيع المشتقات النفطية «أي مصادر الطاقة في سورية» نصب عينيه من كبار القوى الاقتصادية في السوق السورية قد يكون وراء الرفع، لأن إخراج الدولة من هذا القطاع برفع الدعم هو أولى ضرورات الخصخصة..

وهنا ربما تكتمل الصورة ونقترب من الإجابة عن تساؤل علاقة الليبرالية والحرب برفع البنزين مثالاً.. فالانحياز نحو أصحاب الأرباح وتحصيل الموارد من الأجور، والسعي نحو خروج الدولة من قطاعات رئيسية بهدف خصخصتها هو من شعارات وسلوكيات الليبرالية الاقتصادية التي تستغل الحرب في سورية لتسرع تحقيق مصالحها.. ليبقى السؤال هل ستستطيع الوصول لذلك مع التغيرات السياسية التي تشهدها البلاد واقتراب الحلول السياسية التي ستفتح النقاشات على أوسعها وتتيح للقوى السياسية والاقتصادية المعادية لليبرالية أن تجد أدواتها التي تلجمها الفوضى والحرب وجهاز الدولة المتهالك والمسلوب؟

إنتاج الأسمدة..
أوقفه السماسرة ثم أحيوه ليحققوا ربحاً 100%

■ محرر الشؤون الاقتصادية

أعلن منذ فترة عن انتهاء الخلاف بين الشركة العامة لصناعة الأسمدة وبين المصرف الزراعي بأن تم الاتفاق على أن يدفع المصرف الزراعي للشركة العامة للأسمدة مديونيته وفق دفعات، وذلك بعد أن وصلت هذه المديونية إلى إعاقة سيولة معمل الأسمدة بأنواعها الذي استمر بالعمل إلى فترة قريبة بعد توقف مؤقت، سببه ليس الظروف الأمنية أو الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وإنما مسألة تصريف منتجاته من الأسمدة بأنواعها الثلاثة والناجمة عن عدم استجرار المصرف الزراعي للأسمدة، حيث توقف مؤقتاً معملا الكالنترو والأمونيا يوريا عن الإنتاج مع وصول مستودعاتهم إلى الطاقة التخزينية القصوى..

كيف حل الخلاف..

المخازين التي بلغت 7,3 آلاف طن من السماد الازوتي و38 ألفاً من سماد اليوريا و22,6 ألف طن من السماد الفوسفاتي.. وحوالي 70 ألف طن إجمالي، دفعت أخيراً وبعد العديد من الاجتماعات للجان متعددة بأن تصل لجنة أخيرة برئاسة وزير الزراعة وحضور المصرف الزراعي ومدير المؤسسة الكيمائية مدير عام الأسمدة وممثل عن مكتب الأمن الوطني، وكان الهدف البحث في واقع إنتاج الأسمدة ومعاناتها بتصريف مخزونها وعلاقتها بالمصرف الزراعي، اجتمعت اللجنة واقترحت جملة مقترحات وكان الاتفاق بأن يسدد المصرف الزراعي مديونيته للسماد وأن يستجر ما هو منتج حديثا من الأسمدة..

تم سداد جزء من المديونية للشركة بلغ 2 مليارين و 300 مليون وتم الاتفاق على ألا يقوم المصرف الزراعي أو أية جهة بالاستيراد إلا بما يتناسب مع الخطة الزراعية الموضوعة من وزارة الزراعة بعد التشاور مع الشركة لتحديد مقدار إمكانياتها على الإنتاج وتعويض ما يتبقى عن طريق الاستيراد..

وقدمت النقابات مقترحاً لتخفيف الأعباء عن شركة الأسمدة بان يقوم المصرف الزراعي بتوسيع مستودعاته ضمن الشركة بحيث يستطيع أن يستجر منتجات الشركة مع توفير مصاعب النقل، وعوضاً عن بحث المصرف عن مستودعات تخزين أخرى..

الاستيراد.. التسرع مصلحة ومقتل!!

استيراد الأسمدة وبحسب المصرف الزراعي ليس قرار المصرف الزراعي بمفرده وإنما هو قرار حكومي، وهو مبرر على أساس أن الخطة الزراعية التي تقر من وزارة الزراعة وبناء على تقديراتها لحاجة العام الزراعي من الأسمدة، وبمقارنتها مع الإمكانيات الإنتاجية لمعمل الأسمدة فإن الحجم المطلوب من الأسمدة المستوردة يظهر بنتيجة الفرق بين الحاجة وإمكانية الإنتاج المحلي، ليقوم المصرف الزراعي بتمويل عملية الاستيراد التي تقوم بها مؤسسة التجارة الخارجية وفق نظام العقود أي بمناقصة لتجار ليقوم أحدهم باستيراد حاجة البلاد من الأسمدة في العام المحدد..

يعترض النقابيون في نقابة عمال الصناعات الكيميائية على أن عملية الاستيراد تتم بشكل أسرع من عملية الإنتاج، بالتالي فإن الجهات المستوردة تقوم باستيراد الكميات المحددة وفق الخطة وتوزيعها للمزارعين قبل أن تقوم بتصريف إنتاج معمل الأسمدة، وبما أن الخطط الزراعية تقوم وفق الحد الأقصى لمساحات الأراضي، وهو حد لا يتحقق غالباً فإن كمية الأسمدة المستوردة تغطي جزءاً كبيراً من الحاجة المحلية لتتكدس بالمقابل منتجات معمل الأسمدة ولا يقوم المصرف الزراعي الذي سارع بالقيام بعملية الاستيراد باستجرار المنتجات المحلية من الأسمدة وهو يعتبر المستهلك الوحيد لمعامل الأسمدة المحلية بأنواعها الثلاثة.

مصالح السماسرة..

وافقت رئاسة مجلس الوزراء في العام الحالي على مقترحات لجنة القرار رقم 1054/ بخصوص تعديل أسعار الأسمدة المستجرّة من الشركة العامة للأسمدة من المصرف الزراعي التعاوني ورفع سعر مبيعها للفلاحين وذلك باعتماد مبدأ التثقيل بين أسعار الأسمدة المستوردة وتكاليف المنتجة..

وهي بهذه العملية تعلن عن بيعها للأسمدة المنتجة محلياً بربح بنسبة 100% لتصبح الفروقات بين كلف إنتاج الأسمدة المحلية وأسعار بيعها للمزارعين أكثر من الضعف، لمن ستعود هذه الأرباح وما السعر الذي سيدفعه المصرف الزراعي للمعامل؟

*يذكر أن مستودعات المرفأ والمنطقة الحرة تمتلئ حتى اليوم بكميات كبيرة من السماد المستورد لمصلحة المصرف الزراعي، والذي تم استيراده عن طريق الأموال المجمدة في الخارج هذه الصفقات التي تدور حولها الكثير من «الأقاويل» حتى اليوم نتيجة أسعارها المرتفعة كثيراً وجهاتها المحددة كثيراً أيضاً!! وهذا «حديث آخر» لنا عودة إليه..

ارتفاع أسعار الأسمدة الموزعة من المصرف الزراعي

التاريخ	سماد اليوريا	السوبر فوسفات	نترات الأمونيوم	سلفات البوتاسيوم
2012/2/15	21120 ل.س	25500 ل.س	14000 ل.س	40000 ل.س
2012/10/11	30000 ل.س	31000 ل.س	16000 ل.س	40000 ل.س
2012/9/4	45000 ل.س	62000 ل.س	28000 ل.س	85600 ل.س

كلف الأسمدة 2013

السماد	سماد اليوريا	سوبر فوسفات	نترات الأمونيوم	سلفات البوتاسيوم
الكلفة 2013	21160 ل.س/طن	25500 ل.س/طن	15000 ل.س/طن	40000 ل.س/طن
زيادة السعر عن الكلفة 2013	%114	%148	%86	%112

■ بناء على مانشر عن لجنة التسعير في رئاسة مجلس الوزراء.

خطوات واضحة: استيراد - إيقاف معامل- سمسرة من جيوب المزارعين

بينما تتراكم المنتجات المحلية في مستودعات الشركة العامة للأسمدة، تشكل الحكومة لجاناً واسعة تضم جميع الأطراف المسؤولة، فلا يلام المصرف الزراعي تحديداً أو مؤسسة التجارة الخارجية تحديداً بل يحملها جميعاً المسؤولية «لتضيع الطاسة» وتقرر الجهات مجتمعة استيراد الأسمدة بناء على الخطط الزراعية المضخمة، كميات كبيرة كانت تصل في عام 2011 إلى 150 ألف طن عندما بلغ إنتاج الشركة حوالي 650 ألف طن، وازدادت بشكل كبير في أعوام الأزمة بأرقام غير معلنة..لتسارع المؤسسات المعنية باستدعاء التجار وعقد الصفقات، وبيع السماد المستورد أولاً وهو أقل تركيزاً من السماد المحلي «وكيسان منه ليعادل كيس سماد سوري بحسب مزارعين»..

الاستيراد يحقق تثبيت رفع سعر الأسمدة المحلية وتحويلها إلى ربحية في وقت الأزمة بنسب تفوق 100% وبمباركة حكومية.. ليكون استيراد السماد والسمسرة منه، مع رفع أسعار المنتجات المحلية هي الغاية لكل الأطراف التي اشتركت بمراكمة المنتج المحلي، وتعطيل معامل الأسمدة وتحميل المزارعين التكلفة..

يذكر أن «السماسرة» هنا هم..

التجار المستوردون للأسمدة، الجهات الحكومية التي ترسي العقود عليهم، كل من يشارك بعملية تهريب السماد من المصرف الزراعي أو الشركة لبيعه في السوق «وللجمعيات الفلاحية المشوهة دور هام فيه»، والأهم من هذا وذاك من يريد أن يحرر مصالحه من عبء ما تبقى من دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي في سورية ليصبح السماد رابحاً، البنزين والمازوت كذلك، السكر والرز.. «والحبل ع الجرار»

الإسلامُ السياسي والدولة الإسلامية بين الثابت والمتغير..!

للدين دور فعّال في حياة المجتمعات البشرية.. فهو شكل من أشكال وعي الإنسان لوجوده..وعلاقته بالكون المحيط به، وقد اتخذ الدين أشكالاً مادية كالتماثيل والأصنام، وأخرى سماوية ومنها الديانات الثلاث..

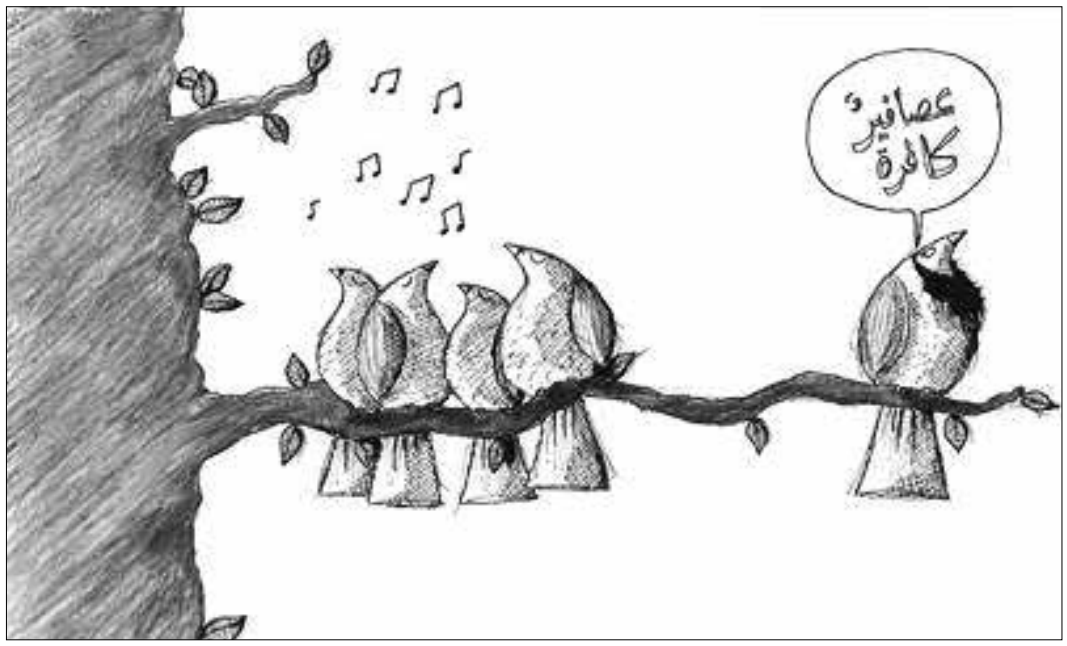

■ زهير مشعان

وما زال الدين يلعب هذا الدور رغم إخراجه من تاريخيته، لأنه يحمل عناصر استمراريته في داخله وهي الارتكاز في العقيدة على وحدانية الإله لتوحيد المجتمعات، وفي الممارسة على الأخلاق وقيم العدالة ومواجهة الظلم كما جاء في الحديث:« إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» وهذا ما تعتقد به غالبية جماهير المؤمنين التي تبحث عن الخلاص ..وليس التكفير والقتل كما تفعل القوى والتنظيمات الدينية بأشكالها المتعددة من خلال استغلال عواطفهم وتجييرها وفق مصالحها الطبقية والخاصة، بما يتناقض حتى مع مصالح المؤمنين ذاتهم والفقراء منهم خاصةً.. وكما تتجاهل جوهر الدين وتعمل ضده وتستخدم مفاهيم ومصطلحات وشعارات خادعة تؤدي إلى تفتيت المجتمعات وتكرس أنظمة الاستغلال والقمع ليتاح لها استلام السلطة بالقوة ومنحها القدسية لمنع مناقشتها، وذلك بتكفير من لا يؤيدها أو يعارضها والتكفير يؤدي إلى العنف، والعنف يؤدي إلى القتل لتنفيذ أجنداتها.. ومن هذه المفاهيم والمصطلحات الإسلام السياسي والدولة الإسلامية والإسلام المعتدل والمتطرف..

الإسلام السياسي

الإسلام كدين يتسم بطابع الثبات، والسياسة متغيرة بحسب الظرف التاريخي ومستوى الوعي وإسنادهما إلى بعض وربط الثابت بالمتغير مؤكد أن المقصود منه ليس تغيير الثابت وإنما تثبيت المتغير..وهذا يعني رفض بقية الأديان والمعتقدات الدينية وغير الدينية الأخرى وتكفيرهم وإخراج ما يطرحونه من مواقف سياسية من النقاش والمحاسبة وتثبيتها ومنحها القدسية ومن لا يقبل بها أو يعارضها كافر يتوجب قتله.. وأكد ماركس«تحرير الإنسان سياسياً من الدين باستبعاده من الحق العام إلى الحق الخاص»1 وهذا ما يحدث الآن في منطقة الشرق الممتدة من المتوسط إلى الصين ومن السودان إلى بحر قزوين..

الدّولة الإسلامية

الدولة كبنية نشأت بالضرورة للتحكم بالتناقضات الاجتماعية بين العمل ورأس المال أي بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج التي تتخلف عنها والتي هي أداة بيد الطبقة المهيمنة وهي متغيرة في شكلها ودورها بحسب الظرف التاريخي وتقديمها وإسنادها إلى الإسلام كدين يتسم بالثبات هو أيضاً لتثبيتها كسلطة مطلقة بيد كل من يدعي الإسلام، ومن يستخدم هذا المفهوم والمصطلح يريد ليس هدم بنية الدولة الحالية، وإنما قطع الطريق على بناء الدولة الديمقراطية التعددية، دولة المواطنة..وهو ما حدث في ليبيا أو تقسيمها كما حدث في السودان وهو ما يحدث الآن في سورية..وهذا يلتقي مع تسعى له الامبريالية العالمية عبر الليبرالية الجديدة، ويلتقي أيضاً مع إصرار العدو الصهيوني على يهودية دولته بل ويعتبره شرطاً للتفاوض مع الفلسطينيين وهذا يبرر لهؤلاء طرح الدولة الإسلامية ويعني أيضاً أن المعلم واحد..

الإسلام المعتدل والمتطرف

هذا المصطلح يعني أن هناك إسلامَين، وهو يسيء إلى الدين بالدرجة الأولى لأنه يتناقض مع جوهره الأخلاقي كدين محبة ومسامحة وعدل وكما تراه جماهير المؤمنين..فما هي المعاييرُ والمقاييس التي يقاس فيها..إنّ هذا يجعله رهينةً بيد قلّة قليلة ووسمه بالاعتدال أو التطرف..الواقع قد بين أن المعتدل منه يولد المتطرف ويدعمه في مواقفه ليشرعن وجوده ويفرض قبوله على مبدأ إمّا أنا وإمّا العنف والاثنان لا يناسبان تركيبة المجتمع السوري ويتجاهلان تحرير الأراضي المحتلة بخلاف المقاومة..

وأخيراً لا شكّ أن هذه المفاهيم والمصطلحات ليست بعيدة عن العلمية والواقع وتشوه الدين الإسلامي فقط..وإنما الهدف من نشرها واستخدامها هو تبرير وجود من عمل عليها وجر الشعوب والأوطان إلى الحروب الداخلية الدينية والطائفية وحرفها عن مستغليها وقامعيها الداخليين والخارجيين وتقدم لهم كل الإمكانات المالية والإعلامية الكبيرة من الرأسمال المالي الامبريالي العالمي..وما نشهده من ممارسات الجماعات الدينية اتجاه المواطنين وجماهير المؤمنين من مختلف الأديان بدءاً من الإخوان إلى القاعدة وأدواتهما من جبهة النصرة وداعش وبوكو حرام وغيرها.. يبين وحشيتها وفاشيتها.. تحت اسم الجهاد وهو يختلف عن «فكرة التضحية التي تغفر خطايا البشر» التي كانت وراء انتشار المسيحية كما بينها انجلز

لذا يجب تفكيك وتعرية ذلك وفضحه وكشف خطورته وزيفه.. وفصل الإسلام عن السياسة «وعلمانية الدولة وتحريرها من الدين لا يعني تحرير الإنسان من الدين»3 كما أكد ماركس، واستبدالها بمفاهيم ومصطلحات تعبر عن جوهرها الإجرامي.. وقد طُرح العديد من البدائل: منها التأسلم وهو يدل على شيء من القناعة الداخلية، أو الأسلمة وهذا يوحي بالفرض من الخارج، السلمنة كاللبننة والبلقنة أو الإسلاموية والإسلامويين وربما هما الأكثر تعبيراً..

● المسألة اليهودية ص 79
● المسألة اليهودية ص 95

إلى أين وصل الـ«لا حسم» العسكري؟

كان من المفترض أن يكون السؤال: «إلى أين وصل الحسم العسكري؟»، أما وقد انعطفت جميع القوى باتجاه الحل السياسي مؤخراً، راغبة أو مكرهة، فيصبح السجال حول «الحسم العسكري» بلا فائدة كون هذا الأخير طويت صفحته ولن يعود

■ هشام الأحمد

ولكن يبقى السؤال عن أحوال الـ«لا حسم» مشروعاً وضرورياً، طالما أن قوىً عديدة لا تزال تغذي نيران الحرب في سورية، فبعد أن أثبتت مقولة «الحسم العسكري»، فشلها لدى طرفي الصراع، على نحوٍ سافر، ظهرت مقولة بديلة مشتقّة منْ المنطق ذاته، وهي مقولة: «تعديل ميزان القوى على الأرض قبل الذهاب إلى الحل السياسي». هذه المقولة كان المطلوب منها أن تضفي شيئاً من «الشرعيّة» على استخدام العنف، في الفترة الفاصلة ما بين موافقة الطرفين على الذهاب إلى جنيف، وبين انعقاده، بنظر القوى المتشدّدة، كون الذهاب إلى الحل السياسي يشكّل عقوبة قاسيّة لهذه القوى.

ولكن، وكما يقول المثل الانكليزي «الوقائع أشياء عنيدة»، فإن الواقع الموضوعي أدلى برأيه في هذه المسألة– مسألة تعديل ميزان القوى على الأرض– إذ يتضح من سير المعارك على الأرض أن مختلف القوى لا تراوح في مكانها فحسب، بل تزداد أزمتها عمقاً بالمعنى العسكري والسياسي. فبعد أن استنفد الصراع المسلّح إمكانية توسعه افقياً، أو أوشك على ذلك، راح يتوسّع عمودياً؛ بمعنى أن التقسيم الجغرافي، بين مناطق تسيطر عليها الدولة، وأخرى يسيطر عليها المسلحون، أصبح تقسيماً شبه ثابت. مثالاً على ذلك: العاصمة دمشق وريفها، فمنذ أكثر من عام لم يتمكن المسلّحون من الدخول فعلياً إلى دمشق، وفي المقابل تتعسّر إمكانية سيطرة الجيش على الغوطة الشرقية أو داريّا، على سبيل المثال، فالتوازن استقر على هذا الأساس..

ويندرج هذا الواقع على بقية المحافظات التي تشهد مواجهات مختلفة، وقد يجري تقدم لأحد الأطراف لمئات الأمتار هنا وهناك، إلا أن ذلك لا يضيف أي تحوّل نوعي للمشهد.

لذا وعلى هذا الأساس، لجأت القوى المختلفة إلى سياسة تكبيد الطرف الآخر أكبر قدر ممكن من الخسائر، كلّ من موقعه، وهو ما نسميه بالتوسّع العمودي للمعارك في البلاد، وهذا التكتيك من شأنه أن يخلق طرفين ضعيفين منهكين في نهاية المطاف، وقد تحققت هذه النتيجة إلى حدٍ ما، وانعكس ذلك بدوره على الأرض، بتراجع القدرة على السيطرة على أية منطقة، ولو كانت صغيرة، وهذا يفسر غياب أي انجاز فعلي من أي طرف، وفي أي حملة عسكريّة، كحملة «الخضوع لله» التي أطلقتها بعض فصائل المعارضة المسلّحة في منطقة القلمون، والتي لم تحقق أي إنجاز يذكر، وينطبق الحال على حملة تطهير الريف التي أطلقت منذ أكثر من شهر، وخصصت لها مقدرات عسكرية كبيرة، ومع ذلك لم تستطع أن تحسم حتى على مستوى قرى صغيرة.

لذا، فإن مقولة «تعديل الكفّة على الأرض» أثبتت عدم جدواها، لأنها مشتقّة من منطق «الحسم العسكري» ذاته، الذي فشل بدوره من حيث الجوهر، ونستطيع اليوم القول بأنه لا يمكن لأي عمل عسكري أن يضيف شيئاً جديداً على المشهد، وأن الكرة أصبحت بملعب الحل السياسي، الذي من شأنه أن يعيد الفرز من جديد بما يسمح بمواجهة فاعلة وحقيقة للقاعدة والقوى التكفيرية، وذلك من خلال العمل على تحقيق هدف وحدة السوريين لمواجهة غير السوريين الذين دخلوا اليوم بمواجهة سافرة مع السوريين، جيشاً ومسلحين.

«الشـــعبية للتغيير والتحـ

سورية ستكون جديدة عبر الحوار

مثبتة لرؤيتها ونقاط انطلاقها الأساسية التي شكلت توافقات انطلاقها قبل أكثر من عامين من أمام تمثال صلاح الدين الأيوبي في قلب العاصمة وبدايات الأزمة، ومطورة لتفاصيل برنامج عملها وضوابط تحسينه تنظيمياً وتنفيذياً، وتحديداً فيما يرتبط بالأزمة الوطنية السورية القائمة، عقدت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، المعارضة السورية، مؤتمرها الثاني بدمشق ظهر يوم السبت 2013/10/6، تحت شعار رئيسي تصدر القاعة: «حوار، حل سياسي، مصالحة»، مرفق بشعارين آخرين ارتفعا على جانبها: «العمل على تحرير الجولان وكامل الأراضي المغتصبة» و«التغيير الجذري والشامل للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، لتحيط بالضيوف من أعضاء في السلك الدبلوماسي الأجنبي والعربي الموجود بالبلاد، من موقع الصديق للدولة والشعب، ومن ممثلي قوى سياسية عربية ومحلية، ومن مثقفين وإعلاميين وفنانين وبرلمانيين، بالإضافة طبعاً لمندوبي المؤتمر القادمين من محافظات سورية مختلفة.

■ قاسيون

وبعد الوقوف تحية للنشيد الوطني ولشهداء الوطن رحب عريف حفل الافتتاح الرفيق حمزة منذر بكل السادة الضيوف الذين توالى البعض منهم على المنبر في كلمات تحية وتضامن وذلك بعد الكلمات التي ألقاها أعضاء الرئاسة السابقة للجبهة «منشورة في هذا العدد»، فكانت كلمة من السفير الإيراني محمد رضا رؤوف شيباني، والوزير المفوض في السفارة الروسية فلاديمير جيلتوف، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين د.ماهر الطاهر، ومحمود مرعي رئيس تيار «سوريون من أجل الديمقراطية»، وصباح الموسوي منسق تيار اليسار الوطني العراقي، ود.مازن مغربية رئيس التيار الثالث من أجل سورية، باسم ائتلاف قوى التغيير السلمي «وستقوم قاسيون بنشرها تباعاً».

وبعد إعلان انتهاء الجلسة الافتتاحية وتوديع الضيوف واستراحة قصيرة انتقل المؤتمر لجلسته الثانية المخصصة لمناقشة وإقرار وثائقه الأساسية، وبلاغاته وقراراته، وانتخاب قيادته الجديدة، حيث شهد مناقشات واسعة، وأحياناً حادة أو خارج نظام إدارة الجلسات، لكلمات أعضاء هيئة الرئاسة ومشروعي وثيقة الموضوعات البرنامجية والاستراتيجية، والنظام الداخلي للجبهة، وتحديداً لجهة المهام الملحة ومن بينها المشاركة بالمؤتمر الدولي حول حل الأزمة السورية وقضية المعتقلين والمفقودين، وسلوكيات بعض الأجهزة الأمنية. وقد أقر المؤتمر جميع وثائقه بعد إغنائها بالمناقشات والمداخلات والتعديلات المتفق عليها، مكلفاً لجنتي البرنامج والنظام الداخلي بإدخالها.

كما كلف المؤتمر القيادة الجديدة الموسعة، حسب قرار المؤتمر، بمناقشة وإقرار انضمام عضو جديد للجبهة هو «التيار السوري العلماني»، بعد أن أقر اجتماع المجلس في أيلول انضمام كل من «الحزب الديمقراطي السوري» و«الهيئة الوطنية العربية»، وانتخب كذلك الهيئة القيادية الجديدة للجبهة ممثلة بالمجلس المركزي، ووجه إلى ضرورة تعزيز إنشاء هياكل جديدة للجبهة في كل المحافظات والمناطق وتقوية نشاط القائم منها، ثم أعلن عن اختتام أعماله.

وقد أطلق المؤتمر بلاغاً عن أعماله بالإضافة إلى عدد من النداءات والقرارات وإعلانات التعبئة، كانت كما يلي:

بـــــلاغ

عقدت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية مؤتمرها الدوري الثاني يوم 2013/10/5 بفندق «دامـاروز» بدمشق، تحت شعار «حوار، حل سياسي، مصالحة».

وبمشاركة أكثر من 200 عضو وحضور عدد كبير من الضيوف ومندوبي وسائل الإعلام، افتتح المؤتمر أعماله بالنشيد الوطني للجمهورية العربية السورية وبالوقوف دقيقة صمت تحية لشهداء الوطن.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عدد من ممثلي السلك الدبلوماسي بدمشق ومن بينهم سفراء وممثلي سفارات إيران وروسيا والصين والعراق ومصر وفلسطين إلى جانب عدد من ممثلي الأحزاب الوطنية واليسارية العربية وفصائل المقاومة الفلسطينية من بينهم التيار اليساري الوطني العراقي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة فتح ومنظمة فتح– الانتفاضة بالإضافة إلى قيادات من تيار «ديمقراطيون من أجل سورية» والحزب الشيوعي السوري الموحد وائتلاف قوى التغيير السلمي، وعدد كبير من الشخصيات العامة في المجتمع السوري من برلمانيين وخبراء إعلام ومثقفين وفنانين.

وبعد الترحيب بالأعضاء الجدد المنضمين للجبهة بقرار من اجتماع المجلس المركزي في أيلول الماضي وهما الحزب الديمقراطي الاجتماعي– قيد التأسيس، والهيئة الوطنية العربية، استمع المؤتمر لكلمات أعضاء هيئة رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي عرضت فيها مواقف الجبهة وتحليلاتها للمستجدات القائمة منذ المؤتمر السابق، مشيرة على وجه الخصوص لأهمية الاستشفاف المبكر للجبهة لحتمية الحل السياسي للأزمة السورية بمرتكزاته الوطنية الشاملة والذي تلوح آفاقه مع الإعلان عن قرب انعقاد المؤتمر الدولي حول سورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت الجبهة السباقة إلى طرحها منذ أواخر 2011، ومشددة على أهمية الاختزال الوارد في شعار المؤتمر الثاني بوصفه تعبيراً عن العناوين المباشرة للعمل الوطني في المرحلة المقبلة.

وألقيت في الجلسة الافتتاحية كلمات تحية وتضامن من كل من السفير الإيراني بدمشق محمد رضا رؤوف شيباني، وفلاديمير جيلتوف الوزير المفوض لدى السفارة الروسية بدمشق ود.ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنسق التيار اليساري الوطني العراقي صباح الموسوي ومحمود مرعي رئيس منظمة «ديمقراطيون من أجل سورية» ود.مازن مغربية رئيس التيار الثالث من أجل سورية باسم ائتلاف قوى التغيير السلمي.

بلاغ المؤتمر يشيد بأهمية الاستشفاف المبكر للجبهة لحتمية الحل السياسي للأزمة السورية بمرتكزاته الوطنية الشاملة والذي تلوح آفاقه مع الإعلان عن قرب انعقاد المؤتمر الدولي حول سورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت الجبهة السباقة إلى طرحها منذ أواخر 2011

ـرير» في مؤتمرها الثاني:

والحل السياسي والمصالحة فقط!

وبعد أن انتخب لجانه المختصة وهي لجنة رئاسة المؤتمر ولجنة الاعتمادات ولجنة القرارات والتوصيات، شهد المؤتمر مناقشات واسعة لكلمات هيئة الرئاسة ومشروعي وثيقة الموضوعات البرنامجية والاستراتيجية، والنظام الداخلي للجبهة، وأقرها جميعاً بعد إغنائها بالمناقشات والمداخلات والتعديلات.

وانتخب المؤتمر الهيئة القيادية الجديدة للجبهة ممثلة بالمجلس المركزي، ووجه إلى ضرورة تعزيز إنشاء هياكل جديدة للجبهة في كل المحافظات والمناطق وتقوية نشاط القائم منها.

أقر المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات وهي قرار حول الحل السياسي والمشاركة بمؤتمر جنيف، قرار حول تحرير الجولان واستكمال تحضيرات ألوية الجبهة لتحرير الأراضي السورية المغتصبة، إعلان تعبئة فكرية وسياسية بخصوص مكافحة الفاشية الجديدة، قرار حول وثائق المؤتمر، وتحية للشعوب والقوى المحبة للسلام في العالم.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

قرار حول الحل السياسي والمشاركة بـ«مؤتمر جنيف»

أكد مندوبو المؤتمر الدوري الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية والمنعقد بدمشق يوم 2013/10/5 أن تطور الأوضاع في سورية ورضوخ مختلف أطراف الصراع في سورية وعليها في نهاية المطاف سواء في الداخل أم الخارج لمنطق التوجه إلى الحل السياسي وفشل محاولات العدوان الخارجي مع ثبوت عقم الحلول العسكرية أحادية الجانب وحدها أكد بما لا يدع مجالاً للشك صوابية رؤية الجبهة لسبل الخروج من الأزمة الوطنية الشاملة والدامية في البلاد باتجاه التغيير السلمي الديمقراطي الجذري والعميق والشامل.

جدد المندوبون تمسكهم بقرار الجبهة المشاركة في المؤتمر الدولي لحل الأزمة السورية المزمع عقده في جنيف في تشرين الثاني المقبل كما هو معلن حتى الآن، ممثلة عن نفسها كقوة معارضة في مقاعد ائتلاف قوى التغيير السلمي، مستنكرين ورافضين لمحاولات واشنطن والغرب الأطلسي وحلفائهما اختزال المعارضة بتشكيل سياسي مفصل على قياس غربي محدد ليجري تقديمه بصيغة «حزب قائد» للمعارضة السورية جمعاء في وقت تتجه فيه سورية للمفارقة موضوعياً نحو التعددية السياسية، ومشددين في الوقت ذاته على حقيقة أن سقف برنامج الجبهة، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً لجهة نمط التغيير المطلوب في البلاد هو أعلى من تقييد مشاركتها بالمؤتمر المذكور ضمن وفد النظام.

شدد المؤتمرون على أن المطلوب من جنيف-2 بشكل رئيسي هو سلسلة مترابطة تبدأ من وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، إلى وقف إراقة الدماء في سورية، من أي طرف كان، وصولاً إلى إطلاق العملية السياسية السلمية بين السوريين حصراً التي تتضمن مكافحة المسلحين الأجانب ومن في حكمهم من تكفيريين ومتشددين ومعرقلين للحل السلمي، بالوسائل كافة، إلى جانب أهمية الحفاظ على بنى الدولة السورية واسترجاعها إلى كل مناطق البلاد، وحماية كل المؤسسات الوطنية السورية، وفي مقدمتها الجيش العربي السوري بوصفه ضامناً للوحدة الوطنية السورية. واعتبر المندوبون ذلك قراراً من قرارات المؤتمر.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

قرار حول تحرير الجولان واستكمال تحضيرات ألوية الجبهة لتحرير الأراضي السورية المغتصبة

أشاد مندوبو المؤتمر الدوري الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية والمنعقد بدمشق يوم 2013/10/5 بإعلان الجبهة تشكيل ألوية الجبهة الشعبية لتحرير الأراضي المغتصبة في مقدمتها الجولان السوري المحتل والصادر بدمشق 2013/5/9 ودعوتها لفتح باب التطوع أمام كل المواطنين السوريين في تشكيلها المقاوم.

قرر المندوبون تكليف الجهات ذات الصلة في قيادة الجبهة باستكمال المتطوعين في مختلف المحافظات السورية بما يسهم في اكتمال عمليات الفرز والتدريب، على اعتبار أن تحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني هو مهمة لا تنفصل عن طبيعة التغيير المنشود في البلاد، ولكن بما يحافظ على الثوابت الوطنية للشعب السوري وحقوقه التي لا تسقط بالتقادم ولا تخضع للمساومات.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

إعلان تعبئة فكرية وسياسية بخصوص مكافحة الفاشية الجديدة

ناقش مندوبو المؤتمر الدوري الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية والمنعقد بدمشق يوم 2013/10/5 الخطورة التي تنطوي عليها نشاطات وممارسات وجرائم التنظيمات الفاشية التكفيرية والمتشددة- المستجدة على بنية النسيج الوطني والمجتمعي والديني السوري، وعلى رأسها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» و«النصرة» وأشباههما المرتبطة جميعاً بتنظيم «القاعدة» الإرهابي العالمي الممول والمخترق من كل أجهزة الاستخبارات في العالم، وما يوازيها من ممارسات وجرائم من أي طرف كان بما يجعله في حكمها.

يرى المؤتمرون أن هذه التنظيمات ما هي إلا الأدوات التنفيذية الإجرامية للفاشية الجديدة بوصفها المعبر عن الشكل الأكثر رجعية للرأسمال المالي والإجرامي العالمي، وعليه فإن مكافحة هذه التنظيمات وطردها من البلاد هو مهمة وطنية وإقليمية ودولية بامتياز أمام كل القوى المحبة للسلام في العالم وحتى للقوى العقلانية الموجودة في الغرب الأمريكي والأوربي المأزوم الذين لا يريدون اندلاع حرب عالمية ثالثة في حال انتصار المشروع الفاشي الجديد في المنطقة انطلاقاً من سورية.

يشدد مندوبو المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير على أهمية إعلان التعبئة الفكرية والسياسية في مواجهة قوى الفاشية الجديدة ومن يمثلها ويدعمها في سورية والمنطقة والعالم أجمع.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

قرار حول وثائق المؤتمر

أقر المؤتمر الدوري الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية والمنعقد بدمشق يوم 2013/10/5 وثيقة الموضوعات البرنامجية والاستراتيجية المقدمة له إلى جانب مشروع النظام الداخلي وكلمات هيئة الرئاسة التي تليت في مستهله واعتبرها جميعاً وثائق مقرة ومطلوب نشرها وتداولها في صفوف أعضاء الهيئة من أحزاب وتيارات وشخصيات وطنية وقواعدها الاجتماعية والشعبية.

واعتبر ذلك قراراً من قراراته.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تحية للقوى المحبة للسلام في العالم

قرر مندوبو المؤتمر الدوري الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية والمنعقد بدمشق يوم 2013/10/5 توجيه التحية لكل القوى المحبة للسلام في العالم والتي تدعم حلاً سياسياً سلمياً للأزمة السورية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من ثلاثين شهراً، في تكريس موضوعي لميزان القوى الجديد المتشكل على الساحة الدولية خلافاً لمرحلة الهيمنة الأمريكية المطلقة.

ويشيد مندوبو المؤتمر على نحو خاص بمواقف دول مجموعة «البريكس» والدول الصديقة والشقيقة؛ إيران وكوبا وفنزويلا وكوريا الديمقراطية والتشيك، ومصر- ما بعد مرسي ومبارك، والعراق والجزائر، وكل فصائل المقاومة العربية في وجه العدوان الصهيوني المستمر على الحقوق العربية، بما فيها الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وحالياً حق الشعب السوري في تقرير مصيره عبر عملية سياسية سلمية بعيداً عن الإملاءات والضغوط الغربية.

■ دمشق في 2013/10/5
المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

احتدم نقاش بعض المندوبين حول قضايا متعددة منها مسائل المهام الملحة والمشاركة بالمؤتمر الدولي حول حل الأزمة السورية وقضية المعتقلين والمفقودين وسلوكيات بعض الأجهزة الأمنية

حضر المؤتمر عدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وبينما عتب البعض منهم على عدم توزيع جدول أعمال المؤتمر عليهم مسبقاً، كان اللافت أن جميع وسائل الإعلام المرئية المحلية والعربية والدولية تجاهلت تغطية المؤتمر كلياً..!

ألقى د. قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية كلمة في افتتاح فعاليات المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، تنشر قاسيون نصها فيما يلي:

د. جميل:

منع التدخل الخارجي ليس لإنقاذ نظام ما.. بل للحفاظ على سورية ووحدتها أرضاً وشعباً ليبقى هناك موضوع للتغيير القادم

السيدات والسادة الحضور..

بعد سنتين من المؤتمر الأول نجتمع في مؤتمرنا الثاني، مؤتمر لقوى أساسية في المعارضة الوطنية السورية.

اليوم وغداً عندما ستجري دراسة هذه المرحلة، فأنا متأكد أنه سيقال إن هناك عاملين أثرا على مجرى ومسار الأزمة السورية، وأخرجاها من السياق العام الذي سارت فيه كل الأزمات السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي من الأزمة اليوغسلافية، للأفغانية، للعراقية والليبية.

العامل الأول هو الصحوة الروسية والصينية، وقدرتها على اتخاذ موقف حاسم في السياسة الدولية وقولهما كفى للهيمنة الأمريكية! ولقد رأينا كم كانت هذه «الكفى» هامة ومؤثرة لأنها كانت عاملاً أساسياً في الانعطاف الذي نراه اليوم بأم أعيننا. ونحن نعيش لحظة هامة ليس في القرن 21 فحسب، وإنما في التاريخ العالمي، ربما ستمتد كي نرى انهياراً في المكان للمنظومة الإمبريالية التي كانت تخرج من كل أزماتها عبر الحروب والتوسع. اليوم، وُجد من يردعها ويوقفها عند حدودها، ليس من أجل سورية فقط، وإنما من أجل الحفاظ أيضا على السلم والأمن العالميين، ومن أجل الحفاظ على مصالح تلك الدول التي تقف في وجه الهيمنة الأمريكية. هذا العامل الأول أعتقد لا نقاش حوله، فالأزمة السورية في الأسابيع الأخيرة أكدت ذلك وسط دهشة الكثيرين الذين فتحوا أفواههم دهشة لما يرونه، لأننا لم نتعود على تراجع وذل للأمريكيين كهذا.

العامل الثاني، ونتكلم موضوعياً دون تواضع كاذب. كانت المعارضة في الأزمات الليبية، اليوغسلافية، الأفغانية والعراقية تقاس بدرجة استدعائها للتدخل الخارجي، وهو نمط جديد من المعارضة في التاريخ. الأزمة السورية أخرجت هذا الأمر عن سياقه وأبرزت معارضة وطنية تختلف عن معارضات السنوات العشرين الماضية، وأعتقد أنها أثرت جداً على المعادلة والرسمة التي كان قد وضعها الغرب من أجل تنفيذ أهدافه في سورية. لن نقول إن المعارضة الوطنية مسيطرة على الشارع وقوية، هذا سيتكلم عنه التاريخ في المستقبل، لكن في المعادلات هنالك عنصر يدخل، غير محسوب، ويغير كل شروط المعادلة، وهذا حصل في سورية. لذلك عندما سيجري الكلام عن المعارضة الوطنية في سورية سيقال إنها لعبت دوراً تاريخياً في وقف التدخل الخارجي دون أن تتخلى عن أهدافها في تغيير النظام تغييراً جذرياً سلمياً ديمقراطياً تدريجياً، اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً.

كسر البيضة السورية من الداخل

كانوا دائماً يحاولون وضعنا أمام أحد خيارين، إما مع النظام أو مع الأمريكيين، ولكن نحن ضد الاثنين، بمعنى ضد التدخل الخارجي، لأنه يلغي حقنا في تقرير مصيرنا، فسورية كالبيضة وتحتاج لكسر قشرتها، ولايمكن أن تكسر من الخارج فسوف «تؤكل» من العدو الخارجي، ولكن إذا حافظنا عليها، فسوف تكسر من الداخل ليخرج مولود جديد، هذا المولود الجديد هو سورية الجديدة المتجددة الذي نعمل على ولادته بشكل سليم حتى نتمكن من السير للأمام. من هنا أهمية منع التدخل الخارجي ليس من أجل إنقاذ نظام ما، بل من أجل الحفاظ على سورية ووحدتها أرضا وشعبا ليبقى هناك موضوع لتغييرنا القادم. شاهدنا التجارب السابقة والبلاد التي تعرضت للتدخل الخارجي كيف أنها دخلت في المزيد من التعقيد ولم تدخل بعد العملية الديمقراطية، ذهبوا إلى محاصصات وإشكالات ومصادمات، وهذا يجب أن نمنعه، ولذلك استغل الفرصة كي أشكر الأصدقاء الروس، الإيرانيين، الصينيين الذين لعبوا دوراً هاماً في الحفاظ على سورية، وأنا أصبحت متأكداً أننا اقتربنا من تلك النقطة التي تصبح عندها عملية الحفاظ على سورية بلا رجعة، ومن هنا تكمن أهمية المعارضة الوطنية. ونحن مصرون على موقعنا في المعارضة ونرفض الذهاب إلى جنيف ضمن وفد النظام، نحن متفقون معه على 10% من برنامجنا وسوف ينزل من سقفنا إذا ذهبنا معه ونحن نريد أن نذهب كمعارضة لنطرح برنامجنا كاملاً. لذلك نريد الذهاب لوحدنا إلى جنيف، وهذه النقطة الأولى.

لم نكرر أخطاء غيرنا

النقطة الثانية: أي تجمع أو كتلة أو تنظيم يريد تقييم ودرس مافعله خلال الفترة الماضية، نحن أخطأنا ولكن أخطاءً جديدة، وسوف نخطىء أخطاءً جديدة في المستقبل، المهم أننا لم نخطىء أخطاءً قديمة أخطأها غيرنا قبلنا، وحققنا إنجازات..

الإنجاز الأول: مؤتمرنا الأول في شهر تشرين الثاني 2011 أعلن ضمن برنامجه وفي مقدمة أهدافه تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة. اليوم العالم بأكمله يتكلم بهذه الحكومة، بغض النظرعن التسمية، ائتلافية أو انتقالية أو موسعة، المهم أصبح هناك إجماع أن هذه الحكومة هي الأداة للوصول الى المخرج الآمن، وهي ليست نهاية المطاف، هي مرحلة انتقالية بالفعل للوصول إلى تلك اللحظة التي يستطيع السوريون فيها تقرير مصيرهم ونظامهم بأنفسهم دون تدخل خارجي ودون إملاء أو وصاية من أحد في الداخل بانتخابات نزيهة وشفافة دون تزوير، هذا شيء ضروري وأعتقد أننا ذاهبون في هذا الاتجاه، وإنه لشيء يثلج الصدر أن نرى الهدف الأساسي من أهدافنا يتحقق خلال سنتين. أن يتحقق هدف تنظيم سياسي خلال سنتين ليس إنجازاً بسيطاً بل يحمل دلالات هامة، ومن هنا أهمية مؤتمرنا اليوم كي يصوغ أهدافاً جديدة أمامنا.

عندما سيجري الكلام عن المعارضة الوطنية في سورية سيقال إنها لعبت دوراً تاريخياً في وقف التدخل الخارجي دون أن تتخلى عن أهدافها في تغيير النظام تغييراً جذرياً سلمياً ديمقراطياً تدريجياً- اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً

النقطة الثانية التي أكد عليها المؤتمر السابق هي توقعه أن عصرنا هو عصر الانتصار. الجيل السابق كان يعتبر نفسه جيل المهزومين، ولكن من الآن فصاعدا يجب أن نعتبر أنفسنا منتصرين ونحن محكومون بالإنتصار ولاحل آخر، والظرف الموضوعي يسير بهذا الاتجاه. بدأ عصر انتصارات الحركة الثورية والتحريرية والديمقراطية بعد مرحلة تراجع استمرت عقوداً. والبعض حتى الآن مع الأسف لايصدق ولايزال يتعامل مع الموضوع بعقلية المهزوم ولكن مع مرحلة الانتصارات تصبح هذه مشكلة. لذلك نحن في حالة صعود، وهذا الصعود سوف يستمر، وأكبر دليل على ذلك مارأيناه بأم أعيينا خلال الأسابيع الماضية: قضيتان هما تراجع الأمريكيين عن ضرب سورية، وأوباما لن يقبض معاشه في آخر الشهر، بما يعنيه ذلك من أزمة اقتصادية أمريكية متفاقمة..!

مطلب 90% من السوريين..

النقطة الثالثة: لامنا البعض عندما قلنا باكراً منذ عام أنه لا مناص من تحالف السوريين الحقيقيين أينما وجدوا، موالاة أو معارضة، مسلحين أو غير مسلحين، ولامخرج إلا بالتحالف ضد الغزاة الأجانب ومن بحكمهم للحفاظ على سورية، أرضاً وشعباً، وأنه يجب أن يتحاورا لأن الحوار والمصالحة يجريان بين المختلفين وليس المتوافقين، لأننا لو بقينا على هذه الحال فإننا نسير لتنفيذ مخطط كسينجر وهو إحراق سورية من الداخل. لذلك وبغض النظر عن موقع السوريين من تعقيدات الأزمة فيجب أن يتحالفوا ضد «الشبيحة

والدبيحة» ولا يوجد حل آخر، وهذا المطلب هو مطلب 90% من الشعب السوري، ونحن لا نقول إننا نمثل هذه النسبة، ولكننا نعرف نبض الشارع، ومايقوله الناس في بيوتهم وجلساتهم وأمسياتهم، ولانخترع شيئاً جديداً، إنما نعبر ونصوغ أحاسيس ورغبات ومصالح المجتمع السوري. وقد أتت هذه اللحظة التاريخية، فالجميع يتكلم حول هذه النقطة إن كان على المستوى الدولي، وكذلك بعض المسؤولين السياسيين في الحكومة السورية يتكلمون أحياناً عن إمكانية الحوار مع المسلحين، وهذا شيء جيد ويثبت صحة وجهة نظرنا، نحن لسنا أنبياء ولكننا تنبأنا بها، لأننا كنا نرى الطريق المسدود الذي يسير إليه الجميع، وأن الحسم العسكري مستحيل، ولا مخرج إلا ما قلناه، والحياة تفرضه اليوم.

رابعاً: قلنا الحل هو حل سياسي ولكن دون شروط، لأنها تعني استسلاماً كاملاً– دون قيد أو شرط– من طرف لطرف آخر، وقد قلت للجميع من المعارضة إن مطلب التنحي هو طلب استسلام بلا قيد أو شرط من النظام، وهذا ما لا يسمح ميزان القوى به، فمن يطالب بالتنحي وهو ليس في «القصر الجمهوري» أو بجواره لا يحق له ذلك، واعتقاده بقدرته على ذلك تدل على اعتماده على وزن ما من الخارج، وهو يطالب بالتالي بالتدخل الخارجي.

نحن نرفض التغيير من الخارج، وعند حدوث التغيير يجب أن يحدث من الداخل كي لايتم كسر قشرة البيضة من الخارج وقتل الجنين، و«جنيف» له ثلاثة أهداف، وإن اختصارها بهدف بعينه هو تبسيط وابتذال، «جنيف» هو أولاً منع التدخل الخارجي بكل أشكاله، تمويلاً وتسليحاً ومقاتلين، ثانياً البدء بتخفيض مستوى العنف، وثالثاً بدء العملية السياسية التي هي الحوار والحل السياسي والمصالحة الوطنية.

قتال النهار وغنائم الليل

«جنيف» وبغض النظر عن المكان الجغرافي الذي يمكن أن يعقد به، هو قدر لاراد له، والسوريون ذاهبون له «شاء من شاء وأبى من أبى»، بغض النظر عن الرغبات، لأنها لم تعد مسألة رغبات ولايوجد أحد قادر على منعه، وهو هام لأنه أداة إيقاف التدخل الخارجي، والذي لايريد جنيف فهو لايريد وقف التدخل الخارجي ولا إيقاف العنف والحل السياسي، وهم أثرياء الأزمة والمستفيدون منها، وهم موجودون في الطرفين وهذا ليس سراً، بعضهم يتقاتل في النهار ويتقاسم الغنائم في الليل.

خامساً: أكدنا أن الأزمة الإقتصادية التي تنعكس واقعاً معيشياً وتموينياً وارتفاعاً في الأسعار، وآخرها سعر البنزين، سببها الأزمة السياسية والحصار وتقطع الطرقات، لذلك لا حل اقتصادياً للأزمة الاقتصادية، ويكذب من يقول إن هذا ممكن دون حل سياسي يؤمن فتح الطرقات وضخ النفط ووصول المواد والمنتجات إلى مكانها وإيقاف الحصار الخارجي، كل ذلك كفيل بإزالة 75% من أسباب الأزمة.

عند إعلان أوباما عن إيقاف «الضربة»، وعندما كثر الحديث عن «جنيف» هبط سعر الدولار، وهذا لايعني أنه لا يوجد عوامل اقتصادية داخلية، ولكن العامل السياسي هو عامل هام، والذي أستطيع قوله هو إنه بسبب ضرب أدوات التدخل السلبي في السوق، استطاعت الدولة أن تمنع وصول الدولار بظل أزمة الضربة إلى 340 ليرة كالسابق بل وصل وقتها إلى 215 ليرة واستمر نزوله، ونعمل على استمرارنزوله، وهناك أشخاص ليس لهم مصلحة في نزول الدولار لأنهم جنوا ثروات من ارتفاعه، بينما الشعب البسيط له مصلحة بانخفاض الدولار لأنه يخفض أسعار المواد، وهناك بعض المنظرين يعتبر أن هبوط الدولار يضر، وهو بالفعل يضر من اشترى الدولار بسعر عال ولكنه لا يضر المواطن الذي يبلغ متوسط دخله حوالي 20 ألف ليرة.

يكذب من يقول إن حل الأزمة الاقتصادية ممكن دون حل سياسي يؤمن فتح الطرقات وضخ النفط ووصول المواد والمنتجات وإيقاف الحصار الخارجي وكل ذلك كفيل بإزالة 75% من أسباب الأزمة

المشاركة بالحكومة قرارات حزبية لا جبهوية

للحقيقة والتاريخ يجب أن تعلموا أن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ليس لها علاقة بمشاركة قدري جميل وعلي حيدر في الحكومة، وإنما هذه القرارات هي قرارات حزبيهما، ولم يرد حزاباهما أن تحمل الجبهة تبعات هذه المخاطرة، وأرادت أن تحملها هي فقط لاغير، وهي ليست مغامرة بل مخاطرة.

نحن دخلنا الحكومة لإطلاق العملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية، والبعض من باب سوء النية أراد أن يحملنا مسؤولية الوضع الإقتصادي ظلماً وعدواناً، ولكننا قبلنا التحدي لأننا نعلم أنه لايمكن أخيراً خداع الشعب السوري، ولن يمر ذلك.. والأيام سوف تكشف سلوكنا، وماذا فعلنا وماذا كان دورنا .

دخلنا باسم أحزابنا من أجل إطلاق العملية السياسية، وبرنامج الحكومة كان عنوانه المصالحة الوطنية، ولايوجد برنامج إقتصادي بل هنالك إجراءات ومعالجات سريعة، فماذا حققنا!

صدر برنامج الحكومة للحل السياسي بعد 7 أشهر من دخولنا الحكومة، وذلك كاف، حيث تحقق الهدف الرئيسي من دخولنا الحكومة، وبالنسبة للخروج من الحكومة فسوف ندرس الموضوع، ولكن «جنيف» أصبح قريباً جداً، وبه ستقوم حكومة وحدة وطنية. دخلنا لمكان به مخاطرة وألغام ونحن مستعدون لتحمل تبعات ذلك، ولكن أعتقد أن أصدقاءنا في العالم يرون الأمل بانفراج الأزمة السورية بوجود قوى معارضة وطنية لديها برنامج وحل سياسي محدد للخروج من هذا الإشكال.

لم نحترق بالحكومة كما أراد البعض

لايوجد عمل سياسي فيه ضمانة 100%، ومن يريد العمل على هذا الأساس فلن يعمل. العمل السياسي فيه دائماً نسبة مخاطرة. الثوريون الشجعان هم الذين يسيرون بطريق المخاطرة بالحدود الدنيا، وهذا مافعلناه، أي أن الأمر يتطلب الشجاعة السياسية وقبول التحدي، والبعض كان يريدنا أن نحترق بهذه الحكومة، ولكننا لم نحترق كحزبين، وسجلنا نقطة هامة للتاريخ.

سورية، «إسبانيا 1936» والفاشية الجديدة

سريعاً سوف أذكر ثلاث نقاط:

تطل برأسها اليوم في بلادنا فاشية جديدة، لن أتكلم عن الإسلام المتطرف بأساليبه من قطع رؤوس وأكل قلوب وأكباد، هي أساليب فاشية حتماً، ولكن بالبحث النظري المعمق ممكن أن نصل الى استنتاج أن القوى التي تعمل على أساس برامج من هذا النوع مرتبطة بالرأس مال المالي العالمي الإجرامي «القاعدة وأخواتها»، وهي تشكل شيئاً يشبه ظاهرة الفاشية في ثلاثينيات القرن الماضي. الفاشية في الثلاثينيات قسمت العالم الرأسمالي، والفاشية الجديدة يجب أن تقسم العالم الرأسمالي اليوم، وهذا مانرى بوادره في هذه اللحظات.

من هنا أقول أن أوباما بالرغم من كل المشاكل التي قام بها يجب أن نحييه على تراجعه، ونقول له إذا أراد أن يصبح مثل «روزفلت» فيجب أن يكمل باتجاه التحالف مع القوى المعادية للفاشية الجديدة، كما تحالف روزفلت مع ستالين ضد هتلر. ولدى أوباما فرصة تاريخية لأن يكون جريئاً ويتحالف مع القوى الشريفة في الشرق ضد الفاشية الجديدة وهكذا نمنع حدوث صدام عالمي كبير.

أنا أقول إن سورية اليوم هي «إسبانيا 1936» وحينها عندما انتصرت الفاشية، قامت الحرب العالمية الثانية. بسورية إذا لم تنتصر الفاشية الجديدة فسوف نمنع حرباً عالمية جديدة. هذا هو الخيار، وهذه هي المراهنة في ظروفنا اليوم.

أعتقد أننا ذاهبون باتجاه مرحلة انتقالية للوصول إلى تلك اللحظة التي يستطيع السوريون فيها تقرير مصيرهم ونظامهم بأنفسهم دون تدخل خارجي ودون إملاء أو وصاية من أحد في الداخل بانتخابات نزيهة وشفافة دون تزوير وهذا شيء ضروري

ضرورة محاسبة الأجهزة الأمنية

سيقف «جنيف»، ومن بعده حكومة الوحدة الوطنية عند قضية كبيرة هي قضية المعتقلين، والمختطفين وأجهزة الأمن والحواجز، هذا الملف أصبح ملفاً مؤلماً لايجوز استمراره بأية حال من الأحوال، وهو يوتر المجتمع السوري ويبعد الحل السياسي. الجبهة الشعبية تأخذ على عاتقها أن تلعب دوراً أساسياً في حل هذا الملف. نحن لا نتكلم أن يتم العفو عمن ارتكبوا جرائم بحق الشعب، أنا أتكلم عن معتقلين عاديين لم يفعلوا شيئاً يبقون لأشهر وسنوات، وهذا أصبح أمراً غير مقبول، وأجهزة الأمن التي تلعب دوراً سلبياً في هذا الاتجاه يجب أن تحاسب من الحكومة صاحبة الحق في الإشراف والمراقبة، هذا الأمر سيحدث بهذا الشكل وليس له طريق آخر.

نقول هذا الكلام علناً، من هنا، حتى يسمع الجميع، نحن نعمل هكذا وسنذهب إلى «جنيف» لتثبيت هذا الموضوع بهذا الشكل، ولن نقبل بأقل من ذلك، ونحن ببرنامجنا بالنسخة الأولى موجود نقطة حول إعادة هيكلة أجهزة الأمن وهذا يحتاج لعمل.

رأيي حول عنوان البرنامج الجديد أنه لدينا معركة كبيرة، فالأمريكيون قادمون للمعركة بالمعنى السياسي. وفي المعركة الديمقراطية السياسية، الأمريكيون يريدون ديمقراطية تحاصصية طائفية ليفعلوا بنا مافعلوا بالعراق، ونحن نريد ديمقراطية سياسية وطنية، وهما برنامجان مختلفان جذرياً، ممكن أن يتواجها ويتصارعا، ولكن سلمياً، وأنا متأكد أن الانتصار سيكون لمصلحة البرنامج الوطني.

لا امتيازات لأحد

بعد الانتهاء من عملية الانتقال السياسي والديمقراطية السياسية الوطنية، سيكون برنامجنا السياسي نحو سورية الجديدة المتجددة. اقتصادياً، لا امتيازات لأحد. اجتماعياً، ستكون عدالة اجتماعية عميقة، فمن غير المقبول عقلانياً وأخلاقياً بظروف اليوم أن يجني البعض مليارات شهرياً والبعض لا يكسب لقمة العيش، الفساد في الأزمة ارتفعت مستوياته مع الأسف .

أما سياسياً، فنريد ديمقراطية للشعب وليس لقوى المال، والذي يمتلك المال يأخذ حقوقه كما كل الناس، أي نريد الكرامة للوطن، والسلطة للشعب والثروة للجميع، وشكراً.

د. حيدر: ثمة من يفكر بالذهاب لأي استحقاق سياسي لاقتسام «قرص الجبنة»

ألقى الرفيق الدكتور علي حيدر، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، كلمة في مستهل أعمال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المنعقد بدمشق في 2013/10/5، جاء فيها:

ترفع الجبهة شعار «التغيير البنيوي الجذري العميق» وليس «المكياجي»

أعضاء السلك الدبلوماسي، رؤساء الأحزاب والقوى والتيارات والمجتمع المدني مع حفظ الألقاب ولمن حضر من الأصدقاء والأحبة وأهل البيت– وأنتم جميعاً من أهل البيت.. يقول المثل «من قلت عادتو قلت سعادتو» لذلك سأبدأ بـ«تحيا سورية» كما تعودت دائماً.

نحن في المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير. الجبهة التي تابعتم أعمالها منذ اليوم الأول لإنشائها وانطلاقتها بمهامها العاجلة والاستراتيجية، والتي اطلعتم عليها جميعاً منذ انعقاد المؤتمر الأول للجبهة.

ومنذ يوم إعلان هذه الجبهة، واكبت القسم الأكبر من حياتها في الأزمة السورية، حيث أنشئت بالأساس على خلفية الأزمة السورية، ونتيجة توافق طوعي والتزام، وليس إلزاماً، من أحد بعناوين واضحة تبنتها منذ سنتين كجبهة شعبية للتغيير والتحرير. أما قبل ذلك فكنا أحزاباً وقوىً، والجميع يعرف أننا نتحمل الهم الوطني والمسؤولية الوطنية منذ تاريخ إنشاء أحزابنا وتياراتنا وقوانا.

الجبهة متنامية واتجاهها صعوداً

هذه الجبهة التي راهن الكثيرون على أنها مؤقتة وطارئة، نقول اليوم إنها أثبتت بأنها مستمرة ومتجهة صعوداً وهي في حالة نمو، والجميع يستطيع أن يتابع الآن ومن أعمال هذا المؤتمر أن هناك انضمامات جديدة وحضوراً جديداً لقوى جديدة في هذه الجبهة. الجبهة التي رفعت شعار «التحرير»، وكانت جادة فيما تقول لأنها قوة معارضة وطنية حقيقية تعمل من داخل سورية وعلى الأرض، وترفع شعار «التغيير البنيوي الجذري العميق» وليس «المكياجي» والشكلي. لقد ربطت الجبهة التغيير بالتحرير لأن التغيير ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة للوصول للأفضل لتصبح سورية فعلاً قادرة بالفعل وبالإمكان وبالقدرة على أن تحقق التغيير المطلوب والتحرير المطلوب هنا، لأن تحرير النفس والإنسان هو في التغيير، والتحرير الذي نقصده هو تحرير الأرض المحتلة والمغتصبة، دون الوقوف عند حد من حدود هذه الأرض المحتلة، فكل أرض قومية مغتصبة هي مسؤولية هذه الجبهة.

«التحرير» فعل وليس إعلاناً سياسياً

نحن لم نرفع شعاراً من شعاراتنا إلا وقمنا بالعمل على تنفيذه، لم نتكلم عن التحرير كعنوان أو شعار، وأستطيع أن أخبركم الآن ومن هذا المؤتمر أننا بدأنا عملية التحضير للجبهة المقاومة «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير» التي ستعمل بالاتجاه العسكري للتحرير لأن البعض اعتبر أن إعلاننا السابق هو فقط للاستثمار السياسي أو الإعلامي. نحن نقول لكم «أبداً»!

نحن حركة جدية في هذا الاتجاه ومصرّون على موقعنا كقوى معارضة وطنية، لأن المعارضة ليست هوية، الوطنية هي الهوية. المعارضة هي مشروع سياسي لإحداث التغيير المطلوب بناءً على مشروع ورؤيا وهدف، لذلك نفصل بين الوجود وهوية الوجود وصفة الوجود. نحن قوى وطنية موجودة على الأرض وتعمل منذ سنوات وسنوات وترفع شعار المعارضة منذ سنوات طويلة وليس على خلفية الأزمة لركوب موجة الأزمة، ولأننا نثق بأنفسنا وبما نملك من رؤيا ومشروع للتغيير البنيوي الجذري العميق، تحملنا مسؤولية أن ندعو الآخرين للصراع الفكري، لأنه الوحيد الذي يقدم رؤيا أوضح وأشمل وأفعل لخلاص سورية ونهضتها والخروج من أزمتها.

شجاعة الحوار وشجاعة الرصاص

ولأننا نثق بأنفسنا ونثق بشعبنا قلنا منذ اليوم الأول بأن يدنا ممدودة وصدورنا مفتوحة للجميع ودون إقصاء أحد، حملنا مسؤوليات كثيرة حول هذا الشعار وقلنا: «أن من يمد اليد لمصافحة اليد يجب أن يكون أوتوماتيكياً قد قبل بالاحتكام للعقل ولغته والتفاعل الفكري الإيجابي تحت عنوان الصراع الفكري وليس الصراع بالسلاح». ولأننا نثق بأنفسنا وبقدرتنا قلنا: «بأن الحوار يحتاج إلى شجاعة أكثر وأكبر بكثير من شجاعة حمل السلاح والوقوف خلف السواتر والقنص وأزيز الرصاص».

نستطيع اليوم أن نقول إن الجبهة حققت إنجازات خلال العامين الماضيين، ولكننا لسنا هنا في معرض الحديث عن الإنجازات، لأننا في جلسة افتتاحية للمؤتمر، ستكون وقفة بحث ونقاش جدية بأعمال الجبهة للوقوف على ما يمكن تحسينه وما يمكن إصلاحه وما نحتاجه في الأيام القادمة من استحقاقات. لذلك من يتابع أعمال المؤتمر يمكن أن يطلع ويثق بأن هذه الجبهة لم تكن تتفرج ولم تكن شكلاً صورياً بل كانت فعلاً حقيقياً على الأرض.

سنكون في مواجهة المجتمع الدولي إن فكر باقتسام مصالحه على حساب سورية وشعبها

لسنا شهود زور

نقول اليوم إن الجبهة قالت قبل ذلك بأن الظروف الموضوعية قد نضجت داخلياً واقليمياً ودولياً للذهاب إلى عملية سياسية تُخرج سورية من أزمتها، والجميع يتكلم عن وجود استحقاق دولي «جنيف–2». نحن نقول هناك عملية سياسية يمكن أن يكون إطلاقها باستحقاق دولي هو «جنيف–2» أو غيره، والعمَلية هي مجموعة عمليات تبدأ وقد لا تنتهي سريعاً، عنوانها الأساسي بأننا نشعر بأننا لسنا فقط أصحاب حق، بالعكس فمن واجبنا المشاركة في هذه العملية، وهو واجبٌ قبل أن يكون حقاً شخصياً كما يدّعي البعض أو كما يحاول البعض أن يصور حضوره أو مشاركته. أستطيع أن أقول إن المؤتمر الدولي أو الاستحقاق الدولي أياً كان، سنذهب إليه وسنشارك به، بشرط واحد، هو أن لا نكون شهود زور في هذا الاستحقاق الدولي لأننا نختلف عن الآخرين الذين يفكرون بالذهاب لاقتسام «قرص الجبنة» والمكاسب والمغانم والحصص. نحن لا نريد حصصاً، مكاننا الطبيعي بين الناس، في الساحات والشوارع وفي المدن والقرى والدساكر، ليس مكاننا خلف المكاتب، لذلك أقول بأننا نطالب بأن لا نكون شهود زور، وسنعمل على أن لا نكون شهود زور، وأن يكون شرطاً أساسياً، أي أن نطالب المجتمع الدولي بأن يحقق البيئة الموضوعية لإطلاق عملية سياسية تحت عنوان «حوار وطني» بين السوريين أنفسهم، على أرض سورية، وبإدارة سورية، لنتائج سورية ولمشروع سوري. أما أن يقوم المجتمع الدولي بالاتفاق على سورية وعلى اقتسام مصالحه على حسابها وحساب الشعب السوري، فعندها سنكون في مواجهته ولن نوافق على ذلك، لأننا بالأساس ندافع عن حقوق الشعب ونحن من قال منذ اليوم الأول بأننا: «مع الحراك الشعبي الوطني السلمي ومع مطالب الشعب المحقة»، وأننا ندافع عن هذه المطالب وهذه الحقوق، وحتى هذا اليوم نحن مصرّون على ذلك وهو مقياسنا الأول والأخير.

لن أطيل، أستطيع أن أقول لكم بأننا وكما قلت في الافتتاح: نشكر مشاركتكم، نشكر ضيوفنا وهم ليسوا بضيوف لأن من ذكرناهم هم من أهل البيت، وهم أصحاب الحق الطبيعي بأن يشاركونا ويستمعوا إلينا وننتفاعل معهم بما يفيد مصلحة سورية التي هي فوق كل مصلحة أشكركم مرة ثانية وتحيا سورية في الختام..

كلمة الاستاذ عادل نعيسة

كما ألقى الأستاذ عادل نعيسة، عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، كلمة قصيرة في مستهل أعمال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المنعقد بدمشق هذا نصها:

بداية أكرر الشكر والتحية والترحيب بالحضور بجميع المسميات التي ذكرها الدكتور علي، لكن سأعتذر، ولربما تشكروني على ذلك لسببين، فمن السفر دواره، وبحجّة أخرى أن ما ذكره الدكتور علي أوفى الكلام حقّه.

أريد الإشارة إلى عنوانين فقط. أتيح لي هذه المرة أن أبقى أطول من المعتاد في مدينة اللاذقية، وبصدق، أختزل الآن صورة رائعة لم أنكرها يوماً، لكن لم أكن أتوقعها بهذا المستوى.

تعلمون أن محافظة اللاذقية باتت ملاذاً للضيوف، ولا أقول للنازحين والمبعدين واللاجئين، لأنه يشق عليّ أن أرى سورية بتلك الصورة، وأتيح لي، من باب المصادفة وليس القصد، أن أدخل أماكن وأستقبل أناساً لأتعرف على كل السوريين وما زادني اطمئناناً، اطمئناني إلى أنهم يعيشون كضيوف وبين أهلٍ وأحبة.

النقطة الثانية، نحن في المؤتمر الثاني، والغاية من المؤتمرات هي أن تقوّم ما كان، أي أين أخطأنا وأين أصبنا، ولن أثقل عليكم بهذا لأننا سوف نناقشه مع بعض في مؤتمرنا الكريم هذا، ومهمتها أيضاً أن تستشرف مستفيدة من التجربة بأخطائها وصوابها، ماذا يجب أن نعمل في الفترة القادمة.

كنت أود أن أتكلم عن فهمي للمؤتمر الدولي، لكن أعتذر للأسباب التي ذكرت.. ولكنّي حتماً أتمنى أن يكون هناك مؤتمر دولي..

وختاماً، أهلاً وسهلاً بكم .. وشكراً لكل الحضور وجهود الجميع.

مشروع البرنامج .. خصائص المرحلة التي تمر بها سورية!

■ واصل الأحمد

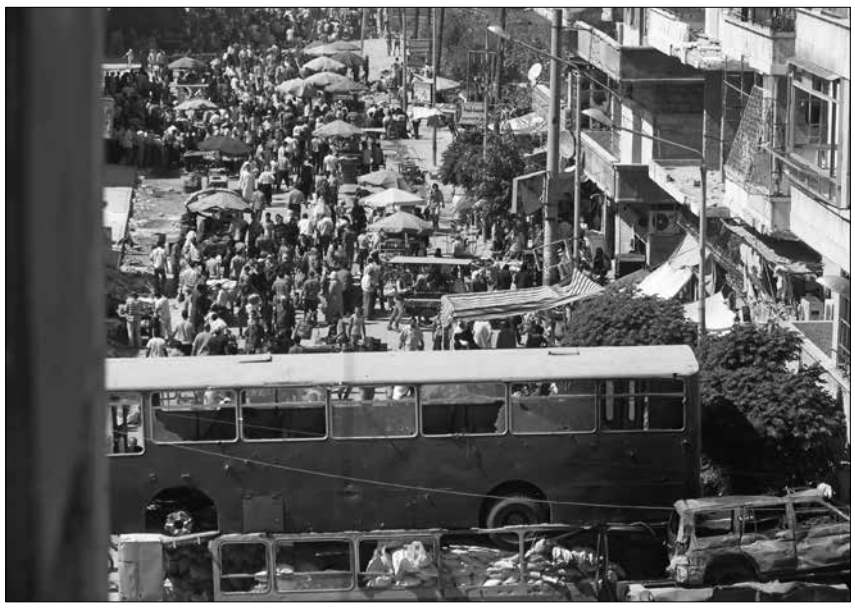

رغم أن المشروع يقارب بهذا الشكل أو ذاك طبيعة وخصائص المرحلة التي تمر بها سورية، إلا إن ذلك ليس مبرّزاً كما هو مطلوب، وفي هذا السيّاق وكي يلعب البرنامج الدور المنوط به، نرى من الضروري تحديد خصائص المرحلة التي تمر بها سورية، ومن أجل ذلك يجب التوقف عند طبيعة القوى والطبقات الاجتماعية، وتحديد التناقضات الأساسية في البلاد على ضوء ذلك وهذا يتطلب:

أولاً: تشخيص طبيعة النظام من حيث كونه نظاماً رأسمالياً تابعاً من ناحية علاقاته بالسوق الرأسمالية العالمية، وعليه فإن سورية كدولة وشعب تتعرض لنهب مزدوج محلي ودولي.

● في ظل الأزمة الرأسمالية الراهنة ومحاولة المراكز حل أزماتها على حساب الرأسمالية البدائية في الأطراف تتقلص حصة البرجوازية المحلية، فتحاول تعويض ذلك على حساب المجتمع وخصوصاً الشرائح الشعبية، فتنفجر التناقضات على أربعة مسارات:

● تناقضات بينها وبين المجتمع

● تناقضات بين الشرائح البرجوازية نفسها على تحاصص النهب

● لأن البرجوازيات المحلية هي طفيلية حسب طريقة استحواذها على الثروة، ولأن جزءاً هاماً من هذه الثروة نتاج الفساد، ولأنها لم تتبلور كطبقة بالمعنى التاريخي فإنها تستخدم الطائفية كأيديولوجيا لتضع وجود الدولة بحد ذاتها كوحدة جغرافية وسياسية على بساط البحث.

● تناقض بين نموذج الدولة الوطنية، رغم أنه استنفذ دوره التاريخي وبين المراكز الرأسمالية، بسبب مستوى وعمق أزمة المراكز نفسها.

حاولت البرجوازية السورية قوننة النهب من خلال السياسات الليبرالية، فكانت كمن تحفر قبرها بيدها لأنها ألغت عملياً دور الدولة كأكبر رب عمل، دون أن تكون قادرة على الهيمنة على المجتمع بمعناها الواقعي وبالتالي إيجاد حالة من التوازن في المجتمع بين الطبقات الاجتماعية، فتهددت ثروتها وسلطتها.

● غاب عملياً وميدانياً الحامل السياسي للمشروع النقيض مشروع الشرائح الاجتماعية الكادحة، خلال المرحلة السابقة التي تميزّت بتخلف المستوى المعرفي لأغلب القوى السياسية التقليدية، وحالة العطالة التي فرضت على المجتمع.

مشروع النظام الداخلي... ملاحظات عامة!

■ سالم العلي

ونحن في معرض نقاش مشروع النظام الداخلي نرى من الضروري التذكير بالمقولة اللينينية التي تقول «بعد وضع السياسة الصحيحة فان التنظيم يقرر كل شيء»، وذلك باعتبار أن النظام الداخلي هو الذي يحدد شكل الأداة التي ستعمل على تنفيذ الخطة السياسية... لاشك أن النظرية اللينينة في التنظيم «المركزية الديمقراطية» ما زالت تمتلك مقومات العمل بها، ولكن ذلك لاينفي أهمية تطوير الفكرة ضمن الظروف الجديدة، وضمن الظرف السوري الملموس في هذه المرحلة التاريخية، وضمن تجربة الحركة الشيوعية السورية نفسها على مدى العقود الماضية باعتبار أن حزب الارادة الشعبية الوريث الشرعي لهذه التجربة.

يعزو البعض الأمراض التي برزت في الحركة الشيوعية خلال الفترة الماضية، باعتبارها قضية تنظيمية بحتة، وعلى هذا الأساس يتم البحث عن حلول تنظيمية مجردة، بينما حقيقة الأمر تكمن في مكان آخر، وهي أن الحركة الثورية كانت تعيش حالة تراجع عامة، بالمعنى السياسي الامر الذي أدى إلى أمراض تنظيمية مزمنة فتكت بجسد الأحزاب، كانقسامات متتابعة وتراجع في الدور والأداء، في حين كانت الحركة تظن أنها في حالة تقدم.

واليوم في ظروف الأزمة الرأسمالية وانفتاح الأفق مجدداً أمام الحركة الثورية يعني أن هذه الحركة في طور نهوض بالمعنى الموضوعي، الأمر الذي يتطلب العمل حتى في الجانب التنظيمي بذهنية المنتصرين، بديلاً عن ذهنية المهزومين التي سادت لدى كوادر واسعة في الحركة على مدى العقدين الماضيين على الأقل.

إن أهمية هذه المسألة تكمن في أن النظام الداخلي لحزب ثوري مقبل على لعب دور تاريخي، يجب أن يستكمل بناء بنيته التنظيمية استناداً إلى هذه الحقيقة،حقيقة الدخول في عصر الانتصارات، وإلا فإنه سيدور في الحلقة المفرغة ذاتها التي تدور فيها منذ عقود معظم أحزاب الحركة، الأمر الذي لاينفي دورها التاريخي وتضحياتها بكل تأكيد..

والسؤال الهام الذي ينبغي الإجابة عليه هو: أي نظام الداخلي ذلك الذي سيحقق هذه الوظيفة؟

يجب مراعاة المستوى المعرفي!

■ خالد الشرع

يشكر كل من بذل جهداً من أجل صياغة مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية والذي هو ثمرة نقاش وتراكم الخطاب والرؤيا التي تسمح للقارئ أن يطلع ويُعمق البحث حول ما هو مطروح وتطويره معرفياً والعمل عليه لاحقاً خاصة فيما يتعلق بتطوير الخطاب والرؤيا ولكني أرى أن المشروع يضع القارئ غير المنتج للرؤيا أمام مجموعة من التساؤلات وأحياناً يجعله في التباس مثل:

أولاً: حول «تعميق الأزمة الراسمالية العظمى والانقسام ضمن المعسكر الرأسمالي» لم يعط الموضوع حقه في الشرح، وهناك خلط في فكرتين «مجموعة بريكس وانقسام المعسكر الرأسمالي مع عدم إيضاح التمايز بينهما»، والانتقال على أساس أنه لن يدوم طويلاً وسيبرز قطب الشعوب فالدخول في تلك الفكرة دون فك الالتباس وخاصة الآن وحول الملف السوري يعطي فهما مخالفاً للمراد منه.

ثانياً: عندما يقول المشروع «الإسلام السياسي المعتدل والإخوان نموذجاً» دون معالجة الفكرة إلى نهايتها وينتهي إلى أن الاعتدال والتطرف وجهان لعملة واحدة دون توضيح.

ثالثاً: فكرة عندما يتحدث عن النشاط السياسي العالي وأنه سيستمر عقوداً ويستعيد سكونه كذلك هنا يجب توضيح أكثر حول قانونية هذه العملية.

لَرى أن البرنامج المطروح هو لنخبة بعينها دون مراعاة المستوى المعرفي العام.

من الصحيح والمهم أن يكون هناك نقلة معرفية على المستوى النظري وأن الوضع الراهن اليوم في سورية يستوجب أن تكون الأفكار المطروحة واضحة دون لبس أو دوران حول الفكرة أو غموض لأن الفضاء السياسي يسمح بذلك.

والملاحظ أن الأزمة التي تعيشها سورية وسبيل الخروج منها لم تعط فصلاً خاصاً بها بخطاب بسيط ودقيق ومفصل حول الخروج الآمن من الأزمة ويكون مفهوماً لدى عامة المجتمع، وكذلك ما هو الموقف من القوى المتصارعة ومن عملية الحسم. مع تناول الذهاب للعملية السياسية أي الحوار بكل مفرداته وتحديد موقف واضح منه.

صدى خطاب نتنياهو في مقر المقاطعة

يومان متتاليان، عبّرا بشكل واضح عن مواقف المتحدثين فيهما. يوم الأحد السادس من الشهر الحالي، ألقى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو خطاباً في مؤتمر «رؤيا لـ «إسرائيل« عام 2020» الذي عقد في جامعة بار إيلان.

■ محمد العبد الله

بعض المراهنين على «شريك السلام» صُدموا مما سمعوه وقرأوه. كانوا يتوقعون أن يكون مضمون الخطاب، قريباً ومتماهياً مع خطابه الذي ألقاه قبل أربع سنوات تقريباً في ذات المكان 2009/06/16، أي بعد عشرة أيام على خطبة أوباما «الشهيرة» في جامعة القاهرة. في خطاب نتنياهو الأول في الجامعة – الذي جاء بعد تلك الحالة السرابية، المُضَلِلة، التي تضمنها كلام أوباما المُطَعَم بلغة عربيةَ «مفخخة» عن آفاق السلام في المنطقة والعالم – راهن البعض على «التحول الكبير» الذي أبداه عند حديثه عن «حل الدولتين»، متجاهلين الوقائع الدموية والتدميرية التي تمارسها قوات العدو العسكرية، وعصابات المستعمرين الصهاينة.

بعد حديثه عن إيران وما حملته تطورات الأسابيع الأخيرة على صعيد الإنفراج النسبي في المواقف الأمريكية/ الإيرانية، وانعكاس ذلك كله على مواقف حكومة العدو، انتقل نتنياهو ليعلن حقيقة موقف كيانه العدواني من الفلسطينيين «شعباً وسلطة... ومفاوضات». حاولت بعض الأقلام أن تصفه «متشدداً وصقرياً» في عبارات ملتبسة وملغمة، توحي بوجود مواقف أخرى «حمائمية وواقعية وعملية» كأنها تمارس الغزو والاحتلال والمذابح والتهجير، بـ «قفازات من حرير، وبلغة هادئة ولزجة تفوح منها رائحة الدم».

أنكر زعيم عصابات الموت المتدحرجة داخل وطننا، وجود قضية للشعب الفلسطيني، واصفاً إياها بـ«البقرة المقدسه» مدعياً بـ«أنها لم تعد موجودة وأنه قد تم سحبها من الصراع في الشرق الأوسط». هنا، يعود نتنياهو للتأكيد على الرواية اليهودية / الصهيونية/ الاستعمارية التي تُنكر وجود شعب عربي فلسطيني. ليست حالة الانكار، هي المهيمنة عليه وعلى أمثاله، بل هي الوجه الآخر لتزوير التاريخ والديمغرافيا والجغرافيا. وإذا كان لرئيس حكومة القتلة أن يلاحظ وجود شعب فلسطين، فهو كما قال «يحتل أرضنا...أرض الشعب اليهودي». مطالباً الفلسطينيين بـ«أن يعترفوا بـ«إسرائيل» كدولة يهودية ويتخلوا عن حق العودة، وبدون تحقيق ذلك، لن يكون هناك سلام».

رغم كل عبارات التزوير والتضليل التي تضمنها الخطاب، كان لنتنياهو اعتراف واقعي بأسباب الصراع: الاحتلال، المناطق، المستوطنات

رغم كل عبارات التزوير والتضليل التي تضمنها الخطاب، كان لنتنياهو اعتراف واقعي بأسباب الصراع، لا بدّ من الإشارة إليه «عندما يسألون ما هو جذر النزاع، يوجد جواب جاهز: الاحتلال، المناطق، المستوطنات»، مضيفاً:«يقولون إن سيطرة «إسرائيل» على المناطق، مناطق الضفة الغربية بعد حرب الأيام الستة، خلقت النزاع بقدر كبير، وأنا اسأل هل حقاً؟ النزاع، من ناحيتي، إذا كان يتعين علي أن أختار موعداً بدأ فيه بشكل عملي، بدأ في العام 1921، في اليوم الذي اعتدى فيه العرب الفلسطينيون على بيت المهاجرين في يافا. هذا الاعتداء بالطبع لم يكن على المناطق ولا على المستوطنات. كان ضد هجرة اليهود إلى بلاد «إسرائيل».

إن مقاومة الشعب الفلسطيني للغزاة القادمين من خلف البحار كانت التعبير الواقعي والحقيقي عن ارتباط المواطن العربي بأرض وطنه. أحد الصحفيين الذين غطوا الخطاب لواحدة من صحف العدو، أشار إلى أن نتنياهو عندما نطق كلمة احتلال «قالها باحتقار مشوب بالمقت».

أما عن موقف حكومة العدو التي تشارك في المفاوضات فأكد على «الالتزام بالتفاوض حول قضايا الحل النهائي وبالحرص على الاستمرار بالعملية التفاوضية»، وذلك، من خلال الإسراع في تحقيق إنجاز واضح في قضايا الأمن والحدود، كخطوة ضرورية وحاسمة للوصول للحل النهائي!.

لقد أعاد رئيس حكومة المستعمرين الائتلافية في خطابه الأخير تكرار خطوطه الحمراء: إقامة دولة فلسطينية بدون سيادة كاملة ومجردة من السلاح، إلى جانب ترتيبات أمنية واضحة، والاعتراف بالكيان كدولة يهودية، في ظل التنازل عن عودة اللاجئين الفلسطينيين. بعد كل تلك الشروط، هل لكلمة «دولة»علاقة بـ«الموصوف»؟!.

في اليوم التالي للخطاب، شهد مبنى المقاطعة «مقر قيادة سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود» كرنفالاً جديداً، ليس هو الأول، ولن يكون الأخير. هذه الكرنفالات، أشبه ماتكون بـ«حفلة سمر من أجل 5 حزيران» مع الاعتذار لمبدعنا الكبير، الراحل، سعد الله ونوس. يتوزع القادمون على قوى يهودية وصهيونية من أعضاء الكنيست «أصحاب القفازات الحريرية» المؤيد لحل الدولتين، وهنا يبرز السؤال المشروع: هل بقيت أراضي لتقام عليها «دولة» للفلسطينيين؟

كلام رئيس السلطة كان مكرراً، لكن النطق به بعد خطاب نتنياهو بيوم واحد، طرح أكثر من علامة استفهام. في اللقاء قال عباس:«المفاوضات تجري في اتجاه إيجابي وجدي...على الطرفين أن يواصلا المساعي للوصول إلى اتفاق يحقق السلام وينهي سفك الدماء في صالح الشعبين» معرباً عن اعتقاده بـ«أن الفترة المخصصة لها وهي تسعة أشهر كافية للتوصل إلى اتفاق».عن أي اتفاق يتحدث رئيس السلطة بعد أن كرر رئيس حكومة العدو شروطه ورؤيته للحل النهائي؟!

خطاب عباس كان أقل من المتوقع كما قال بعض «أصحاب النوايا الحسنة»، خاصة بعد المواقف الحاسمة التي نطق بها نتنياهو في مؤتمر جامعة بار إيلان.

كان حديث رئيس السلطة، أقرب لكلام «معلق أو محلل سياسي» مغلفاً بعواطف «إنسانية» حملتها عبارات التعزية لعائلة الحاخام عوفاديا يوسيف.هذا الحاخام الفاشي والعنصري، القادم مثل الملايين من اليهود من خارج حدود الوطن الفلسطيني، هو الذي وصف العرب بـ «الحشرات والصراصير وأباح دمهم».

أمام موقف ورؤى حكومة الغزو والاحتلال، كما عبّر عنها نتنياهو، كان لا بد من إجراء فوري: وقف ملهاة التفاوض. لكن صاحب مثل هذا القرار الوطني، مازال، غائباً ، أو...مغيباً.

عملية خاطفة للمقاومة

قُتل ليلة الجمعة ، العقيد «المتقاعد» في جيش الاحتلال الصهيوني شرياه عوفر وذلك في بلدة بشمالي غور الأردن. وقد أبلغت زوجته البالغة من العمر 50 عامًا قوات الأمن أن فلسطينيين هاجماها وزوجها مما أدى ألى مقتل الضابط المذكور، وإصابة زوجته بجروح طفيفة، هذا ولم تسفر التحقيقات عن نتائج حتى ساعة إعداد هذا الخبركما زعمت صحافة العدو!

حوار اليمن.. تكريس لأزماته

■ وسام عبد الكريم

لعب التوازن الإقليمي في محاولة احتواء الأزمة اليمنية، وتحديداً دول الجوار، والسعودية على وجه الخصوص، دوراً في«حل» مؤقت للأزمة اليمنية وذلك ليس حرصاً من آل سعود على اليمن «السعيد» بل من أجل منع امتداد هذه الأزمة إلى الداخل السعودي.

تحمل رياح التغيير في اليمن مخاطر على استمرار حكم العائلة السعودية المالكة، وعلى دورها الإقليمي الهام للحليف الاستراتيجي، الولايات المتحدة، في مرحلة بات نجمه هو نفسه مهدداً بالأفول.

الحل السعودي.. تغيير الصور

اختُزل الحل السعودي برحيل «علي عبد الله صالح» وبقاء النظام، بعد استهلاك الرئيس المخلوع في لعب أدوار متعددة لمصلحة المشروع الأمريكي، مما أ سفر عن عدم حل أي من التناقضات في المشهد اليمني، فالصراع المركب استمرّ بإحداثياته الرئيسية «القاعدة – الحوثيين– ومشكلة الجنوب»، في حين يغيب عن جدول أعمال كل المؤتمرات «الدولية والداخلية»، كمؤتمر أصدقاء اليمن، ومؤتمر الحوار الوطني، التي تنعقد لبحث الأزمة اليمنية، الأسباب العميقة لهذه الأزمة، وبالتالي إمكانية استنباط الحلول الحقيقية لها.

الأسباب المُغيبة للأزمة

كان ولا يزال أهم أسباب الأزمة هي الوضع الاقتصادي– الاجتماعي، والموقف السياسي للنظام القديم/الجديد من التبعية للدور السعودي والمشروع الأمريكي في المنطقة. ومن الجدير هنا التذكير بأنّ بداية الاحتجاجات وحراك الشارع اليمني كانت على شكل تظاهرات سلمية ضدّ الإحتلال الأمريكي للعراق والممارسات «الإسرائيلية» الوحشية ضدّ الفلسطينيين. كما انتقد المحتجون سياسة السلطة في التمييز بين مواطني اليمن، وخصوصاً أبناء الجنوب الذين شعروا بأنهم محتلون، لكنّ السلطة واجهتها بحملة اعتقالات واسعة شملت المئات، أتبعتها بحرب مفتوحة حشدت فيها 30 ألف جندي، واستخدمت الطائرات والسلاح الصاروخي والمدفعية الثقيلة.

الأزمة اليمنية ستستمر، طالما أن الحلول تدور ضمن البنية الاقتصادية الاجتماعية ذاتها، لابل إن الحلول التي يجري الحديث عنها، ومنها قوننة عملية التقسيم تحت مسمى «الفدرلة» كما تمخض عن مؤتمر الحوار اليمني مؤخراً. وعليه فإن الحراك الشعبي اليمني مثله مثل غيره من الحراكات في بلدان المنطقة وبتجربته الخاصة، مستفيداً من التوازن الدولي والإقليمي الناشىء، قادر على إيجاد الحلول لجملة الأزمات التي تعصف باليمن، ووضع الصراع على سكته الصحيحة عندما يتم الحد من الأشكال المتعددة من التدخل الخارجي، ويترك الشعب اليمني يقرر مصيره بنفسه.

الحراك الشعبي العراقي وثلاثة مظاهر نوعية في مساره

يشهد العراق حالة انهيار أمني واقتصادي وسياسي شامل، من مفخخات وعنف طائفي، إلى بطالة ونهب، ونظام سياسي وصل إلى طريق مسدود.

■ صباح الموسوي *

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية «نيسان 2014» الورقة الوحيدة الباقية من أكذوبة «عراق: يابابي/ ألماني»، تتخبط الكتل السياسية الحاكمة الثلاث «التحالف الوطني– العراقية– التحالف الكردستاني»، وتنغمس في وحل الفساد والنهب والتمزق حداً لم يعد بإمكانها الاتفاق على إخراج مسرحية تعديل قانون الانتخابات، ناهيكم عن تشريع قانون الأحزاب، في وقت يسفك فيه دم المواطن وتنتهك كرامته على يد النظام والإرهاب في آن واحد.

استمرار الفرز في الحراك

انطلق حراك 13 آب 2013، كرد فعل على هذه الأوضاع المأساوية ورفع شعاره الشهير «لا لتقاعد البرلمان» اللصوصي، ليتطور في استعادة لمشهد حراك 25 شباط 2011 من حيث عراقيته إثر انضمام محافظتي أربيل ودهوك إلى جانب محافظات الوسط والجنوب.

يأتي هذا التطور الهام بالتزامن مع مظهر ثانٍ طغى أخيراً على حراك المنطقة الغربية والشمالية الغربية، وهو تحرر منصات الاعتصام من رموز تنظيم القاعدة الفاشي، وفلول النظام الساقط بالاحتلال، كما ترافق مع تفويض محافظ الأنبار بالتفاوض مع الحكومة حول المطالب المشروعة، وهي مطالب عراقية تتعلق بحقوق الإنسان العراقي السياسية والاقتصادية، كانعكاس مباشر لسقوط وهم الحل العسكري للأزمة السورية وما يترتب عليه من مشاريع تفتيت للعراق وسورية.

الأجهزة الأمنية أيضاً

أما المظهر الثالث الجديد في هذا المسار الشعبي الاحتجاجي، فيتمثل في عجز أجهزة القمع الحكومية على مواجهته رغم حجمه الصغير نسبياً، وعدم تحوله إلى حراك شعبي عريض وواسع، مما يعطي إشارة إلى الانهيار المحتم لهذه الأجهزة لحظة التحول من الحراك المحدود إلى الحراك الجماهيري الواسع، وإمكانية انحياز قطاع واسع من هذه القوات إلى جانب الشعب، خصوصاً وأن غالبيتها تتكون من أبناء الكادحين والفقراء، وجاء استهتار قادة هذه القوات الميلشياوية بمشاعر الناس ليصب الزيت على نار الغضب الشعبي، أحد قادة هذه الميلشيات أهان كرامة المرأة العراقية بقوله للنساء المتظاهرات:«دعونا نساعدكم في حل الأزمة وتلبية مطالبكم...هاتوا النساء الأرامل في المرة القادمة لنتزوج منهن ثلاث ورباع وإنقاذهن من الفقر«!

تراجع الفضاء السياسي الطائفي

ومن الجدير ذكره هنا، هو ملاحظة تغيير تركيبة الكتل الحاكمة الثلاث باتجاه التمزق والتفتت، فانتخابات كردستان – العراق أدت إلى انهيار التحالف الكردستاني عملياً بعد سقوط «الاتحاد الوطني»، وتراجع نفوذ الحزب «الديمقراطي الكردستاني» من جهة وصعود المعارضة الكردية إلى المرتبة الأولى من جهة أخرى. يأتي هذا التطور الدراماتيكي ليكمل مشهد تمزق الكتلتين «العراقية» و«التحالف الوطني»، فنحن نشهد خاتمة فترة هيمنة التحالفات الطائفية الإثنية لمصلحة الخيار الوطني التحرري العراقي المولود من رحم الأزمة الوطنية العراقية التاريخية.

لقد وصل رعب نظام المحاصصة الفاسد حداً لم يعد يميز فيه بين مطلب الحراك الشعبي الراهن المحصور في «إلغاء تقاعد البرلمان»، وذلك المطلب الذي رُفع في حراك 25 شباط 2011، أي شعار «إسقاط النظام»، مما حدا بقادة النظام إلى اتخاذ القرار الانتحاري التقليدي في مواجهة الحراك السلمي بالعنف، الذي سيفضي حتماً إلى رفع سقف المطالب ويدفع الجماهير دفعاً في نهاية المطاف إلى الطريق الوحيد المفضي إلى تحقيق تطلعات الشعب العراقي، طريق الثورة الشعبية. فحكام العراق اليوم يسيرون على خطا الأنظمة الدكتاتورية المتوهمة إمكانية إخماد الاحتجاجات الشعبية بقوة السلاح والقمع والقتل.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي وعضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

السودان بين الفقر المدقع.. والثنائيات الوهمية

إثر انقسام السودان إلى شمالي وجنوبي في يوليو 2011 ، تكبد الشمال خسائر اقتصادية فادحة قُدرت تقريباً بثلاثة مليارات دولار سنوياً، فيما لا يملك الجنوب أي مورد اقتصادي حقيقي باستثناء النفط والذي يفتقر إلى منفذ لتصديره ليكون الخاسر الأكبر هو الشعب السوداني بمجموعه.

المذكور آنفاً دفع السودانيين، ولا سيما في الشمال، للخروج إلى الشارع كنتيجة عن للأوضاع الاقتصادية المتردية والذي يتجسد سببها الرئيسي بفصل جنوب السودان عن شماله.

نصف السودان فقير

في الثالث والعشرين من أيلول الماضي أقرّت الحكومة قراراً ارتفعت على أثره أسعار المحروقات بحوالي 65% بحجة عجز الموازنة رغم أن العجز في الموازنة العامة عام 2008 في السودان لم يتجاوز 1% من الناتج المحلي فيما بلغ 3% من الناتج المحلي في عام 2012 فقط أي أن حجة تخفيض الإنفاق واهية. هذا القرار أدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى خروج السودانيين إلى الشارع كرد على القرار الذي سيهوي بالمزيد من العوائل السودانية إلى ما تحت خط الفقر. وارتفع معدل التضخم، الذي بلغ في عام 2008 حوالي 16%، ليتجاوز في عام 2012 حاجز 40% ، وذلك حسب أرقام رسمية سودانية. كل هذه الأرقام الناتجة عن السياسات الاقتصادية للحكومة «الإسلامية« أدت إلى اعتبار حوالي ما يقارب 46% من العوائل السودانية تحت خط

الفقر فيما دفعت إلى وضع 300 ألف أسرة في عداد العوائل المعدومة التي تصارع يومياً من أجل قوتها.

البشير وسيلفاكير.. هل من فرق؟!

فشلت حكومة البشير في التنمية، لكن أسوأ ما قامت به هو ضربها للوحدة الوطنية والجغرافية للسودان فبتبنيها نهجاً تمييزياً ضد الجنوبيين أدى إلى تفتيت البلاد، وقد عمل البشير على فرض نمطه السياسي والاجتماعي على المجتمع الذي أصيب جراء ذلك بما يمكن أن نسميه «جفافاً سياسياً»، هذا النمط الذي يفرض الليبرالية كنظام اقتصادي لينال المديح والثناء من الغرب ويتحدث يومياً عن مواجهة الغرب السياسية. روجت وسائل الإعلام تاريخياً إلى اعتبار الانفصاليين الجنوبيين– بقيادة سلفاكير والذي يتبنى الليبرالية أيضاً وزار «إسرائيل« في 2011 – في حالة عداء مع النظام الحاكم في الشمال وذلك في محاولة لإثارة تناقضات ثانوية داخل المجتمع السوداني بغية غض نظره عن جوهر الصراع الحقيقي، لتكون المحصلة تصادم الحركة الشعبية في السودان بعضها ببعض لإضعافها ومنعها من بلوغ أهدافها ومصالحها المناقضة للمصالح الغربية والتي دعمت تقسيم البلد مما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة النهب والفساد والتراجع الاقتصادي في عموم السودان.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ آلان كرد

●1949/10/7 تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

●1957/10/8 الرئيس السوفييتي «نيكيتا خروتشوف» يتهم وزير الخارجية الأمريكي «جون فوستر دالاس» بتشجيع تركيا على شن هجوم على سورية بعد التوتر الذي نشب بينهما أثناء المشاريع الاستعمارية التي كانت تحاك ضد سورية، وشهد ذلك اليوم حشودات عسكرية تركية على الحدود لشن العدوان وتحضيرات شعبية لفصائل المقاومة الشعبية لصد العدوان.

●1967/10/9 استشهاد الثائر الأرجنتيني تشي جيفارا رمياً بالرصاص في غابات بوليفيا وذلك بعد يوم واحد من اعتقاله ومحاكمته في محاكمة ميدانية سريعة من عناصر المخابرات الأمريكية والقوات البوليفية.

●1973/10/9 الاحتلال «الإسرائيلي» يعلن أنه فقد السيطرة على ما يسمى خط «بارليف» الدفاعي على شاطئ قناة السويس وتحرير القوات المصرية له بالكامل وذلك بعد ثلاثة أيام من بدء الحرب ضده.

●1944/10/10 إبادة 800 من الأطفال الغجر في معسكر اعتقال «إشويتز» النازي.

●1973/10/11 القوات العراقية تدخل رسميًا في المشاركة في حرب تشرين.

● 1837/10/12 سقوط مدينة قسنطينة الجزائرية بيد الاستعمار الفرنسي بعد سبع سنوات من المقاومة.

●1911/10/13 الجيوش الإيطالية تغزو ليبيا وتحتلها. وقد كتب لينين عن هذه الحرب بأن الإمبريالية الإيطالية تقوم بـ«تمدين» الشعب الليبي بالحراب والرصاص واغتصاب النساء.

سلالة النحل السورية.. قيمة سورية مطلقة

تتنوع سلالات نحل العسل في العالم لتصل إلى 26 سلالة، وسلالة النحل السورية إحداها، وإن كان من الصعوبة بمكان القول بأن سلالة بعينها هي الأفضل، إلا أن ما لاشك فيه أن كل سلالة تتفوق في منطقتها ، لأنها تكون الأكثر تأقلماً مع الظروف البيئية المحلية، والأكثر قدرة على مقاومة الأمراض، والتصدي للمفترسات المنتشرة في المنطقة، وسلالة النحلة السورية هي المنتشرة في كل أراضي سورية الطبيعية، هي ابنة منطقتنا ولها من الصفات ما يجعل الاعتماد عليها الأجدى اقتصادياً.

■ م. ديما النجار

تناولت العديد من الأبحاث النحلة السورية، وقد تباينت في مستوى دقتها وعلميتها، ومع أن الدراسات على النحلة السورية قد بدأت منذ السبعينيات والثمانينيات، إلا أن النحلة السورية كثيراً ما أصيبت بالغبن، وتأتي اليوم العديد من الأبحاث لتصحح المفاهيم الخاطئة التي سوقت عن هذه السلالة من النحل.

فالنحلة السورية نحلة تتصف برشاقتها وحيويتها العالية، ولعل من الأمور اللافتة للنظر عنادها في بلوغ طلبها من الرحيق فهي تطير لمسافات بعيدة سعياً وراءه، كما تتميز بأنها تدافع عن مسكنها بقوة، ولا تمكن أعداءها الحيويين من سرقة عسلها أو حتى من الدخول إلى بيتها.

وخلافاً لما يشاع عن سلالة النحل السوري بأنه من أشرس النحل في العالم، نقرأ عن الباحث د.محمد البراقي بأن «الشراسة مفهوم نسبي، كما أن الحكم على سلالة ما بأنها شرسة يعني أن نحل هذه السلالة قد يلسع الإنسان حتى لو لم يقدم هذا الأخير على إيذاء الخلية، كالنحل الإفريقي مثلاً الذي يطاردك لعدة أمتار بعد ابتعادك عن مسكنه، أما النحل السوري فلا يمكن اعتباره – بهذا المعنى – نحلاً شرساً إنما مدافعاً عن مسكنه، فهو يقوم بالطيران حول خليته ولا يلسع إلا عند الاقتراب من المسكن»*

ويرى د. «البراقي» أن ما يسميه البعض شراسة عند النحل السوري هو صفة تكيفية مع البيئة التي يعيش فيها، ويوضح ذلك بقوله: «إن الظروف البيئية التي تعيش فيها النحلة السورية لا يمكن لنحلة أخرى أن تعيش فيها ، فهي ظروف صحراوية، ظروف جفاف وحرارة عالية، فعموماً هي أفضل سلالة يمكنها التأقلم هنا، وقد بينت التجربة أن خلية النحل الإيطالي– وهي سلالة نحل عسل معروفة بهدوئها الشديد– يمكن أن يتحول سلوكها لشرس عند تعرضها لظروف قاسية أو جوع ونقص في المرعى، فمثلاً في منحل كلية الزراعة بدمشق والذي يحوي نحلاً سورياً، يمكن للمختصين أن يقوموا بفحص الخلايا دون كفوف أو قناع واق في وقت توافر المرعى والطقس المعتدل دون التعرض للسع»

وعلى الرغم من أن صفة هدوء سلالة النحل صفة مرغوبة لدى النحالين، لأنها تسهل عملية جمع العسل من الخلية، إلا أن لتلك المقدرة لسلالة النحل السوري في الدفاع عن مسكنها قيمة اقتصادية أيضاً، ويقول الدكتور محمد البراقي بأن: «مفترسات النحل من العوامل التي تسبب انخفاض إنتاجية الخلية من العسل والمنتجات الأخرى، ومن أهم هذه المفترسات الدبور الشرقي المنتشر في منطقتنا بكثرة، ولا تستطيع أي نحلة سوى النحلة السورية أن تقاومه، وقد رأينا بالتجريب كيف عجز النحل الإيطالي عن مقاومة الدبور الشرقي الذي دخل مسكنها وسرق العسل وعاث فساداً في الخلية حتى كاد يقضي عليها»*

وجدير بالذكر أن الدكتور محمد البراقي قد أجرى بحثاً نال عليه درجة الدكتوراه بعنوان «دراسة التنوع الحيوي والوراثي لسلالة نحل العسل السوري باستخدام طرق جزيئية» هَدَفَ إلى «إجراء عملية مسح وتقييم لواقع القاعدة الوراثية للنحل الموجودة لدينا في سورية، ومعرفة فيما إذا كان النحل السوري قد تدهور وراثياً، وبالتالي المحافظة على أصل وراثي موجود في بلدنا، وتوثيقه خوفاً عليه من السرقة في عصر انتشرت فيه القرصنة البيولوجية وسرقة الأصول الوراثية»*.

■ الاقتباسات عن لقاء مع الدكتور محمد البراقي في موقع esyria

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

المصادر المفتوحة من جديد

في خبر طنان ورنان أعلنت الإدارة الأمريكية قبل عدة أشهر فتح مصادر المعلومات أمام الجمهور، أي أن معظم النشرات والموارد العلمية والفنية والصحفية أصبحت متاحة أمام الجمهور العريض من الناس، دون أي التزامات مادية ناتجة عن هذا الاطلاع على أهم منتجات العلم والأدب والأخبار من جميع أنحاء العالم، حيث يتم توفير نصوص وملخصات ومقالات من الصحف ووقائع المؤتمرات والبث الإذاعي والتلفزيوني والدوريات والتقارير الفنية غير السرية، وتتوفر المعلومات الجديدة في غضون 48– 72 ساعة من وقت النشر أو البث الأصلي، وفي خبر صغير مر مرور الكرام أعلنت الإدارة ذاتها بعد مفاوضات ذات صوت منخفض عزمها على إغلاق ذات المصادر التي فتحتها سابقاً بحلول نهاية العام الجاري، مما سيشكل ضربة للباحثين الذين استبشروا خيراً بالخطوة السابقة، وأسباب هذا القرار ليست واضحة حتى الآن.

إن المصادر المفتوحة هي حق أساسي للباحثين عن العلم وعن الحقيقة وإخفاء هذه المصادر يصادر حقنا في المعرفة وفي نشرها، ويثير الريبة حقاً.

السمكة داخلك

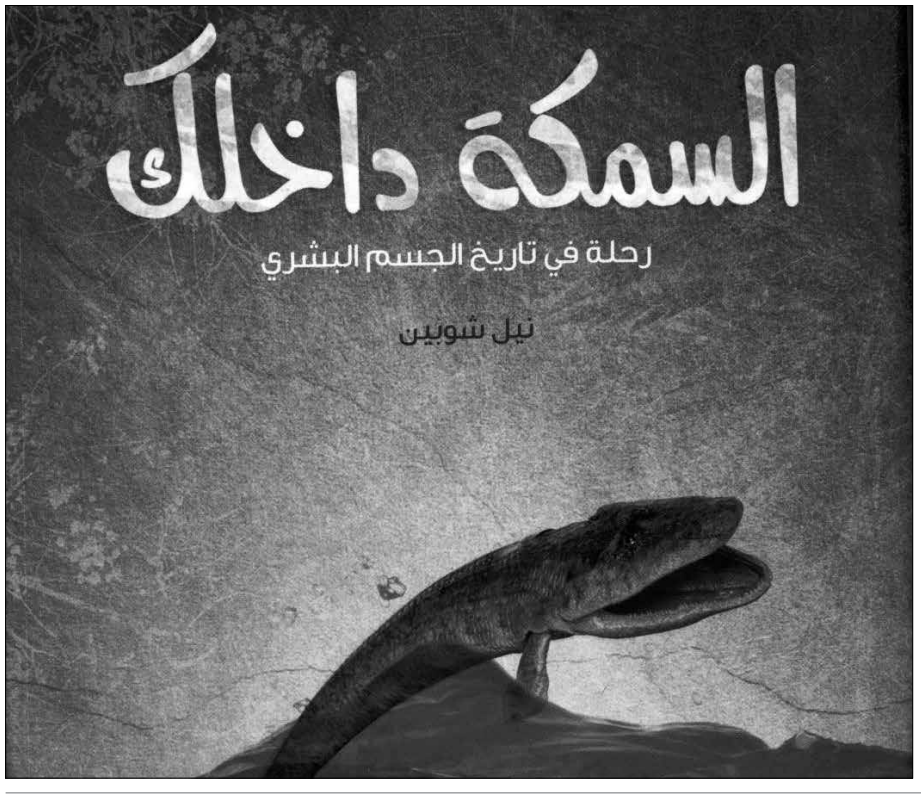

في كتابه المعنون السمكة داخلك «رحلة في تاريخ الجسم البشري» يتحدث الكاتي نيل شوبين عن علاقة الجسم البشري وقرابته مع أسلافه من الحيوانات عبر تاريخ تطور الحياة على الأرض، تلك المعلومات التي استقاها من خلال دراسته وتدريسه لعلم التشريح المقارن في الجامعات، يقول شوبين:«التشريح هو المساق الذي يتعلم فيه طلاب السنة الأولى في الطب جثثاً بشرية، وهم يتعلمون أسماء معظم الأعضاء والتجاويف والأعصاب والأوعية في الجسم وتنظيمها. وهذا هو مدخلهم الرئيسي إلى عالم الطب، فهو خبرة تشكيلية في طريقهم ليصبحوا أطباء.

من الوهلة الأولى لا يمكنك أن تتخيل مرشحاً أسوأ مني لمهنة تدريب جيل قادم من الأطباء: فأنا عالم مستحاثات أمضى معظم حياته يعمل على الأسماك. لقد اتضح أن كون المرء عالماً إحاثياً له فائدة عظيمة في تدريس تشريح الإنسان. لماذا؟ لأن خرائط الطريق الرئيسية لجسم الإنسان تمتد في أجسام الحيوانات الأخرى. وأبسط طريقة لتعليم الطلاب أعصاب الرأس في الإنسان، هي أن تريهم الأعصاب المشابهة في أسماك القرش. وأبسط الطرق إلى أطراف البشر موجودة في الأسماك. وتعد الزواحف مصدر فائدة بحق، لتبيان تركيب الدماغ أيضاً. والسبب وراء ذلك كله، هو أن أجسام هذه المخلوقات عادة ما تكون نسخاً مبسطة من أجسامنا نحن البشر.

كنت أعمل في القطب الشمالي، خلال صيف السنة الثانية من تدريسي المساق، وقد اكتشفت، وزملائي أحفورة لسمكة أعطتنا بصيرة جديدة قوية على اجتياح اليابسة من جانب الأسماك قبل ما يزيد على 375 مليون سنة. إن ذلك الاكتشاف وغزوي لتدريس تشريح الإنسان، قاداني إلى استكشاف صلة سحيقة. وقد أضحى ذلك الاكتشاف هذا الكتاب».

صدرت النسخة المترجمة من هذا الكتاب في العام 2012 عن هيئه أبو ظبي للسياحة والثقافة ويقع في 319 صفحة من القطع المتوسط.

«العملة الافتراضية».. ثروات من الهواء

«من غير العادل تصنيف «العملة الافتراضية» على انها فقاعة ستنفجر قريبا في الهواء، فالطلب المتزايد على أنماط العملات الافتراضية يثبت حقيقة لا يمكن تجاهلها : لم يعد الناس قادرين على ائتمان الحكومات على أموالهم.»

■ سمير حنا

كانت هذه خلاصة الصحفي البريطاني «مات رايدلي» في مقاله الأخير في صحيفة التايمز، وهو بالطبع لم يكن صاحب السبق في الحديث عن هذا المفهوم المركب علمياً واقتصادياً، فهو بلا شك سبق مثير للاهتمام وظاهرة جديدة تستحق الدراسة والتمحيص وهي تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم ليثير فضول المهتمين باستثمار هذه الفكرة الجديدة كلياً.

يفيد التحليل العلمي المجرد هنا في الوصول إلى فهم أكبر لهذا المفهوم، فالعملة الافتراضية –أو كما تعرف باسم BitCoin– هي تجسيد الكتروني لوسائل الدفع متضمنة جميع المزايا المعروفة الخاصة بها مع إلغاء شبه كامل لدور الدولة التقليدي في انتاج العملة، ولمزيد من التوضيح علينا ان نتذكر بأن استخدام العملة التقليدية يعني انتقالها فيزيائياً من شخص لآخر، وقد يقوم هذا الأخير باستخدام هذه العملة من جديد، أي أن واحدة المال تدور بين الناس وهي غير قابلة للتعقب ولا تحمل أي علامة تدل على مالكها في أي وقت من الأوقات، وهذا ما تعمل "العملة الافتراضية" على تحقيقه عن طريق نظام الدفع الالكتروني الخاص بها، ذاك النظام المختلف تماماً عن انظمة الدفع الالكترونية الحالية القابلة للتعقب وكشف جميع المرتبطين بها.

ولتحقيق ذلك كان لابد من تصميم نظام حاسوبي معقد للغاية يشرف على جميع المناقلات المالية تلك، لذا تم بناء أكبر حاسوب فائق «Super Computer» في العالم، إنه الحاسوب القادر على إنجاز كوينتليون «واحد وعلى يمينه ثمانية عشر صفراً » عملية حسابية في الثانية الواحدة!! حيث يقوم هذا «الوحش» الحسابي بـ«الدفع» للناس بالعملة الافتراضية والتحقق من صلاحية جميع المناقلات المالية بينهم، بالإضافة لخلق سجلات غير قابلة للاسترجاع لكل تلك المصاريف تعبر عن عملية انتقال ملكية ذات العملة من شخص لآخر وبالتالي لن يتم صرف أي عملة افتراضية مرتين، كما هي الحال مع العملة العادية تماماً. تم تطبيق ذلك بنجاح كبير، بنجاح فاق التوقعات، حتى أن البعض قد لاحظ نجاح استخدام هذا النمط من الدفع في عمليات غسيل الأموال أو الإتجار بالمخدرات أو التهرب الضريبي، لأنه ببساطة غير قابل للتعقب، كما هي الحال مع الأموال الحقيقية وعلى النقيض من عمليات الدفع الالكتروني المعتادة والخاضعة للقيود والرقابة.

لكن وراء الأكمة ما وراءها، فهذا النمط الجديد من الدفع «المستقل» عن الدولة يحظى بـ «تشجيع» الليبراليين وداعمي اقتصاد السوق المفتوح كصديقنا «مات رايدلي» على سبيل المثال، لأنهم يفكرون جدياً باستبدال العملة التقليدية بالافتراضية للتخلص من أزمتهم الاقتصادية المتفاقمة وتداعياتها من كساد وتضخم مع زوال العملة الحالية، ولخلق قوة شرائية من لا شيء، لكن هذا الأمر غير قابل للتحقيق على الإطلاق ولعدة أسباب، أهمها «حصرية» استخدام هذه العملة على شبكة الانترنت ولجوء العديد من المستخدمين إلى وسائل الدفع الالكترونية «الآمنة»، حتى أن افتراض زوال جميع هذه العوائق لن يحل الازمة الرأسمالية لأن تلك الأزمة لا تتعلق بعلل النظام النقدي المستخدم بل بطبيعة نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه.

هذا النمط من الأموال الإلكترونية يستخدم في الدفع في عمليات غسيل الأموال أو الإتجار في المخدرات لأنه غير قابل للتعقب

على كل حال سيبقى هذا النمط الجديد يثير المزيد من الأسئلة، وهو يخضع اليوم للعديد من التطورات التي تعكس حاجة النظام الرأسمالي العالمي إلى حلول جديدة ترأب صدوع مركبتها الغارقة، لكنه يعد بلا شك من أهم الأفكار التكنولوجية المثيرة للجدل، وفاتحة جديدة لعالم غامض سيلقي بأثره على أدق تفاصيل العيش لكل منا.

أخبار العلم

معالجة التصحر في الصين والدول العربية

تغلبت الصين على مشكلة الأراضي المتصحرة في شمالها، حيث نجحت في تحويلها إلى حقول ومراع تمتد على مساحة 15,34 مليون هكتار، من خلال جهودها في ال35 عاما الماضية.

وكشف تشانغ يونغ لي، نائب رئيس مصلحة الدولة للغابات مؤخرا أن الصين حققت ما يسمى ب «تقدم البشر وانسحاب الصحراء» بواسطة تنفيذ مشروع التحريج في شمال الصين، والذي يعني زراعة أحزمة خضراء واقية في مناطق بشمال شرق الصين وشمالها وشمال غربها. وعالجت الصين في ال35 عاما الفائتة قرابة 278 ألف كيلومتر مربع من الأراضي المتصحرة، وأنشأت حقولا ومزارع على مساحة 15,34 مليون هكتار.

فضلا عن ذلك، ارتفعت نسبة الغطاء الغابي في منطقة المشروع من 5,05% في عام 1977 إلى 12,4% في العام الجاري، بينما ازدادت كمية الأشجار الحية في الغابة من 720 مليون متر مكعب من عام 1977 إلى 1,39 مليار متر مكعب، الأمر الذي شكل سورا أخضر في شمال الصين . وأظهرت إحصاءات المصلحة أن الصين قد أتمت عملية التحريج على مساحة تمتد لأكثر من 5,61 مليون هكتار، ونجحت في حماية وإعادة الطبيعة لأكثر من عشرة ملايين هكتار من المروج والمراعي، التي كانت تعاني من التصحر وتملح التربة أو زيادة قلويتها.

هذا وقد شهدت 8 مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم في البلاد تقلصا في مساحة أراضيها المتصحرة، وهي مقاطعات شنشي وقانسو وتشينغهاي وشانشي وخبى وهيلونغجيانغ ومنطقتي نينغشيا ومنغوليا الداخلية، إذ شكلت مساحة الأراضي المتصحرة التي تمت معالجتها 85,3% من الإجمالي في الصين.

بدأت بإقامة دورات تدريبية مخصصة للدول العربية في مجال معالجة التصحر والوقاية منه منذ عام 2006، كما أهلت ما يزيد عن مائة من الأكفياء العرب القادمين من مصر واليمن والسودان وتونس والمغرب وغيرها من الدول العربية.

■ ■ ■

عمر الزهور والديناصورات

أجرى علماء سويسريون بحوثا حول الفترة التي ظهرت فيها الزهور الأولى على الأرض، وذلك بدراسة حبوب لقاح متجففة، علما أنه من المعروف أن العديد من أنواع الزهور كانت منتشرة منذ 90 مليون عام على الأقل، إلا أن المختصين لم يتوصلوا حتى الآن إلى فترة معينة يمكن تحديدها كحقبة زمنية شهدت الظهور الأول للزهور. إلى ذلك كانت بحوث سابقة قد كشفت أن عمر الزهور لا يقل عن 140 مليون سنة، على الرغم من أن هذه البحوث لم تتمكن من التعرف على السلالة التي انبثقت الزهور عنها. لكن البحوث التي أجراها علماء من جامعة زيوريخ السويسرية انتهت إلى أن الزهور ظهرت منذ 245 مليون عام، أي بما يزيد عن 100 مليون عام عمّا كان سائدا حتى الآن، أي في الفترة التي عاشت فيها الديناصورات. تسنى للعلماء السويسريين التوصل إلى هذه النتيجة بعد تحليل عينات متجففة من حبوب اللقاح لورود جبلية تم اكتشافها في شمال سويسرا. طرحت هذه الحقيقة العلمية الجديدة تساؤلا حول الحشرات التي كانت تقوم بتلقيح الزهور، وذلك انطلاقا من أن النحل ظهر على الأرض قبل 140 مليون عام، مما دفع العلماء إلى التأكيد على نظرية قديمة تفيد بأن هذه المهمة كانت على عاتق الخنفساء. يذكر أن حبوب اللقاح التي تم العثور عليها تعود لـ 6 أنواع مختلفة من الورد، مما يعني أن التنوع كان جزءاً من عالم الأزهار ابتداء من الفترة الأولى التي شهدت ظهورها.

■ وكالات

فضح الأسس المالية للطبقة الرأسمالية العابرة للحدود 2/2

في إطار محاولتنا لفهم بنية هذه الطبقة وآلية عملها، سنتطرق إلى ما جاء في كتاب «الطبقة المتفوقة: النخبة الحاكمة والعالم الذي تصنعه» لكاتبه ديفيد روتكوبف والصادر عام 2008، حيث يقول روتكوبف بأن هذه الطبقة تشكل حوالي 6 - 7 آلاف شخص أي ما يعادل 0,0001 % من سكان العالم!
هؤلاء الأشخاص هم أولئك الذين دائماً ما نجدهم في كل من منتدى دافوس الاقتصادي وكبرى الشركات وبين صفوف النخب التي تقوم بصياغة السياسات العالمية وفي ذروة هرم السلطة العالمية، إضافةً إلى أن 94% منهم هم من الذكور ومن بيض البشرة ومعظمهم يأتون من أمريكا الشمالية وأوروبا.

■ بقلم: بيتير فيليبس وبرادي أوزبورن*
ترجمة وأعداد: نور طه

ذكر روتكوبف بأن: «هذه المجموعة هي المسؤولة عن وضع الأجندات الخاصة بمجموعة «الثمانية الكبار G8» و«العشرين الكبار G20» وحلف الناتو والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما أنهم يشغلون مناصب رفيعة في أعلى مراكز رأس المال المالي والشركات العابرة للقارات وفي كل من الحكومة والجيش والأوساط الأكاديمية وفي المنظمات غير الحكومية وأيضاً بين الشخصيات والزعامات الروحية وفي نخب الظل* الأخرى».

وعلى الرغم من وجود أكثر من 1500 ملياردير حول العالم، إلا أن هذا لا يعني أنهم – جميعاً – جزءٌ من هذه «الطبقة المتفوقة» من حيث تأثيرهم على السياسات العالمية. لكن هذا لا يغير من حقيقة امتلاك هؤلاء – 1500 ملياردير – لثروة تعادل ضعفي ما يمتلكه 2,5 مليار إنسان، وهي الحقيقة التي يفهمها هؤلاء الأثرياء جيداً كما يفهمون الفارق الطبقي الشاسع بينهم وبين الأغلبية الساحقة من سكان الكوكب الفقراء.

السلاح في وجه الثورة

يوجد تشابه كبير بين أصحاب المليارات المنتمين لهذه الطبقة الرأسمالية وبين أصحاب المزارع الاستعمارية من ناحية إدراكهم لكونهم يشكلون أقلية صغيرة ذات موارد وقوة هائلتين، إلا أنهم يعيشون في قلق دائم من الثورات وحركات التمرد المتزايدة التي تقوم بها الجماهير الفقيرة والمستَغلة. ونتيجة لمخاوفهم الطبقية هذه، فإن هذه الدوائر تعمل جاهدةً لحماية هيكلها من خطر تمركز الثروة.

إن الغرض الرئيسي من امتلاك دول حلف شمال الأطلسي «الناتو» لحوالي 85% من نسبة الإنفاق العالمي على الدفاع هو حماية رأس المال، والأمر ذاته ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي يفوق إنفاقها العسكري إنفاق جميع دول العالم الأخرى مجتمعةً !! كما أن المخاوف من قيام ثورات نتيجة انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية، تساهم بشكل كبير بصياغة جدول الأعمال العالمي للحلف في ما يُسمى بـ «الحرب على الإرهاب».

ويوماً بعد يوم، يزداد وضوح الدور الذي يلعبه الحلف كشرطي عالمي تنحصر مهمته في حماية الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود.

تقدم العنف مع تطور رأس المال المالي

مع الظهور شبه الكامل لهذه الطبقة في ثمانينيات القرن الماضي، وبالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ الناتو بعمليات جديدة وعلى نطاق أوسع. حيث قام الحلف بدايةً بمغامرته المعروفة – والمستمرة – في البلقان، ومن ثم انتقل إلى أفغانستان وبعدها إلى العراق عام 2005، كما أنه نفّذ مؤخراً عمليات عديدة في ليبيا. أما الآن وفي عام 2013، فقد بدأ الحلف ببحث إمكانية القيام بعمل عسكري في سورية.

ويمكننا هنا النظر إلى استخدام الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود لحلف شمال الأطلسي كضامنٍ لأمنها العالمي على أنه جزء من استراتيجية توسيع الهيمنة العسكرية الأمريكية حول العالم، بحيث تعمل الإمبراطورية الأمريكية – الأطلسية وأذرعها العسكرية والصناعية والإعلامية تحت إمرة هذه الطبقة لحماية رأس المال الدولي أينما تواجد.

من جانب آخر، أفادت دراسة صادرة عن جامعة «زيوريخ» عام 2011 أنجزها كل من «ستيفانيا فيتالي» و«جيمس بي جلاتفيلدير» و«ستيفانو باتيستون» من المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا، بأن مجموعة صغيرة من الشركات وعلى رأسها المصارف تتمتع بنفوذ هائل على الاقتصاد العالمي، ووجدت الدراسة بأن147 شركة فقط تُسيطر على نحو 40% من ثروات العالم !!

وبالانتقال إلى الجانب الإعلامي من دراستنا، فمن الجليّ أن وسائل الإعلام في عالم الشركات الذي نعيش فيه لا تعير أيّ انتباهٍ للمفاهيم الأكاديمية كالمفهوم الذي تناقشه دراستنا على سبيل المثال. حيث أظهرت إحدى الدراسات حول التغطية الإخبارية والتي تمحور بحثها حول «الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود» بأن هذا المصطلح لم يُذكر خلال العقد المنصرم سوى ثلاث مرات فقط اثنتان منها عبر وسائل إعلام غير أمريكية.

جوهر مكونات الحكم في النظام الرأسمالي

لطالما نظرت السلطات الأمريكية إلى البنوك الكبرى على أنها «أكبر من أن تفشل أو تُفلس»، كما أنها لم تحرك ساكناً تجاه الأنشطة الإجرامية لهذه البنوك واكتفت ببعض الإصلاحات الهزيلة دون القيام بالملاحقات القضائية اللازمة. إضافة إلى رفض الحكومة الأمريكية محاكمة أيٍ من مسؤولي البنوك التي تبيّض مليارات الدولارات لمصلحة عصابات بيع المخدرات، التي تقوم بدورها – أي البنوك – برفض الامتثال للقوانين الأمريكية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال كبنك «جي بي مورغان تشيس» على سبيل المثال. هذا ولم تعد هذه البنوك «أكبر من أن تفشل» فحسب، بل أصبحت أكبر من أن تتقسم أيضاً.

لقد كانت النظرة التقليدية للبنوك تتلخص بأنها عبارةٌ عن كيانات منفصلة تتنافس فيما بينها لكسب المستهلكين واجتذابهم لإيداع أموالهم واستثماراتهم فيها، حيث كانت هذه المنافسة تَفرض – نظرياً – على البنوك تقديم أفضل الأسعار والمعدلات. أما في الواقع، فقد وَجدت هذه البنوك أن مستوى الربح الذي تحققه أثناء عملها مجتمعةً تفوق النسبة التي تحققها حين تتنافس ضد بعضها البعض.

هذا وقد شكّل إدراك كل من الشركات والأفراد الذين يشكّلون الجوهر المالي لـ «طبقة الرأسمالية العابرة للحدود» للتلازم الكبير بين مصالحهم حافزاً أمامهم لضم قواهم – بشكل موافق أو مخالف للقانون – بغية التلاعب بالقوانين والسياسات والحكومات عبر العالم وتجييرها لخدمة أهدافه، كما أنهم يلعبون أدواراً هامة ونشطة في المجموعات السياسية والحكومة العالمية.

فعلى سبيل المثال، تملك خمسةٌ من الشركات الثلاث عشرة المذكورة آنفاً – والتي تشكّل الركيزة الأساسية للطبقة الرأسمالية العابرة للحدود – مديرين يعملون كمستشارين في صندوق النقد الدولي، وتمتلك ست شركات أخرى عدة مستشارين في البنك الدولي .بالإضافة إلى أن عدداً من المدراء المنتمين لخمس شركات أخرى هم أعضاء في مجلس العلاقاتً الخارجية الأمريكي. و يعمل/ عمل سبعة من أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات في المجلس الاحتياطي الفيدرالي على الصعيدين الإقليمي والوطني في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن فهم وتحديد الطرق التي يعمل وفقها هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بكل هذه السلطة والنفوذ هو جزء مهم ولا يتجزأ من مسيرة أي حركة ديمقراطية تسعى لحماية مصالحنا العامة وصولاً لتمكين جميع البشر من التشارك فيما بينهم وتحقيق الازدهار الذي ينشدونه.

تعمل الإمبراطورية الأمريكية - الأطلسية وأذرعها العسكرية والصناعية والإعلامية تحت إمرة هذه الطبقة لحماية رأس المال الدولي أينما تواجد.

إن الغرض الرئيسي من امتلاك دول حلف شمال الأطلسي «الناتو» لحوالي 85% من نسبة الإنفاق العالمي على الدفاع هو حماية رأس المال.

■ هوامش:
نخب الظل* : تشمل منظمات الأمن القومي ذات الصلة بعصابات المخدرات الدولية التي تستغل الحروب الأمريكية لتهريب وبيع كميات هائلة من المخدرات لتقوم لاحقاً بتبييض أموال هذه التجارة عبر البنوك الأمريكية الكبرى.
بيتر فيليبس* : أستاذ علم الاجتماع في جامعة ولاية سونوما ورئيس مؤسسة حرية الإعلام.
برادي أوزبورن* : من كبار الباحثين في جامعة ولاية سونوما.

صرخة «إنسانيّة» أم مطلب سياسي...!!

«بكفي قتل... اشبعنا دمار..» عباراتٌ كثر ترددها بين السوريين بمختلف أطيافهم منذ اندلاع دوامة العنف في الأزمة السورية. دعواتٌ تبلغ ذروتها اليوم خاصّة بعد ما ذاقه السوريون من ويلات الاقتتال الوهمي الشرس، وبذلك تصبح مقولة «وقف العنف» أولويّة تعكس ضرورة ملحّة لدى مختلف أطياف المجتمع السوري. ضرورة لا تدع مجالاً للشك بمصداقيّة أو رغبة تلك الدعوات «السوريّة» سياسية كانت أم مدنية وأهلية، افتراضية أم واقعية لوقف الاقتتال بين السوريين...

■ رند سودان

في الوقت ذاته، تخرج تلك العبارات من كونها مطلباً سورياً حقاً لترتدي حلّة «النجومية العالمية».. وتتصدر برامج العالم السياسية منها والاقتصادية، وحتى تلك البرامج الاجتماعية، فتختلط الدعوات لتختلط معها نوايا الداعين خاصّة وإن تصدرت إحدى تلك العبارات تصريحاً لأكثر المساهمين في دوامة سفك الدم السوري «البيت الأبيض نموذجاً» الأمر الذي يخلق لدينا اليوم أولوية أخرى هامة هي حماية هذه «الأولوية» من شر التعميم والتجريد الذي قد يصل بنا إلى حد التمييع أو الهرطقة الإعلامية والترديد الببغائي..

أزمة الشعارات..

على امتداد الأزمة السورية، انطلقت الكثير من الدعوات والحملات التي تنشد «وقف العنف»، وحظيت بمتابعة هامة في مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أساسي. وبقدر ما تجسد هذه الدعوات ضرورة ملحّة، إلا أن بعض القائمين على تلك الدعوات حاول إيهامنا بدرجة من الدرجات بأن «وقف العنف» ضرورة «إنسانية» وحسب، ومطلباً هاماً يجب أن نجرده من أي مضمون سياسي أو اقتصادي اجتماعي،ص وأن نتعامل معه بمنأى عن «كل شيء»، تجريد من شأنه أن يبعدنا عن فهم الأسباب الحقيقية لما شهدته وتشهده بلادنا من عنف، يفتك ببشرها وحجرها، ويعيق علينا بالتالي إيجاد حل جذري يضمن الخروج السليم من هذه الدوامة .

«العنف» المجرّد:

بالأمس البعيد والقريب.. حاول الكثيرون من طرفي الاقتتال الوهمي «نظام–معارضة» إيهامنا بأن «دوامة العنف» قادمة لا محال ولا قدرة على تلافيها.

بينما بدأ الإعلام الرسمي الحديث عن تدفق أعداد خياليّة من المسلحين «آنذاك» وعن «أنفاق» قد تصل القطب الشمالي بالجنوبي...!!

أما الطرف الآخر فبدأ يحصي «متنبئاً» أعداد «قنّاصات النظام» وبالتالي أعداد الشهداء التي ستسقط نتيجة ذاك القنص «الغادر» قبل أن تخرج المظاهرة بأيام أي قبل أن يحضّر «المغدور» نفسه لعملية «الغدر» بأيام...!!

ولا تبتعد الكثير من الذرائع الإعلامية «المفضوحة» التي هدفت إلى تبرير «العنف» قبل وقوعه في حقيقة الأمر عن كونها «هرطقة» يراد منها إبعادنا عن الأسباب الحقيقية للأزمة أولاً وإخضاعنا لثنائية «إلى الأبد – إسقاط النظام» شئنا أم أبينا ذلك، وبمجرد ابتعادنا عن أسباب الأزمة الجذرية، يصبح من السهل على أحدهما أن يقنعنا بأن شعاره شيء، والعنف شيء آخر، كأن يقنعنا أحد المعارضين بأنه يريد فقط «إسقاط النظام»..! ولكن دون عنف ودون أدنى ارتباط مع من يتوافقون معه بطرحه السياسي من «متآمري» الخارج أو الداخل على حد سواء. وخلاصة القول كان للعنف حوامله الرئيسية، والتي تجلت آنذاك بالشعارات المتطرفة، شعارات لها مدلولاتها السياسية الاقتصادية الاجتماعية، وهي واضحة للعيان بقدر لا يسمح لأحد الطرفين، مهما حاول عابثاً اليوم أن ينسينا بأن شعاره «المستحيل» سيؤدي بنا إلى ما نعاني منه اليوم.

ثنائيات جديدة..

تشكّل اليوم بعض دعوات الخروج من العنف أو دعوات إيقافه امتداداً طبيعياً للثنائية التي بدأت بها هذه الظاهرة، عباراتٌ من شأنها اختزال شعار «وقف العنف» وكأنه مجرّد دعاية مدنيّة أو أهليّة أو عائليّة حتى..«شيلنا من السياسة، بدنا نخلص من القتل..!! لا تقلي اقتصاد وبرنامج ومعالجة، بدنا نحب بعض وخلص.. هلأ شيلني من الحكي الفاضي تبع الفقر والتهميش والفساد، في دم عالأرض» من حيث أن «العنف» له حوامله السياسية والاقتصادية الاجتماعية، بالمقابل يصبح لـ«وقف العنف» أيضاً حوامله وبرامجه البديلة التي من شأنها أن تعالج كل أسبابه لتمنع حدوثه مجدداً بشكل أو بآخر، و يستوجب «حمّام الدم» معرفة كل الخطواتٌ اللازمة لإيقافه، وهو وإن لم يتسلّح ببرامجه الاقتصادية السياسية – القريبة والبعيدة المدى – حتماً سيبقى صريع المجتمعات الافتراضية ومقترحاتها أو حبيس النوايا الحسنة، والمطلب السياسي هو مطلب إنساني ناضج يدرك خطواته المتماسكة والواقعية للوصول إلى مبتغاه، كذلك مبدأ «وقف العنف» هو طرحٌ إنساني لا يحتاج إلى إشعال الشموع أو ذرف الدموع، فالدموع لا تنهي الاقتتال حتى لو كان المتقاتلون «أخوة»...

المطلب السياسي هو مطلب إنساني بالضرورة، ولمن يريد نسف هذه الحقيقة بترداد جملة أن «السياسة لعبة الكبار»، عليه أن ينصت جيّداً لصرخة ذاك السياسي المخضرم حينما قال: «هذه الإنسانية قالت كفى..».

انطلقت الكثير من دعوات وحملات «وقف العنف»، لكن البعض حاول إيهامنا بأنها ضرورة ومطلب «إنساني» وحسب. يجب أن نجرده من أي مضمون سياسي أو اقتصادي اجتماعي

الأب باولو من جديد؟

■ سلمى السعيد

هي ندوة حول سورية أعلن عن عقدها في الثامن والتاسع والعاشر من هذا الشهر في معهد العالم العربي في باريس، هذه الندوة متعددة الاختصاصات تتحدث عن إعادة الإعمار المادي وغير المادي في سورية، وعن السياسة المستقبلية لسورية في الغد القريب. والحديث في معظمه هو لمحة عن الوضع السياسي والآفاق المحتملة ضمن سياق الأحداث في العالم العربي «مصر وتونس وليبيا» ومن المفترض بث العروض والمناقشات على وسائل الإعلام المختلفة.

يتحدث في هذه الندوة عدد من المتحدثين أهمهم «تيري بواسييه» من جامعة ليون، و«فرانسوا بورغا» مدير أبحاث CNRS والأب اليسوعي «باولو دالوليو»، و«بسمة قضماني» مديرة مبادرة الإصلاح العربي و«زياد ماجد» من الجامعة الأمريكية في باريس، و«ليلى فينال» من جامعة رين، ويدير النقاش «سلام الكواكبي» المدير المساعد لمبادرة الإصلاح العربي بالتعاون مع رابطة «إلى سورية»

هذا كان فحوى الإعلان عن الندوة، ومن اللافت للنظر عدة أمور هنا:

أولاً: كيف ظهر اسم الأب باولو دالوليو في إعلان الندوة؟ وهو الذي نعته وبكت على موته المفترض وسائل إعلام عديدة في عدة أمكنة، أم أنه يشبه أسامة بن لادن يظهر عند اللزوم ويختفي عند اللوازم، «يعني موت وحياة تحت الطلب» وهو من يتحدث عن «أية ديمقراطيات في سورية إسلامية» كأنما لم يكن هو شريكاً في صنع هذا التطرف بشكل من الأشكال.

ثانياً: باعتبار حاميها حراميها كالعادة، أنى لجماعة ما يسمى بالائتلاف الوطني أن يكونوا في واجهة إعادة الإعمار المادي واللامادي؟ ويتحدثون عن «الآثار والتراث والهندسة المعمارية والتخطيط المدني ومستقبل المجتمع المدني وإعادة إعمار فكرية، وأي علوم سياسية لأية سورية؟»

ثالثاً: ما هي مبادرة الإصلاح العربي؟ التي تكون «بسمة قضماني» –وهي غنية عن التعريف بارتباطاتها المشبوهة_ مديرتها التنفيذية، تلك المؤسسة والتي بحسب موقعها « تلقى تمويلها المالي من مصادر عربية بالأساس إلى جانب مؤسسات خيرية ومراكز بحثية وبنوك وشركات دولية فضلا عن متبرعين أفراد».

ونحن ها هنا نيام نترك للغريب والهجين تسيير أمورنا، ننتظر فرج النظام الفرنسي وأتباعه، وعطف «صاموئيل سيزونيسكي» ليحدثنا عن كيفية استخدام ذكائنا الاجتماعي لبناء بلدنا ولنتطور أخلاقياً، وحنان «إيريك هيوبرشت» سليل «ايكوشار» ليخطط لنا مدينة دمشق كما فعل سلفه، حينما خطط لتدمير المدينة القديمة وتمزيق البنيان الاجتماعي لأقدم عاصمة مأهولة في التاريخ، ورقّة «فاليري كليرك» لتقول لنا كيف نهدم مناطق المخالفات والعشوائيات لنفسح المجال للقطاع الخاص ليقوم بإعادة الإعمار. تصبحون على وطن.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/10/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

لينا حوارنة لـ«قاسيون»:

«ضرورة رسم الخط العام لمشروع ثقافي وطني»

كنسمة لطيفة ودافئة تدخل إلى الروح، الفنانة السورية لينا حوارنة، التقتها قاسيون وجرى الحديث عن العلاقة التبادلية بين الفن والمجتمع وأثر التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي يعيشها العالم حالياً ومنطقتنا بشكل خاص، بالإضافة إلى حال الفن في بلادنا في ظل هذه التحولات، والعلاقة بين الفن والسياسة في العموم.

«الفنان يمارس السياسة ولكن بشكل غير مباشر»

وحسب رأي الفنانة «لينا» يقوم الفنان بدوره الوظيفي في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال فنه. فعندما ينقل الواقع ويظهره ويسلط الضوء على مشكلة ما فهو يمارس السياسة ولكن ليس بشكل مباشر لأنه ليس مطلوباً من الفنان التحزب ليعبر ويعكس ما يجري في المجتمع فيصبح مقولباً.

وهنا يفترض أن يمتلك الفنان هامشاً من الحرية تتيح له طرح الآراء المختلفة التي يعكسها في فنه. لأن واجبه إيصال حالة ما يمثلها دون تقديم خطابات مباشرة، وإنما من خلال دور، فالدخول إلى الناس من خلال العمل الدرامي. الدراما من المجتمع وهي موجهة للمجتمع . وإذا أراد الفنان العمل في السياسة بشكل مباشر فذلك يتعلق بالاهتمام الشخصي.

«الممثلون محكومون بنصوص..»

ومن جهة أخرى أكدت الفنانة «حوارنة» أن الكثير من الأعمال السياسية التي قدمت في الفترة الماضية لا تتلمس المشكلة بشكل حقيقي وواضح أحياناً، لأنها محكومة بكاتب، ومخرج، ومنتج يهمه أن يباع العمل، هناك موضوع تجارة في النهاية. ولكن المشاهد لا يعرف التفاصيل الداخلية للعمل ولا يراها فيقوم بالحكم على الممثلين ويحملهم أحياناً ما هو فوق طاقتهم.

الممثلون محكومون بنصوص تعرض عليهم، يناقشونها قدر الإمكان ولكنهم في النهاية محكومون بها. وحتى الكاتب محكوم أيضاً بظروف معينة منها ثقافته وإمكاناته، وحصوله على الموافقة. وليس لدينا سيناريست متخصص كثيراً. رغم أن العمل بالإمكانيات الموجودة لدينا جيد نسبياً نظرا لما وصلنا إليه من نقل الواقع، ولكننا نفتقر للثقافة عند الكاتب الذي سينقل الفكرة ومعالجة الخط ونقل الشخصية من «أ» الى «ب» والبعد النفسي لها، كما تفعل الكاتبة «يم مشهدي» التي تنقل منمنمات الشخصية وتفاصيلها وهذا يتطلب مخرجاً ذكياً وجاداً.

«الأزمة الثقافية جزء من الأزمة العامة..»

أما بالنسبة للحالة الثقافية في سورية عموماً فهي مأزومة جداً، وهي جزء من الأزمة العامة الموجودة بكل مفاصل الحياة، وهي ناتج عن موروث متعلق في جزء منه بالتربية، إذ يجري حشو الرؤوس بالمعلومات لتحفظ دون تكوين ثقافة حقيقية، ما يؤدي في الغالب إلى قولبة الأفكار والإحباط ، وقد يتجاوز البعض هذا الواقع بالاجتهاد الشخصي ولكنها تبقى في العموم استثناءات. من جهة أخرى لا يوفر العمل في المجالات الثقافية عيشاً كريماً وهو أحد أسباب ابتعاد الناس عن الثقافة.

«السينما في بلادنا تنتج أفلاماً للمهرجانات فقط»

أما بالنسبة للمؤسسات الثقافية الرسمية، فلا يوجد مؤسسة ثقافية متابعة بشكل جيد. فالقطاع العام لا يهمه الموضوع التجاري وبيع أو تسويق العمل الفني. أما القطاع الخاص فلأجل بيع العمل يستخدم أسماء شخصيات محددة ويعتمد على موديلات كماركات تجارية، مما يؤدي إلى تراجع الدراما حتماً. وقد حوربت الدراما السورية وأصبحت المادة المقدمة أقل من المستوى المطلوب. بينما يمكن حماية الدراما من خلال العمل المؤسساتي.

وبالنسبة للسينما فقد كانت المؤسسة العامة للسينما تنتج أفلاماً موجهة لمهرجانات، ولكنها دون مستوى المهرجانات، لأن الإمكانيات المادية للسينما ضعيفة وتعاني من الإهمال. وكانت محتكرة لعدد معين من المخرجين، وهم أنفسهم صانعو النصوص..! بالإضافة إلى أن التكلفة في السينما عالية جداً. والنتيجة أن أصبحت الفترة بين إنتاج كل فيلم وآخر من عشرة الى عشرين عاماً. بينما يوجد إقبال نوعاً ما على المسرح والجيل الجديد يحاول أن يغير ويعطي طابعاً وأسلوباً جديداً.

«المشاهد السوري ذكي وهو ناقد لاذع»

وبالنسبة لمفهوم النخبة المثقفة وعلاقتها بالحالة الاجتماعية العامة تقول «لينا»: توجد خطوط حمر كثيرة في طريقة إخراج العمل.رغم المحاولات الكثيرة للاعتماد على طريقة إظهار العمل الفني بشكل جميل دون كذب أو تجميل، ونقله بصورة فنية .والمشاهد الذكي يراه ويحكم عليه لأن المواطن السوري ناقد لاذع، لا يعجبه أي شيء يقدم له، فهو يرفض التسطيح وعدم معالجة الفكرة بالشكل الصحيح . وبالنسبة لي ليس كفنانة بل كمشاهدة سورية أرى أحياناً الضعف الإنتاجي في الدراما في محاولة توجيه ما، لفكرة ما في هذا العصر، وهذا الزمان المفتوح . ولذلك اطالب بنوعية أفضل ونص أفضل. ثم أن متابعة الدراما الأجنبية لا تعنينا بشكل مباشر، ولكن من الممكن متابعة الفكرة لنرى ونلاحق العمق والأكشن وتقنيات الإنتاج والإخراج التي يحبها جيل الشباب.

الوسط الفني يشبه المجتمع وهو يعكس حالة المجتمع العامة، وهو مثل أية مهنة أخرى حيث كل فنان يعبر عن ذاته ولا أحد يشبه الآخر.ولكنهم يعتمدون على العمل الجماعي حيث يتعاون أشخاص يتعاملون مع بعضهم ويعطون بعضهم بشكل صحيح. وهنا يمكن أن يؤخذ من الشخص أفضل ما عنده لمصلحة العملية الفنية.

واختتمت الفنانة «لينا حوارنة» حديثها بالقول: نحن بمرحلة تغيير وتحول وهذا يقع على عاتق كل من يهمه مصلحة البلد من خلال تنوير بالاتجاه الصحيح لرسم الخط العام لمشروع ثقافي وطني للمرحلة القادمة، وكمواطنة سورية ومثلي مثل أي مواطن سوري آخر أجد صعوبة التفكيروالتخطيط لأكثر من اليوم الذي نعيشه بسبب ظروف البلاد الصعبة، فكيف يكون الأمر بالنسبة للغد، ومع ذلك أملنا بالغد كبير.

يجب أن يمتلك الفنان هامشاً من الحرية تتيح له طرح الآراء المختلفة التي يعكسها في فنه لأن واجبه إيصال حالة ما دون تقديم خطابات مباشرة

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

أنا عندي حنين..

من أين ينبعث ذلك الشعور المفاجئ بالشوق لأناس أو شخصيات معينة، عبروا حياتنا وابتعدت تأثيراتهم وصورتهم، ثم استحضرت من الذاكرة لاحقاً؟ وكيف يتسلل الحنين الى أمكنة بعينها، أو ذكريات ومواقف لم تكن حميمة دوماً؟ وإذا انطلقنا من هذا الشعور الفردي الى المستوى الاجتماعي الأعمق، فلماذا تحن المجتمعات عموماً إلى مراحل تاريخية محددة في ماضيها؟ ولماذا تبقى العواطف الجمعية في أحيان أخرى أسيرة لمراحل معينة من الماضي؟

تعاني التفسيرات النفسية ذات الطبيعة الفردية من مشاكل جمة في تفسير مشاعر «الحنين» إلى الماضي، سواء كان هذا الحنين والتعلق في درجاته الطبيعية أو عندما يبلغ درجات مرضية تستوجب المعاينة والمعالجة من وجهة النظر النفسية!

يبدو شعور الحنين في هذا النوع من التفسيرات، شعوراً مختلطاً ومؤلماً، يبعث على التشويش أكثر مما قد يغني العاطفة ويلبي الحاجة الإنسانية، فإذا كان من المريح تماماً أن يكون الحنين للماضي متلبساً كل المراحل المضيئة والناجحة في حياة الأفراد والمجتمعات، فليس منصفاً وليس منتجاً أن يجري الحنين المؤلم على سلسلة كاملة من المحطات والمراحل حيث تختلط الإنجازات بالخيبات دون قدرة على فرزها وتحديدها والانطلاق بعد ذلك لتجاوز الشعور بالأسر!

يبرز هنا مفهوم الاغتراب بمعناه الفلسفي وأبعاده الاجتماعية والسياسية، كأحد المفاهيم التي يمكن أن تسهم في تفسير ظاهرة الحنين للماضي، وتطورها أحياناً إلى حالة مرضية بالمعنى الاجتماعي، خاصة عندما يهرب الناس من واقعهم كلما اشتد الظلم الاجتماعي عليهم وانعدمت القدرة على اشباع حاجاتهم الإنسانية، فيرتد وعيهم نحو الماضي كحالة تراجع وكخط دفاع لمواجهة من يسعى لسلبهم حقوقهم ومشاعرهم وثقافتهم، ومن دون أن يعني ذلك أن الماضي كان جنة بالنسبة إليهم! لكن ومقابل هذه الحالة السلبية هناك مشاعر حنين من نوع مختلف لا تنطلق هرباً من الواقع بل من مواجهته، فنجد الحنين إلى تلك المحطات من الماضي التي كانت الأكثر تقدمية وإشراقاً في حينها، ومعها كل منظومة الإشارات والرموز المرتبطة بها، ربما كان هذا الشعور بالتحديد هو الحنين الصحي بالمعنى الاجتماعي .